



الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي

جامعة دمشق – كلية الاقتصاد

ماجستير علوم مالية ومصرفية

أثر التنافسية بين المصارف السورية على جودة المحفظة

الائتمانية خلال الفترة 2007-2017

**The Banking Competitiveness effect on Credit
Portfolio Quality during 2007 - 2017**

أطروحة أعدت لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

إعداد:

آية الكيلاني

إشراف:

الأستاذ الدكتور عفيف صندوق



الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي

جامعة دمشق - كلية الاقتصاد

ماجستير علوم مالية ومصرفية

استناداً إلى قرار مجلس البحث العلمي والدراسات العليا رقم /191/ تاريخ 2024/10/7 القاضي بتشكيل لجنة الحكم لمناقشة رسالة ماجستير في قسم التمويل والمصارف التي أعدتها الطالبة آية ضياء الدين الكيلاني بعنوان "أثر التنافسية بين المصارف السورية على جودة المحفظة الائتمانية خلال الفترة 2007-2017". فأنا نحيطكم علماً أنه قد تم إجراء التعديلات المطلوبة وتألفت اللجنة من السادة الأساتذة:

اسم عضو اللجنة	التوقيع
د. علي كنعان (عضواً) الأستاذ في قسم التمويل والمصارف - جامعة دمشق	
د. أحمد العلي (عضواً) الأستاذ في قسم التمويل والمصارف - جامعة دمشق	
د. عفيف صندوق (عضواً مشرفاً) الأستاذ في قسم التمويل والمصارف - جامعة دمشق	

وقد تمت المناقشة بتاريخ 2024/10/22



الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي

جامعة دمشق – كلية الاقتصاد

ماجستير علوم مالية ومصرفية

التصريح

أصرح بأن هذه الدراسة (أثر التنافسية بين المصارف السورية على جودة المحفظة الائتمانية خلال الفترة 2007-2017) غير مقتبسة من أي عمل علمي منشور مسبقاً، ولم يسبق أن قبلت للحصول على أي شهادة علمية.

دمشق في 18/ تشرين الثاني/ 2024

آية الكيلاني

الإهداء ,,,

إلى الروح التي فارقت هذه الدنيا ولم تفارق قلبي وخاطري يوماً, مصدر فخري ,قوتي وضيائي ,

والدي المرحوم الدكتور ضياء الدين

صديقتي الفضلى والوحيدة , منبع الحب ورجاحة العقل , قدوتي في النساء في العلم والمعرفة , ملاكي التي لولا عطاؤها ودعواتها لما حققت شيئاً في حياتي ,

والدتي الحنون

صديقتي ومرجعي الأول في العلم منذ الطفولة , ملهمي في الذكاء والمثابرة , أبي الثاني بعد رحيل والدي ,

أخي المهندس فوزي

الأمان والنور الذي أضاء لي حياتي , العوض والسند الذي ملئ قلبي وروحي حباً وبهجة , صديقتي وشريكي الذي يقدم كل الدعم لأحقق أي حلم وأي نجاح ,

زوجي الغالي ياسر

من كان رجاؤه لي تحقيق النجاح وغمرني بالحب , الدعاء والتشجيع , وكنت أنا من أسعد الناس بأنهم أهلي ,

خالي الدكتور بشار سعيد , ابنة عمتي المدرّسة لبنى يونس , عائلة زوجي وكل أقربائي الغاليين

معلمي الصبور الداعم , دخر المعرفة والحكمة الذي لم ييخل عليّ يوماً بنصيحة ,, الذي بتواضعه وصل أعلى درجات العلم

الأستاذ الدكتور المشرف عفيف صندوق

المكان الذي وجدت شغفي به ومنه تَوَلَدَ الحلم ,, إلى الذين بذلوا كل ما لديهم لنصبح على ما هو نحن اليوم ,
كلية الاقتصاد ومدرسيّنا ,وعلى الأخص مدرّسي قسم التمويل المصارف

من أثر على مصلحة العمل ودعمي لأنهي هذا البحث وأحقق حلمي , وأثرى بخبراته ومعلوماته قيمة مضافة له ,
مدير الرقابة المالية في بنك الشام السيد فهد مداد الحسين

رفيقة الدرب منذ أيام المدرسة , والصديقة الأولى منذ بداية رحلتي الجامعية والوحيدة التي بقت بجانبني حتى مناقشة هذه الرسالة , صديقتي التي لم تبخل عليّ من نصائحها , علمها وخبرتها .

صديقتي نيرمين الحموي

إلى البلاد التي أفتخر باتمائي لها , الموطن الذي يؤمني حاله بقدر حبي له , الذي أرجو أن أكون له مواطنة فعالة أساهم لأجله ,

موطني الغالي وبلدي الحبيب سوريا

الملخص

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على طبيعة المنافسة السائدة لدى القطاع المصرفي السوري وذلك باستخدام مؤشر هيرفندال هيرشمان (Herfindahl Hirschman index) كمؤشر للحصة السوقية بديلاً عن المنافسة, حيث إن انخفاض الحصة السوقية يشير إلى انخفاض الاحتكار وبالتالي زيادة المنافسة.

بالإضافة إلى قياس نسبة الديون المتعثرة سنوياً لكل مصرف, كمؤشر لقياس جودة المحفظة الائتمانية. وذلك بغرض دراسة أثر المنافسة المصرفية على جودة المحفظة خلال الفترة 2007 إلى 2022. وذلك للوقوف على العوامل المؤثرة في زيادة نسب التعثر الائتماني وتحديداً المنافسة المصرفية فيما تساهم في تخفيض نسب التعثر أي تحسن جودة المحفظة وبالتالي تحقق الاستقرار ضمن المنظومة المصرفية, أو العكس تساهم في زيادتها وبالتالي تؤدي إلى مزيد من الهشاشة.

توصلت نتائج الدراسة إلى أن المنافسة بين المصارف السورية هي منافسة احتكارية, كما بينت دراسة العلاقة الإحصائية بين كل من المتغير التابع والمستقل وذلك من خلال اختبار معنوية الارتباط , أن طبيعة العلاقة بين الحصة السوقية بين المصارف وجودة المحفظة الائتمانية هي علاقة عكسية معنوية. أي ان ازدياد الحصة السوقية سيؤدي إلى تراجع نسب التعثر وبالتالي تحسن جودة المحفظة وبالتالي تنطبق فرضية الهشاشة على القطاع المصرفي خلال فترة الدراسة.

ABSTRACT

This Paper aims to measure and shed light on the prevailing competition structure of Syrian Private Banking Sector using “Herfindahl Hirschman index” (HHI) as a market share measure which is a proxy index of competition. Where the lower of HHI, it refers to less monopoly and thus an increase in competition. In Addition, to measure the ratio of Non-performance Loans annually per bank, as a proxy index of credit portfolio quality.

For the purpose of examining the impact of banking competition on the quality of the credit portfolio during 2007 to 2022, in order to identify factors affecting increased credit default rates whether the banking competition is one of these factors, either it contributes to decline the credit default thereby stabilizing the banking sector, or it contributes to increase the credit default thus leading to fragility.

Our main finding is the prevailing competition structure of Syrian Private banking sector is the Monopolistic Competition, the empirical results show an inverse moral correlation between market share and credit portfolio quality. Which’s means that the more of market share would lead to less credit default so the higher of credit portfolio quality, thus our results support the competition-fragility paradigm.

الفهرس

الفصل التمهيدي VI

المقدمة VI

مشكلة البحث VII

أهداف البحث VII

أهمية البحث VIII

فرضيات البحث VIII

متغيرات البحث IX

منهجية البحث IX

مجتمع وعينة البحث X

الدراسات السابقة X

الفصل الأول: مفهوم المنافسة والمنافسة المصرفية 1

المبحث الأول مفهوم, أنواع واستراتيجيات المنافسة 2

أولاً, مفهوم المنافسة 2

ثانياً, أنواع هياكل المنافسة 4

ثالثاً, استراتيجيات المنافسة 6

رابعاً, أوجه الفرق بين المنافسة والتنافسية 9

خامساً, خصائص المنافسة 11

المبحث الثاني تحليل المنافسة والميزة التنافسية 13

أولاً, تحليل المنافسة 13

ثانياً, نماذج تحليل المنافسة 14

ثالثاً, الميزة التنافسية 21

المبحث الثالث: المنافسة المصرفية 29

أولاً, أنواع المنافسة المصرفية 30

ثانياً, استراتيجيات المنافسة المصرفية 30

31	 ثالثاً، العلاقة بين المنافسة المصرفية والاستقرار المالي
35	 رابعاً، نظرية القوة السوقية
36	 خامساً، الميزة التنافسية المصرفية
38	 سادساً، مؤشرات قياس المنافسة
44	الفصل الثاني: المحفظة الائتمانية وإدارة مخاطر المحفظة
45	 المبحث الأول: الائتمان المصرفي
45	 أولاً، تعريف الائتمان المصرفي
46	 ثانياً، أهداف الائتمان
47	 ثالثاً، السياسة النقدية والائتمان المصرفي
48	 رابعاً، محددات الطلب على الائتمان
51	 خامساً، محددات العرض على الائتمان
51	 سادساً، أنواع التسهيلات الائتمانية
55	 سابعاً، مبادئ منح التسهيلات الائتمانية
57	 ثامناً، السياسة الائتمانية
60	 المبحث الثاني: إدارة المحفظة الائتمانية
60	 أولاً، تعريف المحفظة
60	 ثانياً، أنواع المحافظ المالية
62	 ثالثاً، أهداف تكوين المحفظة
63	 رابعاً، الضوابط الأساسية لتشكيل المحفظة الائتمانية
64	 خامساً، استراتيجيات إدارة المحافظ الائتمانية
66	 سادساً، إدارة تقييم المحفظة
67	 سابعاً، مؤشرات تقييم المحفظة
68	 ثامناً، المحفظة التمويلية لدى المصارف الإسلامية
72	 المبحث الثالث: إدارة مخاطر وجود المحفظة الائتمانية
72	 أولاً، المخاطر الائتمانية

73	 ثانياً, أهم أنواع المخاطر الائتمانية
76	 ثالثاً, مبادئ إدارة المخاطر الائتمانية
79	 رابعاً, إجراءات الرقابة على المخاطر
80	 خامساً, مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية
81	 سادساً, إدارة مخاطر المحفظة الائتمانية
83	 سابعاً, النماذج الكمية لقياس مخاطر الائتمان لدى المحفظة الائتمانية
89	 ثامناً, جودة المحفظة الائتمانية
93	 المبحث الرابع: القرارات النازمة والتعليمات الدولية لإدارة مخاطر المحفظة
93	 أولاً, مقررات بازل
100	 ثانياً, معيار التقارير المالية الدولي IFRS7 لتصنيف مخاطر تعرضات المحفظة الائتمانية
106	 ثالثاً, القرارات النازمة لتصنيف المحفظة الصادرة عن مجلس النقد والتسليف
107	 الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية
109	 أولاً, الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة
109	 الخصائص الإحصائية
111	 اختبار الاستقرار
113	 العلاقة الارتباطية بين الوحدات المقطعية
114	 العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقل والمتغير التابع
115	 ثانياً, اختبار الفرضيات
115	 دراسة أثر مقياس المنافسة HHI-C هيرفندال هيرشمان للتسهيلات الممنوحة على جودة المحفظة الائتمانية
122	 دراسة أثر مقياس المنافسة HHI-D هيرفندال هيرشمان للودائع في جودة المحفظة الائتمانية
128	 دراسة أثر عدد فروع المصارف في جودة المحفظة الائتمانية
135	 دراسة أثر مقاييس المنافسة HHI-C و HHI-D و CN-B في جودة المحفظة الائتمانية
143	 ثالثاً, نتائج البحث
145	 رابعاً, التوصيات
148	 المراجع

المقدمة

شهد القطاع المصرفي السوري منذ دخول المصارف الخاصة توسعاً ملحوظاً في الاسواق والقطاعات الاقتصادية على أكثر من صعيد كتنوع المنتجات وجودة الخدمات من حيث الإقبال المتزايد على الخدمات المصرفية المقدمة وتحديد القروض والتمويلات المطلوبة للمشاريع القائمة والجديدة من خلال التسهيلات الائتمانية. الأمر الذي كان له نتائج إيجابية في تسريع وتيرة نمو نشاطات الأعمال وزيادة الاستثمار في الاقتصاد السوري, وبالتالي انعكس إيجاباً على القطاع المصرفي وشجّع إدارات المصارف لتوسيع محافظهم الائتمانية مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر العالية لقاء ذلك, بالإضافة إلى الانتشار الجغرافي لفروع المصارف لاستقطاب مزيد من العملاء. ساهمت هذه العوامل جميعها في توليد منافسة بين المصارف لزيادة حصتها السوقية وذلك خلال فترة التأسيس والتي تميز أي قطاع بأنها في مرحلة تطور وتوسع , وإنه مقبل على مرحلة نمو.

إلا وأنه مع التقلبات الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد السوري منذ بداية الأزمة عام 2011 , مروراً بانتهاء حالة عدم الاستقرار الأمني التي تزامنت مع ارتفاع معدل التضخم النقدي والركود الاقتصادي وتقلب أسعار الصرف, جميعها كانت عوامل غير جذابة وغير مساعدة لإعادة النشاط الاستثماري من قبل الفعاليات الاقتصادية. وبالتالي أدت التقلبات الدورية في الاقتصاد إلى زيادة التحديات للمصارف للحفاظ على الحصة السوقية ومعدلات النمو في نشاطها, والذي يعتبر بشكل جوهري هو عمليات منح الائتمان اللازم لتوليد الأرباح اللازمة لاستمرار عمل المصارف. مما قد انعكس على إجراءات منح الائتماني من حيث التساهل في شروط المنح الائتماني والقبول بمخاطر مرتفعة, وبالتالي انخفاض جودة المحفظة الائتمانية.

لذلك تكمن هنا أهمية متابعة ومراقبة جودة المحفظة في ظل هذه المنافسة التي تعتبر الدافع لتحقيق أكبر حصة سوقية ممكنة مقابل مخاطر عالية, إلا انه يكمن هنا التساؤل فيما كانت مستويات المخاطرة هذه هي مقابل العائد المطلوب؟

وفيما تم بذل العناية الكافية عند دراسة الملف الائتماني دون اعتبارات جذب المتعاملين للمساهمة في نمو المحفظة؟

مشكلة البحث:

وعليه انطلاقاً من هذه الإشكالية ركزت الدراسة الحالية على مناقشة واقع المنافسة المصرفية في سوريا ومدى تأثيرها على جودة المحفظة الائتمانية فيما إن كان لها أثر بشكل جوهري ومعنوي التأثير على هذا المؤشر. بمعنى آخر هل كانت المنافسة سبب جوهري في اتخاذ قرار ائتماني غير مدروس بعناية فائقة وغير محيطة بشكل تام من حيث المخاطر والقدرة على السداد ولكن في سبيل توسيع المحفظة والانتشار في السوق. أم إنها ساهمت على استقراره والحؤول دون تعثر التسهيلات الممنوحة أو حتى المنح لجهات ذات مخاطر عالية مساهمة بدورها على تحسين الأداء بشكل عام, وعلى جودة المحفظة الائتمانية بشكل خاص. التي تعتبر مؤشر يحظى بمتابعة مستمرة واهتمام عالي من قبل المديرين التنفيذيين لدى المصارف خلال فترة الدراسة. وبالتالي, تتلخص مشكلة البحث بالتساؤل التالي:

هل يوجد أثر معنوي وجوهري للمنافسة في القطاع المصرفي على جودة المحفظة الائتمانية؟
وبمعنى آخر: هل ازدياد المنافسة بين المصارف تساهم بشكل جوهري ومعنوي على انخفاض جودة المحفظة الائتمانية؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على طبيعة المنافسة السائدة لدى القطاع المصرفي السوري والتقصي عن دورها كعامل مؤثر على جودة المحفظة الائتمانية , وعليه فأن الأهداف كالتالي:

1. التحقق من علاقة المنافسة في القطاع المصرفي السوري في جودة المحفظة الائتمانية , للوصول إلى فهم أوسع بين سلوكيات السوق على المخاطر الائتمانية للمحفظة.

2. تسليط الضوء على إجراءات عمليات المنح الائتماني وإدارة مخاطره وما يتضمنه من عوامل تساهم

في زيادة نسب التعثر , وذلك بغرض اقتراح توصيات التي تسد الثغرات القائمة.

أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من إحدى أهم مؤشرات مخاطر المحفظة الائتمانية والناجمة عن حالات التعثر وعدم السداد للتسهيلات الائتمانية الممنوحة, وما يترتب عليها من خسائر وأعباء يتحملها المصرف التي قد تؤثر سلباً على القيمة السوقية للمصرف ونشاطه واحتمال تراجع ثقة المتعاملين, ودور المنافسة المصرفية كعامل مؤثر في ذلك. بغرض ترشيد مديري المحافظ باتخاذ قرار ائتماني ملائم مع درجة المخاطر المقبولة, بالإضافة إلى التأكيد على أن حصول الأزمة لم يكن السبب الوحيد في زيادة نسب التعثر وإنما لسلوك المنافسين كان له دور جوهري. وعليه ساهم البحث في تسليط الضوء على عامل مهم كان مهملًا في الدراسات التي بحثت في تطوير أداء ونشاط المصارف.

وعليه تم شرح فرضيات المنافسة المصرفية نظرياً, مخاطر وجودة المحفظة الائتمانية وكيفية إدارتها ومن ثم دراسة العلاقة الارتباطية وبيان التوصيات المقترحة.

فرضيات البحث:

تنص الفرضية الرئيسية على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المنافسة في القطاع المصرفي وجودة المحفظة الائتمانية للمصارف, والتي تتفرع عنها الفرضيات الآتية:

1- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المنافسة على الحصة السوقية في التسهيلات الائتمانية

الممنوحة على جودة المحفظة الائتمانية.

2- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المنافسة على الحصة السوقية في ودائع الزبائن المستقطبة

على جودة المحفظة الائتمانية.

3- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المنافسة من خلال التوسع الجغرافي للفروع على جودة المحفظة الائتمانية.

متغيرات البحث:

المتغير المستقل: المنافسة في القطاع المصرفي سيتم قياسه كالتالي:

1- التوسع في التسهيلات الائتمانية من خلال مؤشر هيرفندال هيرشمان HHI الذي يتم احتسابه من مجموع مربع كل حصة سوقية لكل مصرف مقسومةً على مجموع الحصص السوقية للمصارف الخاصة.

2- التوسع في استقطاب ودائع المتعاملين من خلال مؤشر هيرفندال هيرشمان HHI الذي يتم احتسابه من مجموع مربع كل حصة سوقية لكل مصرف مقسومةً على مجموع الحصص السوقية للمصارف الخاصة.

3- الانتشار الجغرافي للمصارف من خلال تطور ومعدل نمو الفروع في المحافظات لكل مصرف.

المتغير التابع: جودة المحفظة الائتمانية والذي سيتم قياسه من خلال مؤشر Non Performance debt, والذي يعطي بأنه نسبة التسهيلات غير المنتجة إلى مجموع التسهيلات الائتمانية.

منهجية البحث:

تم الاعتماد على كل من المنهج الوصفي والتحليلي لإعداد هذا البحث, حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الإطار النظري للبحث لتوصيف مفهوم كل من المنافسة والمحفظة الائتمانية وعرض الأفكار النظرية وأهم الأبعاد التي تدعم وتوضح مشكلة البحث. أما المنهج التحليلي وذلك من خلال تحليل البيانات لفترة العينة لموضوع البحث واختبارها حسب النماذج الإحصائية للوصول إلى نتائج علمية محددة.

مجتمع وعينة البحث:

يشمل مجتمع البحث جميع المصارف الخاصة العاملة في سورية والتي بلغ عددها 15 مصرفاً، أما بالنسبة للعينة فهي نفس مجتمع البحث ولكن من دون البنك الوطني الإسلامي الذي تأخر تأسيسه إلى عام 2021، أي في نهاية فترة البحث. وبالتالي العينة تتكون من 14 مصرفاً وهي: "بنك الشام، بنك البركة، بنك سوريا الدولي الإسلامي، بنك بيمو السعودي الفرنسي، بنك الشرق، بنك قطر الوطني، بنك بيبيلوس، فرنسبنك، بنك سورية والمهجر، بنك سوريا والخليج، بنك الائتمان الأهلي، بنك الأردن، البنك العربي والمصرف الدولي للتجارة والتمويل." كما تم استخدام بيانات سنوية خلال الفترة من عام 2007 إلى عام 2022.

الدراسات السابقة:

ا. الدراسات باللغة العربية:

1- دراسة رحمة قدري وياسين ليتيم، (2013)، تحليل تنافسية البنوك التجارية الجزائرية: حالة البنك

الوطني الجزائري وبنك سوسيته جنرال خلال فترة 2005 – 2011 حيث تم تحليل وقياس درجة

التنافسية من خلال نموذج العائد على حقوق الملكية وتبين إن التغيرات لم ينتج عنها تحرير فعلي

السوق المصرفي حيث بقيت حصص كبيرة تابعة للبنوك العمومية إلا أن المنافسة بين البنوك العمومية

ضعيفة.

2- المملوك أنس، (2014)، مخاطر الائتمان وأثرها في المحافظ الاستثمارية دراسة تطبيقية على

قطاع المصارف الخاصة في سورية،: يهدف البحث إلى تحليل أثر إجمالي المخاطر الائتمانية التي

تتعرض إليها المحافظ الائتمانية للمصارف الخاصة السورية، وتسليط الضوء على مراحل إدارة مخاطر

الائتمان في المصارف العاملة إضافة إلى اختبار مدى كفاءة مصارف موضوع الدراسة في إدارة هذه

المخاطر باستخدام نسبة قياس كفاءة الأصول ونسبة فشل القروض ونسبة قياس نسبة تغطية الديون غير العاملة ونسبة قياس تغطية الضمانات ونسبة قياس كفاءة استخدام الموجودات والودائع. وشملت عينة البحث خمسة مصارف سورية خاصة خلال الفترة من 2007 ولغاية عام 2010 ليتم اقتراح نموذج لقياس المخاطر الائتمانية وفق القرار 597 / م ن / ب 4 بغرض تخفيف المخاطر الائتمانية والتعرف على درجة تأثر مخاطر الائتمان في كفاءة المصارف باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد ومعامل الارتباط وكانت نتيجة الدراسة إن التركيز خلال فترة الدراسة على جودة المحافظ الائتمانية من خلال المحافظة على نوعية وعوائد الأصول المكونة للمحفظة الائتمانية وحماية عوائده من التذبذبات على المدى الطويل الأجل، وتمتع المصارف بمحافظ ائتمانية ذات كفاءة متفاوتة نظراً للسياسة المتبعة في منح التسهيلات الائتمانية لمختلف القطاعات في كل مصرف، إضافة إلى الالتزام المقبول بالتعليمات الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

3- دراسة بوخلالة سهام، الجموعي قريشي محمد، (2016)، تطور مؤشرات التركيز السوقي وأثرها على المنافسة المصرفية في الجزائر: تهدف الدراسة إلى قياس نسبة التركيز السوقي على مستوى القطاع المصرفي الجزائري، ومدى تأثيرها على المنافسة بين البنوك، خاصة بعد تغير هيكل السوق بدخول العديد من البنوك الأجنبية لممارسة النشاط المصرفي في الجزائر. شكلت عينة الدراسة البنوك العمومية إضافة إلى ستة بنوك خاصة تعتبر الأكثر نشاطاً بالنسبة لمجموع البنوك الخاصة العاملة في الجزائر. وكانت النتائج أن زيادة القدرة التنافسية للبنوك العاملة فيه محلياً ودولياً يساهم في تحسين أداء القطاع المصرفي.

4- الفاضلي عبد الله، العكاشي عبد الباسط، (2017)، أثر المنافسة المصرفية على استقرار المصارف التجارية دليل تجريبي من دول مجلس التعاون الخليجي: يهدف البحث إلى قياس أثر المنافسة السائدة بين المصارف التجارية على معدل استقرارها لعينة مكونة من 61 مصرفاً تجارياً

مدرجاً في أسواق الأوراق المالية العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي, حيث تم قياس المنافسة بمؤشر التركيز (CR3), والنطاق الزمني للبحث هو عن بيانات سنوية متوازنة خلال الفترة الزمنية (2011-2020). واعتمد الجزء التجريب على تحليل الانحدار الخطي المتعدد للبيانات المقطعية الزمنية (Panel Data) اعتماداً على طريقة نموذج تقدير الخطأ المعياري المصحح (PCSE). أظهرت النتائج أن المنافسة بين المصارف التجارية العاملة موضوع البحث منخفضة وبعضها يبتعد عن المنافسة التامة وتعتبر أسواق مركزة وغير تنافسية. وعليه كانت نتائج الدراسة وجود أثر سلبي ومعنوي لمؤشر التركيز على استقرار المصارف التجارية, وبالتالي نتائج الدراسة تدعم فرضية "المنافسة – الاستقرار" مما قد يشير إلى أن المنافسة بين المصارف التجارية قد يكون لها تأثير إيجابي على استقرار المصارف.

5- دراسة د. محمود أبي, الدعبول مي, (2020), أثر المنافسة على مخاطر الائتمان والعسر المالي : دراسة تطبيقية على البنوك التقليدية الخاصة العاملة في سوريا: يهدف البحث إلى قياس المنافسة السائدة بين البنوك التجارية التقليدية الخاصة في سورية باستخدام مؤشر القوة السوقية Lerner إضافة إلى دراسة أثر المنافسة على عدد من المخاطر المالية التي تتحملها هذه البنوك وهي مخاطر الائتمان والعسر المالي, وذلك باستخدام عينة من عشرة مصارف تجارية خاصة وبيانات نصف سنوية ممتدة خلال الفترة 2008 وحتى النصف الأول لعام 2018, واستخدام نماذج Panel Data. أظهرت النتائج بأن المنافسة بين البنوك التجارية التقليدية الخاصة, مقاسة بمؤشر Lerner للقوة السوقية, منخفضة وبعيدة عن حالة المنافسة التامة, حيث إن نظرية المنافسة – الهشاشة هي السائدة في القطاع المصرفي التجاري الخاص في سورية. كما تقدم الدراسة أدلة أن زيادة المنافسة بين البنوك تؤدي إلى ارتفاع مخاطر الائتمان والعسر المالي.

6- دراسة سوداني سومية, حمدوش وفاء , (2023) , مؤشر هيرشمان – هيرفندال كوسيلة لقياس

المنافسة بين البنوك العاملة في القطاع البنكي الجزائري للمدة (2016-2020): يهدف البحث إلى

معرفة واقع المنافسة بين البنوك العاملة في القطاع البنكي الجزائري وطبيعتها, من خلال تحليل وضع

المنافسة اعتماداً على مؤشر هيرفندال – هيرشمان (The Herfindahl-Hirschman Index:

HHI) الذي يستند إلى متغير الحصة السوقية لقياس نسبة التركيز السوقي, حيث شملت جميع البنوك

العاملة بالقطاع البنكي الجزائري. توصلت الدراسة إلى وجود ارتفاع لدرجة التركيز السوقي لصالح

البنوك العمومية وهذا يعني أن السوق البنكية الجزائري أثناء فترة الدراسة شهدت منافسة احتكارية

سببها هيمنة البنوك العمومية.

II. الدراسات باللغة الأجنبية:

1- Gomez Fabiana, Ponce Jorge, (2013), Bank Competition and Loan Quality:

عنوان الدراسة : المنافسة المصرفية وجودة القروض, تهدف الدراسة إلى تحليل تأثير المنافسة المصرفية على

جودة القروض المتوازنة في نموذج حيث المصارف لا تقوم بمراقبة نوع المتقدمين للحصول على القروض

أي أنها تواجه مشكلة الاختيار المعاكس ولا تراقب جهود المقترضين وعليه فأنها تواجه الخطر الأخلاقي.

وعليه هذا البحث يقترح نموذج لصناعة مصرفية تواجه كل من الاختيار المعاكس أو الاختيار السلبي ومشكلة

الخطر الأخلاقي لتحليل تأثير المنافسة الأكثر قوة على جودة محافظ القروض لدى البنوك. وتم التوصل إلى

وجود عتبة مثالية لعدد البنوك بحيث يؤدي ارتفاع مستوى المنافسة فوق هذه القيمة إلى تدهور جودة المحفظة,

كما أن الاختيار السلبي ومشاكل الخطر الأخلاقي تؤدي إلى علاقة على شكل حرف U مقلوب بين مستوى

المنافسة وجودة قروض البنوك. وبالتالي المنافسة التامة أو الاحتكار ليسا هيكل السوق الأكثر ملائمة , بل

سيكون درجة من احتكار القلة.

2- Amidu Mohammed, Wolf Simon, (2013), Does Bank competition and diversification lead to great Stability? evidence from emerging markets:

عنوان الدراسة: هل المنافسة المصرفية والتنويع تؤديان إلى استقرار كبير؟ دليل من الأسواق الناشئة. تهدف الدراسة إلى التحقق من مدى تأثير مستوى المنافسة على التنويع والاستقرار, وذلك باستخدام عينة من 978 مصرفاً موزعين على 55 سوق من الاقتصاديات النامية والناشئة. حيث تم استخدام مؤشرات التعرض للمخاطر المختلفة كمتغيرات تابعة لقياس استقرار المصارف (الربح المعدل بالمخاطر لقياس الربحية, حجم القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض لقياس مخاطر محفظة القروض المصرفية ونسبة رأس المال إلى الأصول لحساب مستوى رأس مال البنوك) وعليه عند الاختبار تم استخدام تقدير الانحدار واختبار المتانة. وكانت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية مهمة بين المنافسة والاستقرار وهذه العلاقة تبقى قائمة عند استخدام الأرباح المعدلة بالمخاطر كمتغير تابع وهذا يدل أن زيادة المنافسة في القطاع المصرفي تعزز الاستقرار.

3- Giovanni Caggiano, Pietro Calice, (2016), Bank competition financial dependence and economic Growth in the Gulf cooperation Council:

عنوان الدراسة: الاعتماد المالي على المنافسة المصرفية والنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي.

تهدف هذه الدراسة حول أثر المنافسة المصرفية على نمو الصناعة في اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2002 إلى 2010 مؤلفة من بيانات مجموعة من 23 قطاعاً صناعياً. وتم قياس المنافسة المصرفية حسب مؤشر Lerner, وأظهرت النتائج أن القيود الأقل على الأنشطة المسموح بها للبنوك، ومعلومات الائتمان الأفضل، والفعالية المؤسسية الأكبر تخفف من التأثير الضار للمنافسة المنخفضة. هذه النتائج قوية لمجموعة متنوعة من الضوابط. تشير النتائج إلى أن تحسين

المنافسة المصرفية يجب أن يكون جانباً مهماً من أجندة تطوير القطاع المالي في مجلس التعاون الخليجي.

4- Peisen Liu, Houjian Li & Shoujun Huang, (2017), Bank competition and the cost of debt: the role of state ownership and firm size:

عنوان الدراسة: المنافسة المصرفية وتكلفة الديون: دور ملكية الدولة وحجم الشركة.

تهدف الدراسة إلى استكشاف التأثيرات غير المتجانسة للمنافسة المصرفية وتكلفة الدين ومدى ارتباط تأثير ملكية المصرف وحجمه, حيث تم قياس تكلفة الدين على أنه مصروف الفائدة مقسوماً على متوسط الديون طويلة الأجل وقصيرة الأجل , المنافسة المصرفية هي حصص سوق الائتمان للبنوك من خلال مؤشر هيرفندال هيرشمان HHI , ملكية الدولة تم التعبير عنها بمتغير (Dummy) تأخذ قيمة 1 إذا كانت الدولة هي المساهم المسيطر النهائي و0 بخلاف ذلك والحجم إذا كان المصرف يضم أكثر من 250 موظفاً و0 بخلاف ذلك. عينة الدراسة هي عبارة عن Panel Data من ثلاثين مقاطعة في الصين ولمدة من 1999 إلى 2011. وكانت نتيجة الدراسة أن المنافسة المصرفية مرتبطة سلباً بتكلفة الدين ونلاحظ أن التأثير السلبي للمنافسة المصرفية أقوى بالنسبة للشركات المملوكة للدولة وأضعف بالنسبة للشركات الكبيرة الحجم. وعليه تتفق نتائج الدراسة مع فرضية القوة السوقية. تعمل ملكية الدولة على تعزيز التأثير السلبي للمنافسة المصرفية على تكلفة الدين، لكن حجم الشركة يميل إلى إضعافه. ترتبط الشركات المملوكة للدولة والشركات الكبيرة الحجم بتكلفة دين أقل مقارنة بالشركات غير المملوكة للدولة والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم على التوالي.

أوجه الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

ركزت معظم الدراسات السابقة على تحليل المنافسة ودوره في الاستقرار المالي عموماً أو المخاطر الخاصة بنشاط المصارف, بينما ركزت الدراسة الحالية على جودة المحفظة الائتمانية مقاسةً بنسبة التعثر نظراً لأهميتها خلال العقد المنصرم في القطاع المصرفي السوري, وذلك من خلال مؤشر هيرفندال هيرشمان.

مفهوم المنافسة والمنافسة المصرفية

المبحث الأول: مفهوم ,أنواع وإستراتيجيات المنافسة

المبحث الثاني تحليل المنافسة والميزة التنافسية

المبحث الثالث: المنافسة المصرفية

المبحث الأول:

مفهوم, أنواع وإستراتيجيات المنافسة

نشأ مفهوم المنافسة عندما أصدرت السلطات التشريعية لبعض الدول قوانين تهدف من خلالها ضبط السوق ومنع بعض الممارسات التي تؤدي إلى الاحتكار, واليوم ومع تطور الأنشطة الاقتصادية والتغير المتسارع في بيئة الأعمال أصبحت شدة المنافسة سمة رئيسية ومنتزيدة مع التقدم التكنولوجي لأعمال المؤسسات, وعليه أصبحت موضع اهتمام عالي لأصحاب القرار في المؤسسات وعامل رئيسي عند صياغة استراتيجياتها. والأمر كذلك بالنسبة للدول حيث انخفاض مؤشرات الاحتكار لاقتصاد معين يساهم في دخول اتفاقيات تجارية دولية وجذب رؤوس أموال واستثمارات خارجية. وعليه وعلى الرغم من قدم مفهوم المنافسة ولكن مازال محل اهتمام في الأدبيات والدراسات نظراً لحصول هذه التغيرات المستمر في الأنشطة الاقتصادية, وللتحقق من إمكانية تحقيق مركز تنافسي في ظل المؤشرات الاقتصادية المؤثرة على السوق والتحليل الاستراتيجي للمؤسسات.

أولاً, مفهوم المنافسة:

تعرف المنافسة على أنها الوضع القائم على أساس الفعل ورد الفعل بين المؤسسات حيث تمثل حالة من المزاومة بين المؤسسات من أجل كسب حصة سوقية أكبر وتقدم وصفاً للسوق.¹

أشار آدم سميث إلى مفهوم المنافسة بشكل عام فعرّفها على أنها "عملية تخصيص الموارد المتاحة واستخدامها بشكل أمثل من خلال آلية الأسعار لتحقيق الأهداف المرغوبة"²

¹ فضلية, عابد, خضور, رسلان, (2008), التحليل الجزئي, دمشق: منشورات جامعة دمشق, كلية الاقتصاد, بتصرف.

² بتال, أحمد, فيصل, فيصل, (2021), "قياس وتحليل أثر المنافسة المصرفية في مؤشرات الاقتصاد المالي: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي العراقي", مجلة اقتصاديات الأعمال, العدد (خاص - ج2), ص 4, مقال, نقلاً عن (Deb & Murthy, 2008:7).

وقد أشار هامل وبراهالد (Hamelet Parahalad, 1993) إلى أن المنافسة تبدأ بمراقبة المنافسين وما يحققونه من نتائج وتحديد موقع المؤسسة مقارنة بمنافسيها في السوق، بهدف التعرف على فرص الربحية والنمو في السوق وامكانيات تحقيق الميزة التنافسية، وتحسين أداء المؤسسة وفي أي القطاعات من السوق³ وبحسب (Porter) يتحدد مفهوم المنافسة بأي طرف له القدرة على الضغط على هامش ربح المؤسسة، وعليه تتحدد المنافسة بجملة من القوى الحالية والمحتملة متضمنة بذلك مختلف قوى المنافسة.⁴

يشير (Graren) بأن المنافسة تعتبر من العوامل الخارجية التي تدفع المؤسسات إلى استخدام أسلوب معين للتكيف معها من أجل البقاء وهذه العوامل تؤثر بشكل كبير على أنشطة المؤسسة وتؤثر على كمية العرض والطلب في السوق وعلى تحديد السياسات السعرية، حيث تقوم المؤسسة بعملية جمع المعلومات والبيانات وإجراء الدراسات والتحليلات واستخدام الأساليب الإحصائية والرياضية من أجل التوصل إلى نتائج مقنعة تتمكن من خلالها اتخاذ قرارات الانتاج والتسعير والتوزيع والبيع والاعلان وغيرها من الأنشطة التي تمكنها من الصمود بوجه المنافسة.⁵

وعرفت المنافسة أيضاً:

³ الخامسة، سايجي، (2018)، "أثر الهيكل التنافسي للسوق على أداء الصناعة دراسة حالة قطاع الهاتف النقال في الجزائر"، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 8، نقلاً عن طلمية، الهام، (2013)، "استراتيجيات التسويق إطار نظري وتطبيقي"، ط1، دار إثراء للنشر، الأردن، ص 104.

⁴ المرجع المذكور أعلاه نقلاً عن جابر فهمي عمران، (2011)، "المنافسة في منظمة التجارة العالمية-تنظيمها-حمايتها-دراسة مقارنة-القانون الأمريكي-الاتحاد الأوروبي-القانون المصري"، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ص 325.

⁵ الخامسة، سايجي، (2018)، "أثر الهيكل التنافسي للسوق على أداء الصناعة دراسة حالة قطاع الهاتف النقال في الجزائر"، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 9، نقلاً عن الصميدعي، محمود حاسم، يوسف، ردينة، (2006)، "مدخل في الاقتصاد الإداري"، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 152.

“حالة من المزاومة بين مجموعات في سوق معينة تسعى للتفوق وكسب العملاء وتحويل العملاء الحاليين والمرتبين لاقناء منتجات المؤسسة باستعمال مجموعة من الأساليب متمثلة في الأسعار, الجودة, التوقيت, الخدمات المرافقة إليها.”⁶

وعليه ترى الباحثة بأن المنافسة تتولد في سوق أو قطاع معين نتيجة تغير في العرض أو الطلب مما يؤدي إلى المزاومة للمؤسسات ضمن السوق للتفوق وكسب أكبر حصة سوقية ممكنة للوصول إلى أعلى معدلات النمو والربحية.

ثانياً، أنواع هياكل المنافسة:

1-2 المنافسة الكاملة Perfect Competition: وهي حالة نظرية من غير الممكن تطبيقها على أرض الواقع ,

حيث يتميز سوق المنافسة الكاملة بوجود عدد كبير من العارضين للمنتج وعدد كبير للمشتريين لدرجة إن عارض لمنتج ما أو مشتري ما بمفرده لا يؤثر كل منهما على سعر المنتج بالسوق من حيث العرض والطلب , كما إنه لا يوجد تمايز نوعي بالمنتج حيث جميع المنتجات متجانسة وتوجد حرية بدخول عارضين إلى السوق والخروج منه وعدم وجود قيود للتبديل من فرع صناعي لآخر بل مرونة بالموارد الاقتصادية والتشريعات لضمان استمرارية المنافسة. بالإضافة إلى توفر جميع المعلومات للمنتجين والمستهلكين بجميع الظروف حول الأسعار ومواصفات وأماكن توفر المنتج بحيث لا يستطيع أي طرف فرض شروطه الخاصة.

2-2 الاحتكار المطلق Pure Monopoly : في هذه الحالة يكون العرض الكلي من منتج ما يتم من خلال عارض

وحيد وعدم وجود بدائل له وذلك لعدة أسباب منها السيطرة على الموارد الاقتصادية المستخدمة في إنتاج المنتج أو امتلاك براءة اختراع أو امتياز تصنيع حصري وبالتالي تستطيع المؤسسة المحتكرة للمنتج التحكم بالسعر وجود عوائق للدخول والخروج من السوق.

⁶الياس, سالم,(2016) , " التحليل التنافسي باستخدام النموذج الخماسي لبورتر بالتطبيق على شركة كوندور للصناعات الالكترونية", مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية, العدد 15, ص 292.

3-2 احتكار القلة Oligopoly: ينحصر المنتج بعدد محدود من العارضين وتكون متشابهة لكن غير متجانسة,

وطبيعة سوق احتكار القلة يتأرجح بين الاحتكار المطلق في حال وجود اتفاق معلن أو ضمني بين عارضي

المنتج وبين المنافسة غير الكاملة عندما لا يوجد أي اتفاق بين العارضين.

تتحدد درجة المنافسة من خلال العوامل التالية:

1. عدد المؤسسات التي تتحكم في العرض لمنتج معين
 2. مرونة دخول منافسين جدد إلى السوق ومرونة الخروج منه مع مراعاة دراسة تكاليف الخروج وذلك في حال كانت أكبر من المتكبدة لقاء خيار البقاء في السوق
 3. معدل نمو السوق الذي يعبر عن الزيادة في الطلب على العرض فارتفاع معدل نمو السوق يساهم برفع الحصة السوقية للمؤسسات المتواجدة في القطاع ولكن تبقى المنافسة بحدودها الأقل , وبالعكس عندما ينخفض معدل نمو السوق تزداد حدة المنافسة.
 4. طبيعة المنتجات في حال تشابهت المواصفات, أو على الأقل كان إدراك العملاء وفقاً لذلك سوف يزيد من حدة المنافسة من حيث السعر أو على الخدمات المقدمة على المنتج.
 5. سهولة الابتكارات التكنولوجية وسرعة التطورات تزيد من حدة المنافسة.
 6. العمل بالطاقة القصوى لتخفيض التكاليف الثابتة , وذلك في حال تم تقديم طاقة إضافية إلى الصناعة من قبل منافس معين وبكميات كبيرة وذلك بهدف تخفيض التكاليف الثابتة إلى أدنى حد ممكن, مما يساعد على تخفيض الأسعار وبالتالي زيادة درجة المنافسة.
- بناءً عليه من الممكن تحديد الموقع التنافسي للمؤسسة من خلال حجم الحصة السوقية وتفرد المؤسسة بميزة لديها عن غيرها من المؤسسات المنافسة في القطاع أو السوق.

4-2 المنافسة غير الكاملة (الاحتكارية) Monopolistic Competition: وهذه الحالة تنطبق عليها جميع شروط

المنافسة الكاملة باستثناء تجانس المنتج بل تسعى مؤسسة ما إلى تمييز منتجها عن باقي المنتجات البديلة بعدة أساليب كالجودة أو إضافة مواصفات أو بطرق ترويجية أخرى مما يسمح لهذه المؤسسة التحكم بدرجة ما بالكمية المعروضة وبسعر المنتج وذلك لأن المبالغة برفع السعر سيدفع المشتريين إلى السلع البديلة وإن كانت ذو نوعية أدنى.

ثالثاً، إستراتيجيات المنافسة:

1-3 استراتيجية قيادة الكلفة:

تهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق تكلفة أقل بالمقارنة مع المنافسين وما يشجع بعض المؤسسات لاتباع هذه الاستراتيجية هو وجود حوافز مثل توافر اقتصاديات الحجم , محققة بذلك عدة مزايا منها:

1-1-3 بالنسبة للمنافسين, فهي تتميز عن باقي المؤسسات المنافسة بأنها تحتل موقعاً بالسوق من خلال السعر الأقل وكذلك الأمر للمنافسين المحتملين.

2-1-3 بالنسبة للمشتريين, تتميز بحصانة ضد العملاء الأقوياء حيث لا يمكنهم المساومة على سعر أقل.

3-1-3 فيما يتعلق بالسلع البديلة, بإمكان المؤسسة استخدام تخفيضات السعر كوسيلة ضد السلع البديلة.

ولهذه الاستراتيجية بعض المخاطر حيث يتمكن المنافسين من إعادة هيكل التكاليف وتخفيضها على حساب جودة السلعة أو من الممكن تقليدها أو نسخها , كما ان التركيز الشديد على تخفيض التكلفة لا يمكن الاستمرار به حيث إنه قد ينتهي الأمر بالمؤسسة بسمات وخصائص هزيلة لا تمكنها من الاستحواذ على جاذبية المشتري.

2-3 استراتيجية التمييز :

تهدف هذه الاستراتيجية لتحقيق مزايا تنافسية من خلال ابتكار منتج ينظر إليه المستهلكون أو الزبائن على إنه منتج مفرد، وتتزايد درجة نجاح استراتيجية التمييز في حالة ما إذا كانت المؤسسة تتمتع بمهارات وجوانب كفاءة لا يمكن للمنافسين تقليدها بسهولة. تحقق هذه الاستراتيجية عدة مزايا منها:

1-2-3 فيما يتعلق بالمنافسين لا شك أن التمييز يحمي الشركة من المنافسين نظراً إلى أن منتجاتهم لا تتضمن

القيمة المضافة التي تتميز بها المؤسسة ، وبالتالي يخلق عوائق للمنافسين الجدد الذي يضطرون لتطوير كفاءتهم لاكتساب القدرة على المنافسة والذي قد يعد أمراً مكلفاً في بعض الأحيان.

2-2-3 فيما يتعلق بالزبائن والمشتريين: عملاء المنتجات المميزة أقل حساسية للأسعار كما إن الابتكار الذي

يلبي حاجات ورغبات الزبائن والمتضمن بالمنتج يخلق ولاء للزبون تجاه المؤسسة.

3-2-3 فيما يتعلق بالموردين ، نتيجة لقدرة المؤسسة على التسعير بشكل يحقق هامش ربح بشكل عال فهي

قادرة على مجابهة سلطة الموردين.

4-2-3 فيما يتعلق بالسلع البديلة: تكون المؤسسة المتميزة بمنتجاتها في وضع تنافسي أفضل من السلع البديلة

في السوق نتيجة الولاء والقيم المضافة المتضمنة بمنتجاتها.

علماً إن هذه الاستراتيجية تتضمن عدة عيوب منها: عدم قبول المنافسين خروجهم من السوق الأمر الذي يدفعهم

لتطوير الكفاءات لديهم ومحاكاة المنتجات المنافسة وربما أيضاً تطويرها وبالتالي التغلب والسيطرة على السوق.

بالإضافة إلى المبالغة في التمييز لدرجة أن يصبح السعر مرتفعاً وجودة المنتج أو مستويات الخدمة المحققة

تتجاوز احتياجات المشتري الفعلية مما يدفعهم إلى التوجه للسلع البديلة.

3-3 استراتيجية التركيز :

تهدف استراتيجية التركيز إلى بناء ميزة تنافسية والوصول إلى موقع أفضل في السوق من خلال إشباع حاجات خاصة لمجموعة من المستهلكين أو بواسطة التركيز على سوق جغرافي محدد أو التركيز على استخدامات معينة للمنتج، فالسمة المميزة لاستراتيجية التركيز هي تخصص المؤسسة في خدمة نسبة معينة من السوق الكلي وليس كل السوق وتعتمد هذه الاستراتيجية على افتراض أساسي وهو إمكانية قيام المؤسسة بخدمة سوق مستهدف وضيق بشكل أكثر فاعلية وكفاءة عما هو عليه الحال عند قيامها بخدمة السوق ككل.

ويتم تطبيق استراتيجية التركيز من خلال تمييز منتج محدد بشكل أفضل بحيث يشبع حاجات القطاع السوق المستهدف، تكاليف أقل للمنتج المقدم لهذا القطاع السوقي أو التمييز والتكلفة الأقل معاً.

وتحقق هذه الاستراتيجية عدة مزايا للمؤسسات التي تعتمد عليها منها:

3-3-1 فيما يتعلق بالمنافسين: تتمتع المؤسسة بالحماية من المنافسين إلى المدى الذي تستطيع من خلاله

تقديم منتج أو خدمة لا يستطيع المنافسون تقديمها.

3-3-2 فيما يتعلق بالمشتريين: قدرة المؤسسة على التركيز باحتياجات السوق المستهدف يجعلها على متابعة

وتطوير لمنتجاتها مما يجعلها على سيطرة وكسب لزيائن منتجاتها.

3-3-3 فيما يتعلق بالموردين: قد لا يكون للمؤسسة مزايا على مساومة الموردين نظراً إلى إنه يتم التوريد

بكميات محددة وهنا يلعب دور نوع السلعة أو المنتج فيما كان من الممكن عكس ارتفاع سعر التوريد

إلى المستهلك أو الزبون وبالتالي لن يشكل عيباً حينها.

3-3-4 فيما يتعلق بالمنافسين الجدد، وهنا يتعين على الدخلاء المحتملين أن يتغلبوا على ولاء الزبائن للمؤسسة

التي تنتهج التركيز.

رابعاً , أوجه الفرق بين المنافسة والتنافسية:

يعتبر مفهوم التنافسية متعدد الأوجه ويختلف حسب المعيار التي يقاس عليها والمدرسة الاقتصادية ومتداخل مع عدة مفاهيم اقتصادية أخرى مثل النمو وبالتالي لا يوجد تعريف واحد ودقيق معتمد للتنافسية. الجدير بالذكر إنه جاءت الفكرة الأولى لمفهوم التنافسية من أدبيات مدرسة إدارة الأعمال كونها تشكل الأساس لتحليل استراتيجية قطاع الأعمال. إذ تتنافس الشركات في الحصول على الموارد، وأكبر نسبة من الحصص في الأسواق، بهدف تحقيق أكبر قدر من الربحية⁷. وبرز مصطلح التنافسية في منتصف الثمانينات عند تطور أنظمة المعلومات واتباع أغلب الأنظمة الاقتصادية آليات اقتصاد السوق.

1-4 مفهوم التنافسية لدى مدارس الفكر الاقتصادي:

1-1-4 مدرسة رجال الإدارة: ويعتبر مايكل بورتر رائد هذه المدرسة، التي تركز على جوانب الكلفة والإنتاجية إذ تعتبر

التنافسية سياسة تعتمد على العنصر الفكري والإبداع لزيادة الإنتاجية بدلاً من الاعتماد على الميزة النسبية في امتلاك الموارد الطبيعية واليد العاملة الرخيصة والموقع الجغرافي.

1-2-4 مدرسة الاقتصاديين: تركز التنافسية على الرفاه الاقتصادي وتربطه بالنمو المستدام وتعتبر اقتصاد ما اقتصاد

تنافسياً إذا كان قادراً على تحقيق النمو دون الإخلال بميزان المدفوعات وبالتالي يجب أن يعكس هذا النمو

تحسناً في مستوى الرفاه وذلك اعتماداً على الإنتاجية والاختراع في بلدان كثيفة رأس المال والتوجه للاستثمار

في الدول ذات اليد العاملة الرخيصة بالنسبة للعميات الإنتاجية كثيفة العمالة.

⁷ الخطيب، بسمة، (2014) ، "دور الصيرفة الإلكترونية في تحقيق الميزة التنافسية دراسة ميدانية للمصارف العاملة في سورية"، أطروحة دكتوراة، كلية

الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، ص 94 مقتبس من مرجع curits M.Grimm, Hun, Lee Ken G (2006) Strategy as an action competitive dynamics and competitive advantage , New york Oxford university Press P8

3-1-4 الواقعيون Realist تستند نظرية التجارة الحرة وأدوات السوق بناء على فرضية المنافسة التامة (Perfect

Competition) ولا يعتقدون أن تدخل الدولة سيؤدي إلى النتائج والأهداف المرجوة لذلك لا يرون أي أهمية

لمعايير التنافسية على المستوى الوطني وإنما فقط ينحصر دور التنافسية في مستوى الأداء الاقتصادي الجزئي.

4-1-4 الاستراتيجيون: يؤكدون أصحاب هذه المدرسة بأن افتراضات نظرية التجارة الحرة the theory of free

trade وذلك لأن التغير التكنولوجي ومحدودية قدرة الوصول إليه لعدد غير قليل من دول العالم إضافة إلى

تكلفة الاستثمار المادية والزمنية وبالتالي لا يوجد استخدام وتوزيع أمثل للموارد الأمر الذي يعطي دوراً هاماً

لأي تدخل من اصحاب الشأن في الحكومات والمؤسسات وقطاع الأعمال وكلما كان الأداء أفضل لأصحاب

الشأن كلما ارتفعت القدرات التنافسية للاقتصاد سواءً على المستوى الكلي أو الجزئي.

وبالتالي نلاحظ إن مفهوم التنافسية يختلف حسب الجهة المسندة إليها فيما إذا كانت مؤسسة, قطاع أو دولة, فالتنافسية

على مستوى المؤسسة تسعى إلى كسب أكبر حصة ممكنة بالسوق تختلف عن التنافسية لدول التي تسعى لتحقيق معدل

نمو ومستدام لدخل الأفراد وتعرف أيضاً بأنها القدرة على الصمود أمام المنافسين بغرض تحقيق الأهداف من ربحية

ونمو وتوسع في السوق والابتكار والتجديد.

2-4 أنواع التنافسية: ⁸

1-2-4 تنافسية التكلفة أو السعر: البلد ذو التكاليف الأقل يتمكن من تصدير سلعه إلى الأسواق الخارجية بصورة

أفضل من البلدان الأخرى، ويدخل في تحديد هذه التنافسية أثر سعر صرف العملة الوطنية، وفي هذه الحالة

فان الرقابة على الاسعار تحفز على التنافسية غير السعرية

⁸ ظافر حمود, (2015) , "القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية في إطار تحرير التجارة السورية", أطروحة دكتوراة , كلية الاقتصاد, جامعة

دمشق, سوريا, ص9.

4-2-2 التنافسية النوعية: وتشمل عنصر الإبداع والتفوق التكنولوجي، فالبلد ذو المنتجات المبتكرة أو الصناعات عالية

التقانة ذات النوعية الجيدة أو ذات القيمة المضافة المرتفعة، يتمكن من تصدير سلعه حتى ولو كانت أعلى

سعرًا من سلع منافسيه، ومثالاً على ذلك السلع الأوروبية مرتفعة الجودة مقارنةً بالسلع الصينية.

4-2-3 التنافسية الكامنة (المستدامة): وتركز على العوامل التي تسهم في زيادة التنافسية على المدى الطويل مثل رأس

المال البشري والتعليم والتقانة والقدرة الابتكارية.

4-2-4 التنافسية الجارية: وهي التنافسية التي تركز على التنافسية الحالية ومناخ الأعمال وعمليات الشركات

واستراتيجياتها.

خامساً، خصائص المنافسة:⁹

5-1 يتحدد هيكل المنافسة فيما إذا كان المنافسون يحاولون التنافس بالنسبة للطلب الأولي أو الانتقائي، فعندما

يكون الطلب الأولي هو الهدف فإن اهتمام المنافسة يكون في محاولة الدخول إلى تفاصيل جديدة بالنسبة

للمتعامل، وعندما يكون الهدف هو الطلب انتقائي فإن التركيز على إشباع حاجات المتعامل بطرق أفضل

مما تقدمه المؤسسات المنافسة.

5-2 في المؤسسات التي لديها تكاليف ثابتة مرتفعة تكون الأرباح ذات حساسية بالنسبة للكمية المنتجة والمباعة،

لذا فتوجه المنافسة في هذه الحالة إلى استغلال الموارد بالشكل الأمثل. أما المؤسسات ذات التكاليف

المتغيرة مرتفعة فحساسية الأرباح تكون تجاه السعر، لذا توجه المنافسة نحو تمييز المنتجات والجودة.

5-3 تتم دراسة المنافسة مع الأخذ بعين الاعتبار استراتيجيات المنافسين، مستويات الأداء، نقاط القوة والضعف

والتصرفات المتوقعة في المستقبل

⁹ زغار، أحمد، (2005)، "التحالف الاستراتيجي كخيار للمؤسسة الجزائرية"، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، (ص 20 و21).

4-5 يسعى المتنافسون لتحسين الخدمات ما بعد البيع بهدف جذب حصة سوقية أكبر.

5-5 تطوير السلعة أو ابتكار سلعة جديدة تساهم في توسيع الحصة السوقية وجذب متعاملين جدد في السوق.

تحليل المنافسة والميزة التنافسية

أولاً، تحليل المنافسة:

عملية التحليل التنافسي لأي مؤسسة تقوم على توفير المعلومات اللازمة لدراسة البيئة الداخلية وتحديد نقاط القوة والضعف والروابط التي تؤثر على أداء نشاط معين , بالإضافة إلى دراسة البيئة الخارجية من حيث استكشاف للمؤسسات داخل الصناعة المستهدفة أو ضمن الصناعة التي تمارس المؤسسة القائمة نشاطها والتعرف بعمق على المنافسين مما يؤدي بالنتيجة إلى وضوح الرؤية لدى المؤسسة وبالتالي صياغة استراتيجياتها من حيث عدد المنافسين وعدد المنتج المطروح في السوق والتسعير وقدرة وحاجة وعدد المستهلكين, مما يساهم بدوره توسع في الحصة السوقية وبالتالي ارتفاع معدلات الربحية.

وبالتالي نستنتج إن نطاق عملية تحليل المنافسة يتضمن الظروف الداخلية للمؤسسة بما يشمل التكاليف, إجراءات العمل, نوعية الموارد والكفاءات بالإضافة إلى الظروف الخارجية التي تشمل التسعير, الحصة السوقية لكل مؤسسة ضمن الصناعة, قنوات التوزيع, مزايا المنتجات المنافسة, احتياجات الفئة المستهدفة من المتعاملين والتشريعات الناظمة للبيئة, وبناءً عليه يتم تحديد المستوى التنافسي المستهدف لدى إدارة المؤسسة والتي تكون حسب التالي: ¹⁰

1- المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار أسعار سلع المؤسسات المنافسة لها وتتخذ الإجراءات اللازمة لمواجهة التحديات

المباشرة لها والناجمة عن تلك المنافسة السعرية

¹⁰ زغدار, أحمد, (2005), "التحالف الاستراتيجي كخيار للمؤسسة الجزائرية", أطروحة دكتوراة, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر, ص 2 و3.

2- المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار جميع السلع المماثلة للسلع المنتجة من قبلها والمباعة في السوق المستهدف لديها بغض النظر عن وجود منافسة سعرية من عدمها, وفي هذه الحالة تدرس المؤسسة تطور منتجاتها وجميع المنتجات في السوق.

3- في حال شملت المؤسسة في تحليلها سلع غير مماثلة فإنها تسعى للتوسع واستهداف أسواق جديدة.

ثانياً, أهم نماذج تحليل المنافسة:

ساهمت العديد من الأبحاث والدراسات للوصول إلى نظريات ونماذج معتمدة لتحليل بيئة وظروف المنافسة, وأهم هذه النماذج:

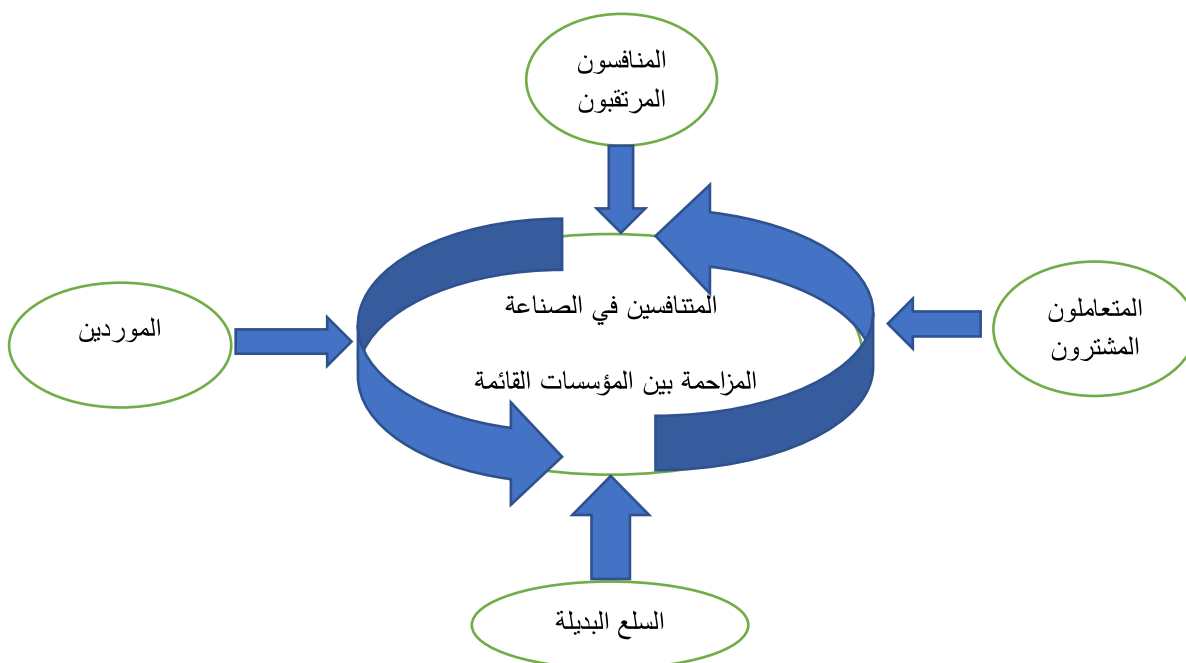
1-2 نموذج القوى الخمسة لـ "مايكل بورتر":

يركز مايكل بورتر على ذروة الهدف من المنافسة وهو الربح المكون من عنصرين الإيراد والتكاليف, حيث إن التكاليف تشمل كافة الموارد المستخدمة, بما فيها تكاليف رأس المال, في المنافسة والتي تحول إلى خلق القيمة. والأسعار تعكس تقييم العملاء لعروض الصناعة وما هم على استعداد على تحمل سداده عندما يرجحون البدائل المتاحة لهم. مع الإشارة إلى أنه في حال الصناعة لم تقم بخلق قيمة كبيرة للعملاء فالأسعار ستكون بالكاد تغطي التكاليف, وفي حال الصناعة خلقت قيمة كبيرة حينها يصبح هيكل الصناعة بالغ الأهمية في فهم من يمكنه الاستيلاء عليه. وفي أغلب الأحيان تقوم الشركات بخلق قيمة كبيرة سواء للعملاء أو الموردين لكن تكسب القليل جداً بالنسبة إلى مجهودها.¹¹ وعليه قام بورتر بتحديد القوى المؤثرة على هيكل الصناعة لمعرفة دور كل منها على عمل الصناعة لتقييم الربحية وتشارك القيمة بين الأطراف, والتي يمكن من خلالها تخطيط الاستراتيجية وتحديد درجة المنافسة سواء للمؤسسات المتضمنة في الصناعة أو الجديدة أو أي جهة ذات منفعة وتعد جزءاً من هيكل الصناعة.

¹¹ Magretta, Joan, (2012), "Understanding Michael Porter the essential guide to competition and strategy", Harvard Business review press, p51.

هذه القوى تم تمثيلها بنموذج خماسي حيث تمثل قوى المنافسة ضمن صناعة معينة كما هي موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (1): قوى التنافس حسب نموذج بورتر



المصدر من إعداد الباحثة, استناداً إلى Margertta Joan¹²

وهذه القوى الخمسة هي:

1-1-2 درجة المنافسة بين الشركات القائمة:

عندما يكون التنافس بين الشركات القائمة أكثر حدة فالربحية ستكون أقل حيث من الممكن المنافسة إما تكون سعرية أو ترويجية أو تقديم خدمات جديدة مع المنتج أو تحسين جودة خدمة العملاء, ولكن يرى بورتر أن المنافسة السعرية هي أكثر الأنواع التي تزيد من حدة المنافسة. وعليه تختلف وتيرة حدة المنافسة بين الشركات القائمة ضمن صناعة معينة تبعاً لعدة عوامل:

¹² الشكل رقم (1) من إعداد الباحثة, استناداً إلى Margertta Joan, Understanding Michael Porter the essential guide to

competition and strategy, Harvard Business review press, 2012, P46

- i. تماثل الحجم وعدد الشركات حيث تزداد المنافسة كلما تماثلت الشركات بالحجم,
- ii. معدل نمو السوق حيث انخفاضه يزيد من تدافع المنافسين للسيطرة على حصة سوقية أكبر ,
- iii. تمايز المنتجات فعندما تطور شركة منتجاً ما عن التي تقدمه الشركات الأخرى في السوق الأمر الذي يزيد من وتيرة المنافسة من خلال تطوير تلك الشركات لمنتجاتها أيضاً ,
- iv. زيادة التكاليف الثابتة عن المتغيرة الأمر الذي يحث الشركات على العمل بكامل الطاقة الانتاجية مما يخفض من كلفة المنتج الواحد وبالتالي انخفاض السعر ومن ثم زيادة المنافسة.
- v. عوائق الخروج من السوق وصعوبة تغيير النشاط, على سبيل المثال عند الاستثمار بأصول متخصصة بالصناعة ولا يمكن بيعها أو استبدالها.

2-1-2 تهديد الشركات الجديدة والمرتبقة:

على الرغم من وصول قطاع معين إلى حد الإشباع بالمنافسين إلا أنه لا يمنع ذلك من دخول شركات جديدة التي تسعى للحصول على جزء من الطلب الكلي من خلال خلق حاجات جديدة للشرائح المستهدفة أو تطوير خدمات موجودة , مما يشكل تهديد للشركات القائمة وما يحدد ذلك عدة عوائق التي في المجمل سوف تؤثر على هيكل القطاع والمنافسة فيه ومنها:

- i. عوائق حكومية: حيث يتطلب الأمر تراخيص وموافقات من جهات رسمية نظراً إلى أن السياسات الاقتصادية قد تستهدف قطاعات أخرى فتزيد العوائق والتراخيص المطلوبة عند الدخول لصناعة غير مستهدفة.
- ii. متطلبات الاستثمارات الرأسمالية: أي في حال كانت تتطلب استثمار موارد مالية كبيرة لإطلاق المنتج وللمنافسة بصورة مؤثرة فسوف ينخفض تهديد دخول منافسين وشركات جديدة إلى السوق.
- iii. اقتصاديات الحجم: التكاليف الثابتة المرتفعة في قطاع معين تحث الشركات على الرغبة في التشغيل بكامل طاقتها وبما يؤدي إلى خفض التكلفة وبالتالي السعر مما يزيد قدرتها من المنافسة, وعليه تواجه

- الشركات الجديدة تحدياً لإنتاج الحجم الأمثل للوصول إلى الحد الأدنى من التكاليف لتتمكن من مواكبة المنافسة السعرية الأمر الذي قد يكون عائقاً نظراً لعدم إمكانية تحقيق هذه المزايا الإنتاجية.
- iv. وجود اتفاقيات مؤثرة على حركة السوق أو بمزايا مطلقة مثل عقود توزيع مطلقة لقنوات ممتدة أو الاستحواذ على مصادر المواد الخام أو الحصول على مصادر تمويلية بكلفة أقل مما يشكل صعوبة على أي شركة جديدة تحاول دخول قطاع ما.
- v. التمييز النوعي للمنتجات أو الخدمات القائمة بحيث لا تعد سلعة بديلة من قبل الشريحة المستهدفة الأمر الذي يتطلب ابتكار أساليب لمواكبة وإحلال المنتج الجديد بمزايا نوعية أو سعر أقل، مما قد يزيد من صعوبة دخول السوق.
- vi. درجة تحمل العملاء تكاليف التحول من شركة إلى أخرى حيث كلما انخفضت هذه التكاليف سيزيد من فرص جذب الحصة السوقية من قبل الشركة الجديدة عند دخولها السوق.
- vii. تأثير الشبكة: أي إمكانية ازدياد القيمة مع زيادة انتشار المنتج بين العملاء كما هو الحال مع وفورات الحجم من جانب العرض حيث إن الاستقرار الملحوظ للشركة أو سمعتها قد يكون خياراً آمناً بينما تأتي قيمة الشركة من حجم الشبكة التي تزيد بتوسع الشبكة.

3-1-2 القوة التفاوضية للعملاء:

يتوقف درجة تهديد العملاء على قدرتهم في التفاوض من خلال استخدام نفوذهم في السيطرة على الأسعار ليتم تخفيضها أو خلق قيمة أكبر في المنتج لصالحهم كالجودة، آجال التسليم، الخدمة وبالتالي ستتراجع ربحية الصناعة نتيجة لذلك. ومن العوامل المؤثرة على قرار المستخدم النهائي للمنتج أو الخدمة هي القنوات التي يتم التسليم من خلالها مثل مستشاري الاستثمار الذين يتمتعون بقوة هائلة تترافق معها هوامش عالية مما يزيد من حساسية الاختلافات في التكاليف والخدمات للمتعامل النهائي.

ضمن صناعة معينة قد يتواجد جزء من المتعاملين مع قوة أعلى أو أقل من التفاوض مع حساسية أعلى أو أقل للسعر . أي أنه من المرجح يتم التفاوض عند وجود حساسية للسعر , علماً إنه تزيد القوة التفاوضية وحساسية السعر لكل من مستهلكي ومتعاملي الصناعة وذلك للمنتجات: نمطية وغير متميزة, ذات تكلفة عالية بالنسبة لدخل المتعامل, أو التي تواجه فائض في العرض وليست ذو أهمية عالية بالنسبة لرغبة المتعاملين النهائيين, أو توفر العديد من المنتجات البديلة لها .

4-1-2 القوة التفاوضية للموردين:

يؤثر الموردون من خلال نفوذهم التفاوضي لتحديد أسعار أعلى أو الإصرار على شروط أكثر ملائمة لصالحهم مثل تخفيض الجودة, في كلا الحالتين سوف تنخفض ربحية الصناعة بسبب استحواذ الموردين على أكبر قيمة ممكنة لصالحهم, ويكتسب الموردون قوتهم في السوق من خلال العوامل التالية:

i. حجم الموردين ودرجة الحاجة إلى الموارد المقدمة من قبلهم في صناعة معينة ونسبة مبيعات كل

مورد إلى إجمالي مبيعات, مما يشير إلى وجود احتكار أو سيطرة من قبل عدد محدود من الموردين

والتي بدورها تحدد احتمالية خسارة مورد ما .

ii. تكاليف التحويل إلى مورد آخر والتي ترتفع في حال وجود مورد حقق هيمنة على السوق, مثل شركة

(Microsoft) للبرمجيات وأنظمة التشغيل للحواسيب, أو تميز للمنتج أو الخدمة أو وجود قيود

عقدية على المنتجين وبالتالي تحقق مصلحة للموردين, وعلى العكس عند وجود بدائل لنفس الخدمة

أو المنتج حيث من الممكن التبديل بأقل التكاليف. حيث إن درجة المرونة في هذه الحالة تؤثر على

التسعير لدى هذه المؤسسات من حيث الارتفاع أو التخفيض. ولذلك قد يحاول بعض الموردين إلى

إضافة مميزات طويلة الأجل تسعى خلالها رفع تكاليف التحويل إلى مورد آخر على المنتجين.

iii. التميز في الموارد المقدمة من المورد وضعف الموارد البديلة وعدم قدرتها على الإحلال.

2-1-5 المنتجات البديلة:

هي المنتجات أو الخدمات التي تلبي نفس الحاجة الأساسية بطريقة مختلفة وذلك بعد أن تمت مراجعة سياسته التسويقية والإنتاجية، كما أنها تضع حد أقصى لربحية الصناعة من خلال وضع سقفاً للأسعار والتي يمكن أن تتحملها الشركات القائمة دون تآكل المبيعات.

وغالبا يصعب توقع كيف سيتم دخول منتجات بديلة إلى السوق حيث غالبا يتم إصدارها من جهات غير متوقعة وقد لا يتم علم الشركات القائمة عند التخطيط لإطلاق المنتج البديل إلا بمجرد الإعلان عنه وظهوره في السوق، مع العلم إن عملية الاستبدال لا تتم بخطوة واحدة وإنما تحتاج لمراحل زمنية وتحتاج إلى تأثير متتالي وعليه يختلف تهديد المنتجات البديلة تبعاً للحاجة التي يلبيها المنتج. مع مراعاة إنه كلما انخفضت تكاليف التحويل كان من الأسهل توجه العملاء إلى المنتجات البديلة.¹³

2-2 نموذج أوستن للدول النامية:

نموذج قوى التنافس الخمس الذي قدمه "مايكل بورتر" يعتمد على أسواق وصناعات الدول المتقدمة، لذلك قام الاقتصادي "أوستن" بإضافة عنصرين لقوى تحليل البيئة التنافسية لدى الدول النامية وهما كالتالي:

2-2-1 سلطة وسلوك الحكومة: حيث تعتبر قوة مؤثرة على هيكل السوق وديناميكيته في الدول النامية، مثل قرارات تحديد الأسعار، آلية توزيع المواد الأولية أو سياسات التوجيه الاقتصادي كاستهداف صناعات محددة لتنميتها وإيقاف تراخيص صناعة أخرى تحقيقاً لأهداف اقتصادية معينة.

2-2-2 العوامل البيئية: ويقصد بها كالتالي:

i. العوامل الاقتصادية كتقلبات أسعار الصرف، معدلات التضخم، مدى توفر موارد طبيعية، البنية التحتية، رؤوس الأموال (محلي أو أجنبي) ونوعية الموارد البشرية،

¹³ Magretta, Joan, (2012), "Understanding Michael Porter the essential guide to competition and strategy", Harvard Business review press,

ii. العوامل الثقافية: الهيكل الاجتماعي ودرجة مواكبته للتطورات المتسارعة لدى الدول المتقدمة, التوجه

بشأن الزمان والمكان, توزيع الأدوار بين الذكور والإناث ومستوى التكنولوجيا المستخدم.

iii. العوامل الديمغرافية: الهجرة, الهيكل العمري للمجتمع, نمو السكان , الاتجاه نحو المدن والحالة الصحية.

iv. تطور أنماط الاستهلاك وتطور العادات والتقاليد.

3-2 نموذج SCP (هيكل - سلوك - أداء) :

ظهر هذا النموذج مع دراسات وأبحاث الاقتصاد الصناعي في ثلاثينات وأربعينيات القرن المنصرم بغرض دراسة هيكل السوق وإجراء فحص للمؤسسات الاقتصادية ومقارنة أدائها مع المعايير الواجب تحقيقها, وعليه ارتكز هذا النموذج على ثلاثة عوامل هيكل Structure, سلوك Conduct وأداء Performance والذي يقصد كل منها كالتالي:

1-3-2 هيكل الصناعة: ويقصد بها الخصائص المنظمة للصناعة التي تتميز بأنها غير قابلة للتغير في المدى القصير, والتي تترك تأثيراً استراتيجياً على التسعير وطبيعة المنافسة داخل الصناعة (إما هيكل المنافسة التامة, الاحتكار التام, المنافسة الاحتكارية أو احتكار القلة). ويشمل الهيكل تركيز السوق (تركيز البائعين والمشتريين في السوق) , درجة التمييز في المنتجات, عوائق الدخول إلى الصناعة والتكامل بين المؤسسات التي تعمل في الصناعة.

2-3-2 سلوك المؤسسات: ويقصد بها مجموعة السياسات والاستراتيجيات التي تتبعها المؤسسات من أجل التأثير حصتها السوقية وتعزيز مركزها التنافسي داخل الصناعة التي تنشط فيها, واشتملت هذه الاستراتيجيات لدى دراسات الاقتصاد الصناعي على الإعلان, التسعير, البحث والتطوير.

3-3-2 الأداء : ويقصد به النتيجة النهائية لمجموعة الاستراتيجيات التي اتبعتها المؤسسات الإنتاجية في مجال تحقيق

أهدافها مثل الربحية، المعدلات المرتفعة للنمو وزيادة حجم المبيعات، ومن الممكن ان تشير إلى القيمة

المضافة لعنصر معين من عناصر الإنتاج أو الخدمة.

الجدير بالذكر خلال القرن المنصرم طورت الأبحاث والدراسات من مفاهيم وأفكار الاقتصاد الصناعي وبالتالي

قد ساهمت هذه الأبحاث بتطوير نموذج SCP وتمت إضافة عنصرين بإمكانهما التأثير على عمل النموذج

وهما:

4-3-2 الظروف المحيطة بالصناعة: تعتبر الدعامة المحددة لطبيعة نشاط العوامل الثلاثة لنموذج SCP, وتتضمن

ظروف كل من الطلب كالمرونة السعرية, إمكانية الإحلال بين السلع, معدل نمو الطلب وسلوك الشراء لدى

المستهلكين. بالإضافة إلى ظروف العرض كدورة حياة المنتجات, التكنولوجيا المستخدمة وقنوات التوريد.

5-3-2 السياسات الحكومية: عند تحليل الصناعات يتوجب الأخذ بعين الاعتبار البيئة والنظام الاقتصادي التي

تعمل بها, وذلك للوقوف على درجة حساسية أي صناعة لخصائص هذا النظام والسياسات الحكومية.

خصوصاً إن الحكومة تمتلك أدوات للسيطرة على الأسواق والأنشطة الاقتصادية, منها سياسات الترخيص,

الحماية الجمركية, الضرائب, إدارة سعر الصرف, مكافحة الاحتكار وسياساتها اتجاه الاندماج والسوق

المفتوحة.

ثالثاً, الميزة التنافسية (Competitive advantage):

أصبحت المنافسة تبحث عن مزايا حقيقية عن باقي المنافسين تعطيها الدفعة إلى المستقبل وللسيطرة على مقدرات

الأمر الحالية في السوق.

1-3 مفهوم الميزة التنافسية:

تبرز أهمية مفهوم الميزة التنافسية من الدور الاستراتيجي لها في خطة المؤسسات للوصول إلى قيمة مضافة فريدة تتميز بها وتحقق من خلالها نمو في الحصة السوقية والأرباح وبشكل مستمر , بالإضافة إلى تنوع الاتجاهات المحددة لمفهومها من قبل الباحثين التي منها كالتالي:

3-1-1 الإبداع: بمعنى إنه قدرة المؤسسة على خلق أفكار جديدة غير مسبقة تتفرد بها المؤسسة وتوقع المستهلك من المنتج أو المستفيد من الخدمة وغير مستخدمة من قبل المنافسين من قبل ولا يستطيعون الحصول عليها إلا بعد مدة من الزمن.

3-1-2 التفوق على المنافسين بإشباع حاجة المتعاملين: أي القدرة على تزويد أعلى قيمة من المنتج أو الخدمة إلى المتعامل وبصورة أفضل من المنافسين, وذلك من خلال مهارة أو تقنية مستدامة متميزة وتتفرد بها المؤسسة محققةً بذلك قيمة الزبون Customer value.

3-1-3 استراتيجيات التنافس: القدرة على صياغة وتطبيق استراتيجيات تجعلها تتفوق في ميزة معينة مع عدم قدرة المنافسين الحاليين أو المحتملين تطبيقها أو عدم قدرتهم على الوصول إلى نفس المزايا وبالتالي تحقق مركز تنافسي أفضل وزيادة في الحصة السوقية بالنسبة للمؤسسات الأخرى في نفس النشاط.

3-1-4 تقليص التكاليف: قدرة المؤسسة على ممارسة الأنشطة وتخفيض التكاليف للوصول إلى أقل حد ممكن من الكلفة الحدية لتحقيق مكاسب أعلى من خلال السعر مقارنةً بالمنافسين وتحقيق قيمة أكبر للمتعاملين من خلال متابعة واستغلال التكنولوجيا إلى الحد الأقصى ووجود هياكل تنظيمية بسيطة ومرنة.

3-1-5 البحوث والتطوير: القدرة على خلق منتجات وخدمات موائمة مع التغيرات التكنولوجية أو للمساهمة في الاكتشافات العلمية لتحسين المنفعة المرجوة من المنتج أو الخدمة, تتحقق هذه الميزة بشكل خاص لدى شركات السيارات, الأجهزة الذكية والأدوية.

3-1-6 الزمن: ويقصد به من عدة جوانب إما اختصار الوقت في الدورة الإنتاجية أو تقديم الخدمة, أو بمعنى الاستدامة بتقديم قيمة للمتعامل متميزة ومتفوقة على المنافسين مع الاستمرار لفترة طويلة الأجل بحيث

تحول دون وصول المنافسين خلالها. علماً إن الاستدامة ليست بالأمر السهل في بيئة الأعمال نظراً للتغيرات السريعة والمتتالية مما يتيح للمنافسين تجاوز المؤسسة ذات الميزة المتفوقة مسبقاً من خلال الوصول إلى مزايا أو أفكار جديدة أو اقتناء تكنولوجيا متطورة أو معلومات ومعرفة تساهم على تعزيز قدرته التنافسية. الجدير بالذكر، من مؤشرات استدامة الميزة التنافسية القدرة على المحافظة على معدل أرباح أعلى من متوسط الصناعة ولعدد من السنوات.

7-1-3 فعالية وكفاءة أنظمة العمل: أي ابتكار وتطوير نظام عمل يمتلك ميزة فريدة يتفوق بها على المنافسين من حيث كفاءة سياسات المؤسسة أو إجراءات جديدة أكثر فعالية من تلك المستخدمة من قبلهم.

8-1-3 التكنولوجيا: نظراً إلى التحديات المستجدة وابتكار أنظمة وبرامج وأتمتة نظم المعلومات، فأصبحت هذه العوامل قد تشكل تميزاً تنافسياً لمؤسسة عن المنافسين لها من خلال قدرتها على تطوير النظم أو اقتناء أنظمة وبرامج خاصة بها بشكل مطلق ومتميزة بها عن باقي المنافسين.

يمكن للمؤسسة بناء الميزة التنافسية من خلال القدرة على إنتاج منتجات وخدمات متميزة في الأداء والجودة والسعر والقدرة على تسويقها بكفاءة تصل بها إلى المستهلكين في الوقت المناسب وبالتكلفة المناسبة وكذلك تعتبر التكنولوجيا المتجددة مصدراً مهماً لبناء الميزة التنافسية.

2-3 أهمية الميزة التنافسية:

تبرز أهمية الميزة التنافسية لمختلف القطاعات الاقتصادية نظراً إلى أن المؤسسات تمارس نشاطها في بيئات عالية التنافس ومتغيرة باستمرار بسبب التقدم التكنولوجي وسرعة استجابة المنافسين، مما يجعل أمد المزايا التنافسية قصير الأجل وبالتالي تواجه هذه المؤسسات ضرورة التكيف وتحديث مزاياها التنافسية لتحقيق أهداف الاستراتيجية المعتمدة. وعليه فالمبررات التي أدت إلى زيادة الاهتمام بالميزة التنافسية هي:

3-2-1 تعتبر الأساس الذي تصاغ عليه الاستراتيجية التنافسية والسبب الذي تتفاعل لأجله جميع عوامل خطط المؤسسة مع بعضها لتأمين الدعم اللازم لها.

3-2-2 تعتبر معيار أساسي لتحديد المؤسسات الناجحة وذلك لاقتنائها نماذج فريدة غير متاحة لدى المنافسين.

3-2-3 مؤشراً إيجابياً نحو توجه المؤسسة للسيطرة على موقع قوي في السوق من خلال القيمة الكبيرة التي

تقدمها للمتعامل، والتي بدورها تزيد من الولاء لديه تجاه خدمات ومنتجات المؤسسة والذي بالنتيجة

سيؤدي إلى زيادة الحصة السوقية.

3-2-4 تعتبر من أهم الأدوات التسويقية لمواجهة تحديات السوق والمؤسسات المنافسة، وذلك من خلال قيام

المؤسسة بتتمية معرفتها التنافسية، وقدرتها على تلبية احتياجات الزبائن في المستقبل بالطرق المناسبة

التي تمكنها من التكيف للفرص المتغيرة بشكل سريع.

3-3 خصائص الميزة التنافسية:¹⁴

3-3-1 تتصف بالديمومة وصعوبة تقليد المنافسين لها.

3-3-2 تقدم الدعم والتحفيز ويتناسب استخدامها مع تحقيق الأهداف والنتائج التي تسعى المؤسسة الوصول إليها

وبالتالي تساهم في نجاح الأعمال

3-3-3 متجددة وفق التغيرات لمعطيات البيئة الخارجية أو الداخلية.

3-3-4 مرنة بمعنى من الممكن إحلال ميزات تنافسية أخرى بسهولة، وفق اعتبارات التغيرات البيئة الخارجية

وقدرات المؤسسة من جهة أخرى.¹⁵

¹⁴ الجميلي، طه، (2014) ، "أثر تدريب الموارد البشرية بتحقيق الميزة التنافسية في المصارف العراقية دراسة ميدانية في المصارف العراقية غير الحكومية"، أطروحة دكتوراة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ص 66. مقتبس من Evans, 1993: 118.

¹⁵ الخطيب، بسمة، (2014) ، "دور الصيرفة الالكترونية في تحقيق الميزة التنافسية "دراسة ميدانية للمصارف العاملة في السوق السورية"، أطروحة دكتوراة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، صفحة 99.

3-3-5 نسبية أي أنها تتحقق بالمقارنة وليست مطلقة بحيث إنها تقدم أساساً للتحسينات المستقبلية وتحقق التفوق والأفضلية على المنافسين.

3-3-6 تتعكس في كفاءة أداء المنظمة لأنشطتها أو في قيمة ما تقدمه للعملاء أو كليهما.

3-4 أبعاد الميزة التنافسية:

يعتمد نجاح الميزة التنافسية واستدامتها على عدة أبعاد تركز عليها , ونظراً للتطورات والتغيرات البيئية المستمرة وللتغير المتسارع في حاجات ورغبات المتعاملين فلقد تطورت هذه الأبعاد بالنتيجة وتغيرت من مؤسسة إلى أخرى , وعليه تباين تحديد هذه الأبعاد بين الدراسات ولكن مازال الأساسي والأهم منها مشترك ومستمر والتي سيتم توضيح كل منها حسب التالي:

3-4-1 التكلفة:

يعتبر تقليص التكاليف هدفاً رئيسياً للعديد من المؤسسات , ولكن قد تعتبر مؤشراً للميزة التنافسية في حال كانت تتنافس ضمن هذا البعد. ويتم تحقيق ذلك من خلال إما تخفيض تكاليف المواد الأولية أو تكاليف العمل لدى المؤسسة من خلال الاستخدام الكفء للطاقة الإنتاجية أو تحديث إجراءات العمل , الخطط التشغيلية واستقطاب والمحافظة على رأس مال بشري عالي الكفاءة بما يساهم من تخفيض التكاليف التشغيلية وتسريع تحقيق المستهدفات المطلوبة.

يؤخذ على هذا البعد إنه من السهل تقليده ومحاكاته من قبل المنافسين.

3-4-2 الجودة:

عموماً الجودة يقصد بها مطابقة المنتج للمواصفات والمعايير المستهدفة للمنتج أو الخدمة المقدمة من قبل المؤسسة , وعليه فإنها تعتبر من المزايا التنافسية المهمة وعندما تتخذها المؤسسة بعداً أساسياً فإنه سوف تسعى

لتقديم منتجات أو خدمات مطابقة مع حاجات ورغبات المتعاملين واستغلال تحقيق هذا البعد لدرجة إشباع المتعامل والتفوق على المنافسين معاً، مما يتيح إمكانية فرض أسعار أعلى. الأمر الذي يتطلب من المؤسسة تبني سياسة للجودة بشكل دائم والتحسين المستمر لها بما يضمن ضمان الجودة على الأجل الطويل بما يحقق في النتيجة ولاء المتعاملين.

3-4-3 المرونة:

يقصد بها قدرة المؤسسة على الاستجابة السريعة للتغيرات الحاصلة سواء من البيئة الداخلية أو الخارجية دون التراجع عن إرضاء وإشباع المتعامل في المنتج أو الخدمة المقدمة، وتأخذ المرونة عدة أشكال منها:

- i. مرونة التعديل على المنتج والنتيجة عن تغيرات في تفضيلات المتعاملين، أو التغيرات الجديدة لدى المنافسين.
- ii. مرونة الحجم والناجمة عن زيادة الطلب أكثر من المدروس أو المخطط له.
- iii. مرونة تخفيض التكاليف وتسهيل إجراءات العمل بما يخدم ويلبي متطلبات السوق.
- iv. المرونة في القدرة على الوفاء بالمواعيد وأوقات تسليم المنتج أو الخدمة للمتعامل حسب الكميات المطلوبة وبأقل الكلف الممكنة.

4-4-3 التكنولوجيا والمعرفة:

يعتبر كل من رأس المال البشري والتقانات التكنولوجية من الموارد الجوهرية لتحقيق الميزة التنافسية، وعليه فإن توفر كليهما لدى المؤسسة وبشكل تفوق فيه على المنافسين فإنها حققت ميزة تنافسية بهما. فدور الخبرات والمعلومات المتراكمة يتمحور حول ابتكار، المحافظة وتطوير الميزة التنافسية التي من الممكن تستمدّها من مراكز للبحث والتطوير الخاصة بها والتي مع الوقت ستشكل قاعدة معرفية تحفز الإبداع لدى الموارد البشرية مما يعود بالإيجاب على الميزة التنافسية خصوصاً والمؤسسة عموماً.

بينما يتجلى دور التكنولوجيا في الوسائل والأدوات المستخدمة من قبل الافراد لدى المؤسسة بما يسهل معالجة البيانات التي تكون على قدر عالي من الكثافة للوصول إلى سلسلة من المعلومات التي تساعد في اتخاذ القرار حول تطوير المنتج أو الخدمة, أو بما يساهم في صياغة الخطط الاستراتيجية لاستغلال الفرص باستهداف أسواق جديدة أو التوسع في السوق الحالي , حيث جميع هذه العوامل تساهم في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة.

3-4-5 التحسين المستمر للسلع ومستوى الخدمات ما بعد البيع سواء للسلع الاستهلاكية أو الإنتاجية.

3-5-5 نموذج SCA كاستراتيجية للميزة التنافسية المستدامة:¹⁶

ترتكز هذه الاستراتيجية على عدة مقومات لتحقيق الاستدامة للميزة التنافسية وبالتالي الأهداف المرجوة للمؤسسة, وتتلخص هذه المقومات كالتالي:

3-5-1 طريقة التنافس: المؤسسة تختار الاستراتيجية التي تعتمد عليها في التفوق على المؤسسات المنافسة لها فإما إنها تعتمد المنتج المتميز أو الكلفة الأقل أو الانتشار الجغرافي.

3-5-2 حلبة التنافس: إمكانية اختيار مجال التنافس كاستهداف المؤسسة شريحة معينة من متعاملي الصناعة التي تعمل بها مما يحقق لها التميز خاصة عندما تكون قوة المنافسة محدودة وتعدد الاعتبارات التي تتعلق بالجودة والتكلفة ونوعية المنتج وسمات طبيعية ومدى قوة المنافسة وغيرها من المتغيرات التي تساعد المؤسسة على اختيار مجال التنافس وتتضمن الأسواق والمنافسين.

3-5-3 أساس التنافس: وتشمل الأصول والمهارات المتوفرة لدى المنظمة أي تختار الميزة النسبية التي تتميز بها عن المنافسين لتحقيق ميزة مستدامة.

¹⁶ شاكر, شذى, (2015) , "الأثر التتابعي لاستراتيجيات الأعمال في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة للمنظمات المصرفية في العراق", أطروحة دكتوراة, كلية الاقتصاد, جامعة دمشق, صفحة 54.

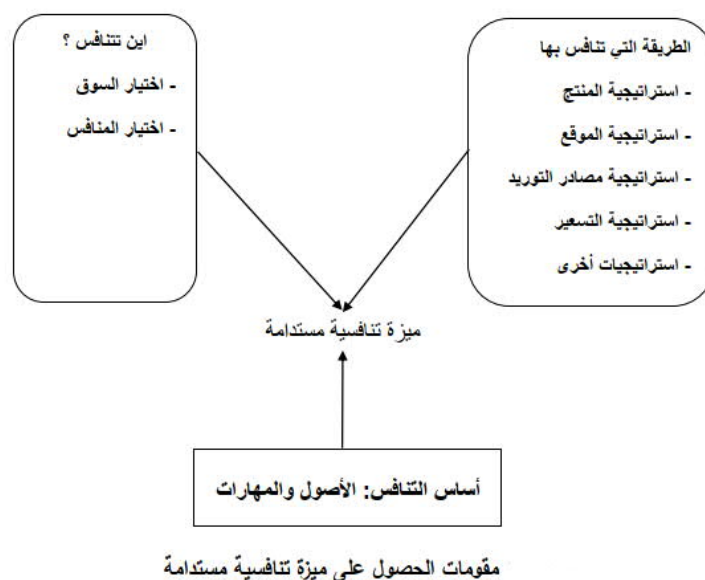
4-5-3 مع من تتم المنافسة: وتمت إضافة هذا العامل من قبل (David A. Aaker) للوصول إلى الميزة

التنافسية المستدامة, الذي يتضمن معرفة الموجودات والمهارات لدى المنافسين ليتم تقدير فيما إذا كان

المنافس قوياً أو ضعيفاً بهدف الوصول إلى استراتيجية مستغلة ضعف المنافسين مشكلة أساساً مستدام

للتميز عليهم في تلك النقاط إما بخفض الكلفة أو السرعة في تقديم الخدمة أو غيرها.

الشكل رقم (2) مقومات الحصول على ميزة تنافسية مستدامة



المصدر: شاذى (2015)¹⁷

¹⁷ - الشكل (2): شاذى, شاذى (2015), "الأثر التتابعى لاستراتيجيات الأعمال في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة للمنظمات المصرفية في العراق", أطروحة دكتوراة, كلية الاقتصاد, جامعة دمشق, صفحة 54, نقلاً عن نبيل مرسى, الميزة التنافسية في مجال الأعمال, مركز الإسكندرية للكتاب, الإسكندرية, 1998, ص 75.

المنافسة المصرفية

يتميز طبيعة العمل المصرفي بمخاطره وحساسيته العالية لما له دور مؤثر ومتأثر في الاقتصاد, ولذلك كانت تهدف المصارف إلى تعزيز ثقة المتعاملين بها خصوصاً بعد التوسع وتحرر الخدمات المالية وتطور التكنولوجيا والأنظمة المستخدمة والتي قابلها التنوع في الخدمات المصرفية والتوسع في الأسواق المستهدفة سواء داخل الاقتصاد المحلي أو لدى اقتصاد خارجي. مما جعلها بيئة متغير ومتطورة باستمرار فإن لم يساهم مصرف معين من مواكبة هذه التغيرات وإجراء التحسينات اللازمة فسوف يؤثر على حصته السوقية ومن ثم على أرباحه. الأمر الذي يشير إلى أنه قد تواجه المصارف منافسة فيما بينها والتي من الممكن تختلف درجتها من اقتصاد لآخر نظراً لعدة عوامل تتعلق بالظروف الداخلية أو الخارجية.

أما مفهوم المنافسة المصرفية (Banking competition): مجموعة من الإجراءات تقوم بها المؤسسات المصرفية بهدف تعزيز ثقة المتعاملين بحصر كافة تعاملاتهم المالية مع مصرف معين وبالتالي الوصول إلى أكبر حصة من السوق المصرفي, وذلك من خلال عدة وسائل لتحقيق أفضل العوائد على المبالغ المستثمرة, تلبية كافة الاحتياجات المالية, تطوير وتحسين جودة الخدمات, الاستفادة من تطور تكنولوجيا المعلومات وحسن معاملة المتعاملين.

أما التنافسية المصرفية (Banking Competitive): تعرف بأنها القدرة على تقديم الخدمات بال نوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب, وهذا يعني تلبية احتياجات المتعاملين بشكل أكثر كفاءة من المصارف الأخرى, وهذا يؤدي على نجاح مستمر ضمن السوق التنافسي سواء على الصعيد المحلي أو العالمي¹⁸.

¹⁸ الخطيب, بسمة, (2014) , "دور الصيرفة الإلكترونية في تحقيق الميزة التنافسية دراسة ميدانية للمصارف العاملة في سورية", أطروحة دكتوراة, كلية الاقتصاد, جامعة دمشق, صفحة 95

أولاً , أنواع المنافسة المصرفية: ¹⁹

يمكن أن تواجه المصارف لنوعين من المنافسة, حيث يمكن التمييز بينهما كالتالي:

1-1 منافسة مباشرة: تأتي من المصارف التي تقدم خدمات مصرفية مماثلة, وعندما لا يواكب المصرف سرعة التغيرات في السوق ولا يعمل لمواجهة هذه المنافسة فإنه سوف يخسر من حصته السوقية.

2-1 منافسة غير مباشرة: وتتولد من جهات غير مصرفية ولكن الخدمات المقدمة من قبلها تلبي رغبات المتعاملين بنفس السوية وقد تستغرق وقت زمني أقل نظراً لقلة الإجراءات اللازمة مقارنةً مع ما هو متبع لدى المصارف, مثل خدمات الحوالات من قبل شركات التحويل وخدمات الائتمان الشخصي كالبيع بالتقسيط.

ثانياً, استراتيجيات المنافسة المصرفية:

1-2 منافسة سعرية: تسعى هذه الاستراتيجية اتباع منهجية تسعير تنافسية لمنتجاتها على العموم دون الاقتصار على الودائع أو التسهيلات الائتمانية, مع مراعاة تكلفة الأموال المرجحة والتكلفة الحدية لاستمرار نشاطها بهدف توسيع حصتها السوقية واستقطاب كبار المتعاملين ضمن محفظتها, كتخفيض معدل فوائد التسهيلات الائتمانية أو الإعفاء من بعض العمولات عند الاستفادة من عدة منتجات مصرفية. الجدير بالذكر أنه يؤخذ على الاستراتيجية أعلاه بأنها مقيدة بمجال التسعير المحدد من قبل السلطة النقدية وتحديداً الفوائد المدينة والدائنة.

2-2 منافسة غير سعرية: تعتبر هذه الاستراتيجية هي تطبيق لإحدى استراتيجيات المنافسة والتي تعرف بـ " التمايز والتركيز". فإما المصرف يتبع منهجية التمايز أي خلق ميزة تنافسية غير موجودة لدى المصارف المنافسة, كتتنوع الخدمات المالية ,تطوير خدمة الكترونية لتسهيل إجراءات سداد مستحقات المتعامل , أو اتباع منهج التركيز من خلال تخصص المصرف بخدمات محددة تحقق له القدرة على التفوق على منافسيه فيها, مثل

¹⁹ - حساني عبد الرزاق, (2011), "التسويق المصرفي", كلية الاقتصاد, منشورات جامعة دمشق, ص 53, بتصرف.

وجود شبكة واسعة مصرفية خارجية متمركزة لإحدى المصارف مما يساهم بتقديم خدمات الحوالات والتسهيلات غير المباشرة بسهولة وبكلفة ووقت أقل.

علاوة على ذلك توجد صور أخرى تتجلى بها المنافسة غير السعرية مثل السرعة في تقديم الخدمة وخصوصاً الخدمات الالكترونية، انتشار شبكة واسعة لأجهزة الصراف الآلي ATM، كفاية رأس المال للمصرف ، حيث تسعى أغلب المصارف لدعم المتانة والسلامة المالية لديها من خلال رفع نسبة الكفاية عن الحد الأدنى المحددة حسب توجيهات لجنة بازل مما يشير إلى ارتفاع جودة الأصول المالية والتحوط الكافي واللازم من المخاطر الناجمة عنها مما يعزز في النتيجة ثقة المتعاملين تجاه المصرف.

ثالثاً، العلاقة بين المنافسة المصرفية والاستقرار المالي:

توجهت الدراسات السابقة حول أثر المنافسة المصرفية على الاستقرار المالي ومخاطر البنوك إلى فرضيتين متناقضتين ، تفاصيل كالتالي:

1-3 فرضية المنافسة – الهشاشة Competition – fragility:

وتعرف هذه الفرضية أيضاً باسم نظرية الامتياز (Franchise Value) ، وذلك انطلاقاً من إنه لطالما كانت قوة السوق ضرورية لضمان الاستقرار في القطاع المصرفي نظراً إلى أن المصارف الرابحة وبمستوى جيد من رأس المال تكون في وضع أفضل يسمح لها بتحمل الصدمات التي تتعرض لها وبالتالي تعتبر أكثر استقراراً. ونظراً لما شهده الاقتصاد الأمريكي عموماً والقطاع المصرفي خصوصاً منتصف ستينات القرن المنصرم، حيث ارتفاع درجة المنافسة والتحرير المالي بما يتضمن من تخفيض الضوابط المالية مما دفعت المصارف لتحمل مزيداً من المخاطر بهدف تحقيق عوائد أعلى ولكن كانت النتيجة هو حصول خسائر واسعة خلال الثمانينات مما أدى إلى انخفاض القيمة السوقية لتلك المصارف وبالتالي تأكلت قيمة الامتياز لها.²⁰

²⁰ - محمود أبي، الدعبول، مي، (2020) ، "أثر المنافسة على مخاطر الائتمان والعسر المالي: دراسة تطبيقية على البنوك التقليدية الخاصة العاملة في سورية"، مقال، مجلة جامعة حماة، العدد رقم 13، ص 5.

وعليه يفترض أصحاب هذه المدرسة وجود علاقة موجبة بين درجة المنافسة بين المصارف والمخاطر التي تتحملها مما سيؤدي إلى انخفاض ربحية المصارف ذات درجة المنافسة العالية وبالتالي سيؤدي إلى فشل بعضها , مما يؤثر على الاستقرار المالي وذلك من خلال:

3-1-1 كفاءة الإشراف على المصارف:

إحدى المبررات العلمية والنظرية لأصحاب فرضية الهشاشة هي إذا كان النظام المصرفي أكثر تركزاً مع عدد أقل من البنوك الكبيرة يكون عبء الإشراف عليها أقل وعملية ضبطها أسهل وأكثر كفاءة, وبالتالي يعزز استقرار النظام المصرفي. وذلك باعتبار إنها ستكون قادرة على الاستفادة من اقتصاديات الحجم وتنوع محفظتها وبالتالي تخفيض تعرضها للمخاطر , وذلك مقارنةً مع سوق تنافسي كامل مع عدد كبير من البنوك وبحجم صغير الذي يعتبر بالنسبة لهذه الفرضية, أكثر عرضة للإخفاقات المصرفية واسعة الانتشار.

3-1-2 الأثر على أسعار الفائدة:

عند ارتفاع المنافسة في السوق المصرفي تسعى المصارف لاستقطاب الودائع وجذب مصادر أموال, وذلك من خلال رفع أسعار الفائدة للمودعين مما يؤدي إلى ارتفاع مخاطر التي قد تواجه المصرف والتي قد تسبب بالنتيجة إلى حدوث أزمات تضر بالاستقرار النقدي, وذلك في حال ثبات العوامل الأخرى ولم تحدد السلطة النقدية هوامش لأسعار الفائدة. كما أن التأثير السلبي لارتفاع أسعار الفائدة يزيد كلما كان حجم الودائع أكبر.

3-2 فرضية المنافسة -الاستقرار Competition - Stability:

جاءت هذه الفرضية للرد على الفرضية السابقة "الهشاشة" استناداً إلى فكرة أن الأنظمة المصرفية الأكثر قدرة على المنافسة تؤدي إلى استقرار أكثر وليس أقل وذلك من خلال:

3-2-1 تخفيض المخاطر في سوق الإقراض:

في الأسواق غير التنافسية وتمتع بعض المصارف بقوة سوقية فسوف يكون لديها القدرة على فرض معدلات فائدة عالية كي يتم كسب إيرادات مرتفعة الذي قد يؤدي إلى كل من ارتفاع مخاطر الائتمان نتيجة ارتفاع احتمال تعثر المتعاملين لسداد القروض المترتبة عليهم عموماً والفوائد خصوصاً وزيادة العبء المالي الذي قد يزيد خطر الإفلاس وبالتالي زيادة مخاطر محفظة أصول المصرف وانخفاض جودتها. علاوةً على ذلك، ففي حالات "المصارف الكبيرة ذات درجة التركيز العالية سوف تتلقى الدعم من قبل الحكومة في حال تعرضها للفشل وذلك لاعتبارها أكبر من أن تفشل "Too Big to fail" وهو ما سيزيد من المخاطر الأخلاقية Moral Hazard لدى البنوك ويدفعها لتحمل المزيد من المخاطر²¹ وبالتالي سوف يشجع مديري المحافظ الائتمانية على فرض معدلات فائدة أعلى بالإضافة إلى تعرض البنك نتيجة لذلك إلى مشكلة الاختيار المعاكس Adverse Selection مما سيؤدي إلى زيادة حالات التعثر وبالتالي تراجع جودة المحفظة.

وعليه نستنتج في حالة التركيز العالي وغياب المنافسة لدى السوق المصرفي ترتفع مخاطر الائتمان وتسبب عدم الاستقرار. بمعنى آخر، زيادة المنافسة ووجود عدد كبير من المصارف بغض النظر عن فعاليتها يساهم في تخفيض معدلات الفائدة على القروض مما يقلل احتمال التخلف عن السداد وفشل المشاريع الممولة.

3-2-2 المخاطر النظامية:

²¹ - محمود أبي، الدبول، مي، (2020)، "أثر المنافسة على مخاطر الائتمان والعسر المالي: دراسة تطبيقية على البنوك التقليدية الخاصة العاملة في سورية"، مقال، مجلة جامعة حماة، العدد رقم 13، ص5.

في حال كان القطاع المصرفي يتسم بوجود عدد قليل من المصارف ذات الحجم الكبير, فإنه بالمقابل سوف يرتفع احتمالية التعرض لمخاطر الإخفاق المصرفي, ونظراً إلى أنها ذات حجم كبير, فإن الآثار السلبية لها يمكن أن تؤدي إلى فشل المصارف الأخرى وبالتالي يؤثر سلباً على استقرار القطاع المصرفي. وفي هذا السياق, يستند المدافعون عن هذه الفرضية إلى الدراسات التي بينت أن الإخفاق في القطاعات المصرفية لم تكن بسبب المصارف المتعددة وإنما بسبب ضعف الأداء للمصارف الكبيرة²². وبالتالي وجود عدد كبير لدرجة مقبولة بما يتناسب مع إمكانيات وحاجة الاقتصاد حسب المؤشرات الاقتصادية كالناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات وغيرها, يمكن أن يخفف من تأثير إخفاق مصرف معين على مستوى القطاع المصرفي.

3-2-3 مراقبة المصارف:

يرى المدافعون عن هذه الفرضية أن عملية الرقابة من قبل السلطات الإشرافية تحقق الاستقرار ضمن القطاع المصرفي والنظام المالي, وذلك حسب رأيهم إنه كلما كان القطاع المصرفي أقل تركزاً وعدد أكثر من المصارف تتنافس فيما بينها كانت عملية الرقابة والإشراف عليها أسهل, وعلى العكس حين يتسم النظام المصرفي باحتكار أو تركيز عالي فسوف تواجه السلطة الإشرافية صعوبات أثناء عملية المراقبة.

لم تنحصر الدراسات والأبحاث عن أثر المنافسة المصرفية ضمن محور فرضتي الهاشاشة والاستقرار, بل ازداد الاهتمام حول علاقة أثر القدرة الاحتكارية وهيكل السوق على تحقيق الأرباح للمصارف وبالتالي للكفاءة والاستقرار للنظام المصرفي والتي عرفت بنظرية القوة السوقية.

²² بتال, أحمد, فيصل, فيصل, (2021), "قياس وتحليل أثر المنافسة المصرفية في مؤشرات الاقتصاد المالي: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي العراقي", مجلة اقتصاديات الأعمال, العدد (خاص - ج2) أيلول, ص 40.

رابعاً , نظرية القوة السوقية: ²³

تتعلق هذه النظرية من مفهوم أن هيكل السوق يؤثر على أداء المصارف أي من السهل على المصارف في الأسواق عالية التركيز تحديد التكاليف وبالتالي ضبط سياسة التسعير الملائمة لها, واستخدام قوتها السوقية الاحتكارية والحصول على معدلات ربح أكبر من المصارف الموجودة في الأسواق ذات التركيز المنخفض, ولهذه النظرية فرضيتين تفاصيل كل منهما كالتالي:

1-4 فرضية هيكل السلوك والأداء: تستند الفرضية إلى مستوى التركيز في القطاع المصرفي وإلى أي درجة تساهم في السيطرة على السوق, فعند زيادة مستوى التركيز في القطاع المصرفي فسوف يؤدي إلى تحقيق المصارف أرباح غير عادية من خلال فرضها معدلات فائدة أعلى على الإقراض, وتخفيض المعدلات الممنوحة على الودائع لأسباب احتكارية وذلك مقارنةً مع أسواق أقل تركيزاً وبغض النظر عن فعاليتها.

2-4 فرضية القوة النسبية: تعتبر هذه الفرضية إنه من الناحية النظرية, فقط المصارف الكبيرة التي لديها حصص سوقية كبيرة ومنتجات منفصلة يمكنها التغلب على منافسيها, والتأثير على الأسعار والحصول على عوائد احتكارية, وهذا يعني أن المصارف قد تستفيد من ممارسة القوة السوقية في التسعير , وبالتالي تحقيق أرباح غير عادية وغير تنافسية, حيث يمكن للمؤسسات المالية ذات المنتجات المتميزة بشكل جيد زيادة حصتها في السوق وممارسة قوتها السوقية للتحكم في نسبة كبيرة من حصة السوق. وبمعنى آخر المنافسة القوية تضعف قوة السوق وتقلل من هامش الربح وتجبر المصارف على تحمل المزيد من المخاطر.

²³ الفاضلي عبد الله, العكاشي, عبد الباسط, (2023) , "أثر المنافسة المصرفية على استقرار المصارف التجارية دليل تجريبي من دول مجلس التعاون الخليجي", مجلة آفاق اقتصادية, إصدار 17, ص 29.

خامساً, الميزة التنافسية المصرفية (Banking Competitive advantage):

بشكل مماثل لأي صناعة فإنه توجد للمصارف أبعاد تركز عليها لتحقيق ميزة تنافسية تتفوق فيها على المصارف ضمن القطاع, وتتلخص هذه الأبعاد كالتالي:

1-5 كفاءة إدارة الموارد والأصول:

جوهر العمل المصرفي يتمحور حول جذب مصادر أموال ومن ثم إعادة توظيفها, وعليه يتوجب على جذب إدارة المصرف أكبر قدر ممكن من الموارد المالية وبما يتناسب مع الخطة التوسعية للمصرف مع عائد مشجع للمودع مع مراعاة أقل كلفة ممكنة للمصرف لقاء تحمل هذا العائد المدفوع للمودع (فائدة مدينة) وإدارة هذه الموارد. بالإضافة إلى البحث عن توظيفات لهذه الموارد, كتمويل رأس المال العامل للشركات, وبدرجة مخاطر مقبولة ضمن المصفوفة المحددة, وبالتالي تحقيق العائد المناسب لقاء درجة المخاطر المتكبدة (فائدة دائنة). حيث تحديد العائد على التوظيفات قد تضطر إدارة المصرف إلى تخفيضه نظراً لظروف المنافسة السائدة, وعليه تتحقق الميزة التنافسية عند تقديم أعلى عائد على الأموال المستثمرة بالنسبة للمودعين وتخفيض كلفة الفائدة على الأموال المقترضة, على أن تحقق ذلك دون الإخلال بالتوازن المالي والموائمة في فجوات استحقاق بين الموارد والأصول.

الجدير بالذكر, إن البعد المذكور أعلاه مقيد بظروف السوق ومرونة الطلب على الخدمة ومحددات السلطة النقدية

2-5 سرعة أداء الخدمة والدقة في المواعيد:

تواجه العديد من المصارف أثناء تأدية خدماتها إجراءات تستغرق وقتاً طويلاً لاستكمالها, مما قد يؤدي إلى التأخر على تلبية متطلبات المتعامل. ولذلك تسعى إدارات المصرف لتحديث الإمكانيات التنظيمية دورياً مع

وضع أهداف تشغيلية ومراقبتها مع تحديد الانحرافات والاستفادة من شتى الوسائل التكنولوجية كأتمتة المعلومات بغرض اختصار وقت تقديم الخدمة وتحقيق متطلبات العميل في المواعيد المحددة.

وعليه فالمصرف الذي يستغل كافة الوسائل لاستكمال إجراءاته بأسرع وقت والمحافظة على دقة المواعيد بما يتناسب مع أصول حسن التصرف مع رجال الأعمال وبشكل مستمر, يحقق له ميزة تنافسية في هذا البعد.

3-5 المزيج من الخدمات والتجديد والابتكار فيها:

وهي تطبيق لاستراتيجية التمايز في المنافسة, فالصناعة المصرفية حالها حال أي صناعة ولذلك فالمصرف الذي يعتبر سباق في ابتكار خدمات ملائمة لاحتياجات السوق أو تطبيق التكنولوجيا لتطوير خدماته الحالية أو للوصول إلى خدمات جديدة وبشكل مستمر. فإنه يترك انطباعاً لدى المتعاملين بأنه الرائد في السوق وإن قامت المصارف الأخرى بتقليد ما يقوم به من ابتكار وتطوير.

4-5 شبكة انشار واسعة جغرافياً:

لعمود طويلة كانت تسعى المصارف إلى تحقيق شبكة فروع تغطي السوق المستهدفة وتتنافس هذه الفروع فيما بينها على استحواد المنطقة التابعة لها من خلال جذب كبار رؤوس الأموال بعروض تمويلية لمشاريعهم والمعاملة الطيبة مع متعاملي الفروع, بما يساهم في النتيجة توسيع الحصة السوقية. يؤخذ على هذا البعد إنه قابل للاضمحلال مستقبلاً نظراً للتوسع الإلكتروني في الخدمات المصرفية.

5-5 الخدمات المصرفية الإلكترونية وأنظمة الدفع الحديثة,:

بعد التطورات الأخيرة أصبح من الممكن إجراء التعاملات المصرفية عن طريق الهاتف الجوال كفتح حساب مصرفي, إصدار حوالة بين متعاملي المصرف نفسه أو بين المصارف المحلية , أو إصدار شيكات. كما أصبح من الممكن تسديد المدفوعات والرسوم الحكومية من خلال الهاتف الجوال وتسديد الفواتير من خلال عدة وسائل كبطاقات الدفع المدينة والدائنة أو التسديد عبر ميزة QR code والتي تتميز بالسرعة والسهولة والأمان.

سادساً, مؤشرات قياس المنافسة المصرفية:

تنقسم المؤشرات إلى مجموعتين أساسيتين حسب التالي:

1-6 مؤشرات هيكل السوق (Market Structure):²⁴

تقيس هذه المجموعة نمط وطبيعة السوق المصرفية القائمة وما إذا كانت تميل إلى أن تكون أسواق تنافسية, (بمعنى انخفاض حصة أكبر البنوك العاملة في السوق المصرفية من إجمالي الودائع والتسهيلات من السوق), وعليه فإنها تعكس مدى التنوع في السوق المصرفية مثل التوزيع بحسب هيكل الملكية (عامة أو خاصة) أو (ملكية أجنبية أو وطنية) أو (بنوك تقليدية وبنوك متوافقة مع الشريعة الإسلامية).

أو يمكن استخدامها لقياس الحصة السوقية لكل بنك ضمن السوق, كحصة مصرف معين من إجمالي الودائع والتسهيلات الائتمانية. ومن المؤشرات المتضمنة في هذه المجموعة:

1-1-6 مؤشر التركيز CR_K – Concentration ratio :

يقصد بالتركز المصرفي بأنه مجموع الحصص السوقية ممثلةً بإجمالي الموجودات والودائع أو التسهيلات الائتمانية, حيث تبين نسبة التركيز CR_K درجة تهيمن عدد قليل من المصارف, حيث إنه يحتسب كالتالي:

$$CR_K = \sum_{i=1}^K S_i \quad ^{25}$$

حيث إن S_i الحصة السوقية للبنك i , و K العدد الإجمالي للبنوك. وتتراوح قيمة CR_K بين الصفر والواحد فكلما اقتربت قيمته إلى الصفر كان عدد البنوك كبير وبالتالي يوجد منافسة, في حين عند اقترابه إلى الواحد دل ذلك على أن عدد البنوك قليل وبالتالي يوجد احتكار.

²⁴ عبد المنعم, هبة, زايدى, كريم, (2020), "المنافسة المصرفية والشمول المالي في الدول العربية", صندوق النقد العربي, يونيو, صفحة 5.

²⁵ Leon Florian, (2014, "Measuring competition in banking: A critical review of methods", Etudes et Documents no 12, CERDI, HAL, P11.

2-1-6 مؤشر هيرفندال هيرشمان HHI:

يعرف هذا المؤشر على أنه مجموع حصة كل بنك من إجمالي موجودات القطاع البنكي بأكمله, بمعنى آخر يقيس توزيع الحصص السوقية للسوق المصرفية, ويتميز أكثر كثافة في البيانات عن مؤشر التركيز CR_K , ويتم احتسابه من خلال مجموع مربع الحصص السوقية للمصارف كالتالي:

$$HHI = \sum_i^K S_i^2 \quad 26$$

حيث إن S_i الحصة السوقية للبنك i , و K العدد الإجمالي للبنوك, وتتراوح قيمة المؤشر بين $1/K$ إلى 1 وتفسر كالآتي:

إذا كانت القيمة أقل من 0.1 يشير إلى عدم وجود تركيزات أي منافسة تامة, أما إذا تتراوح بين (0.1 , 0.18) يشير إلى تركيزات معتدلة أي منافسة احتكارية. وإذا كانت أكبر من 0.18 فإنه يشير إلى مستوى تركيزات عالية (احتكار تام).²⁷

2-6 مؤشرات سلوك السوق (Market Behavior):

تركز هذه المجموعة من المؤشرات على قرارات التسعير المصرفي, فكلما اقتربت أسعار الخدمة المصرفية من مستويات الكلفة الحدية, كلما عبر ذلك عن تنافسية السوق المصرفية والعكس صحيح, حيث كلما ابتعدت فإنها في حالة سوق احتكارية (Monopolistic Competition), وتشمل:

2-2-6 مؤشر صافي هامش أسعار الفائدة:²⁸

²⁶ المرجع الوارد أعلاه, Leon Florian, 2014, P11.

²⁷ Leon Florian, (2014), "Measuring competition in banking: A critical review of methods," Etudes et Documents no 12, CERDI, HAL, P11+12.

²⁸ عبد المنعم, هبة, زابدي, كريم, (2020), "المنافسة المصرفية والشمول المالي في الدول العربية", صندوق النقد العربي, يونيو, ص 15.

يقيس المؤشر الفرق بين سعر الفائدة الدائنة وسعر الفائدة المدينة، بالتالي كلما ارتفع الهامش مقاساً بالنقاط المئوية للفارق في سعر الفائدة، كلما دل ذلك على انخفاض مستويات المنافسة والعكس صحيح. يؤخذ على هذا المؤشر وجود عدد من المحددات التي تتحكم في سلوك التسعير في السوق المصرفية مثل توجهات السلطات الرقابية.

2-2-6 نموذج (Panzer-Rosse):

يقيس هذا النموذج درجة مرونة الإيراد بالنسبة للكلفة الحدية للخدمات المصرفية , تتغير إيرادات الشركة بنفس النسبة المئوية لتكاليفها الإجمالية وبالتالي نفس النسبة المئوية لأسعار مدخلاتها لضمان شرط الربح الصفري (إجمالي التكلفة يساوي إجمالي الإيرادات) , ونتيجةً لذلك تؤدي زيادة تكلفة الخدمات المصرفية بنسبة 1% إلى زيادة قدرها 1% في إجمالي الإيرادات في الأسواق التنافسية, ويستند المؤشر إلى مجموعة من الافتراضات وأهمها أن يحقق شرط التوازن.

وعليه يتم تحديد الظروف التنافسية عن طريق حساب مجموع مرونة الإيرادات فيما يتعلق بأسعار المدخلات. حيث يطلق على مجموع المرونة H-Statistics ويتراوح من $-\infty$ إلى +1, حيث كلما زاد تحويل تغيرات التكلفة إلى تغيرات في الإيراد كلما زادت المنافسة في السوق. ففي ظل المنافسة الكاملة تؤدي الزيادة في كلفة الخدمات المصرفية إلى زيادة التكاليف الحدية وإجمالي الإيرادات بنفس المقدار, وبالتالي قيمة المؤشر تساوي الواحد. أما في ظل الاحتكار، تؤدي الزيادة في كلفة الخدمات المصرفية إلى ارتفاع في التكاليف الحدية، وانخفاض الإيرادات، وبالتالي قيمة المؤشر تكون أقل من أو تساوي الصفر. أما عندما تتسم السوق المصرفية بالمنافسة الاحتكارية فتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر والواحد. يشار كذلك إلى أن المؤشر قد يكون أكبر من الواحد في أسواق احتكار القلة (Oligopoly).

والشكل العام للنموذج كالتالي:

$$\ln TR_{i,t} = \beta_1 P1_{i,t} + \beta_2 P2_{i,t} + \beta_3 P3_{i,t} + \theta_1 \ln LOAN + \theta_2 \ln DEP_{i,t} + \varepsilon_{i,t} \quad 29$$

حيث أن TR: نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات للمصرف i والسنة t ,

P1: نسبة الفوائد المدينة إلى مجموع الودائع كمؤشر على تكلفة الأموال.

P2: نسبة الرواتب والأجور إلى مجموع الموجودات كمؤشر لتكلفة العمالة.

P3: نسبة نفقات الاندثار إلى مجموع الموجودات كمؤشر لتكلفة رأس المال.

LOAN: نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات.

DEP: نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الموجودات.

ε : الخطأ العشوائي.

يرسم نموذج P-R مقياساً مباشراً للقدرة التنافسية المصرفية في بلد معين، ويسمى إحصائية H، وتحتسب هذه

الإحصائية كمجموع مرونة الإيرادات الإجمالية للمصرف فيما يتعلق بأسعار مدخلات المصرف كالاتي:

$$H = \beta_1 + \beta_2 + \beta_3$$

ويمكن تفسير الإحصائية H بثلاث حالات هي:

$H < 0$ تشير إلى الاحتكار

$0 < H < 1$ تشير إلى المنافسة الاحتكارية.

$H = 1$ تشير إلى المنافسة التامة.

3-2-6 مؤشر Lerner:

²⁹ فيصل، فيصل، (2020)، "استعمال نموذج (Panzer – Rosse) لقياس المنافسة المصرفية: دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية

العراقية باستعمال أسلوب Panel Data للمدة 2011 – 2017، مقال، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد 46، ص 98.

ويعرف بأنه الفرق بين السعر والتكلفة الحدية مقسوماً على السعر, وذلك للتعرف على مدى قدرة البنك على تحديد أسعار مخرجاته بما يزيد عن التكلفة الحدية التي يتحملها. وعليه فمن المزايا هو إمكانية المقارنة بين أسعار المنتجات المصرفية, إضافةً إلى إمكانية حسابه عبر الزمن وبالتالي تحليل تطور المنافسة ويتم حساب قيمة المؤشر كالتالي:

$$\text{Lerner}_{it} = (P_{it} - MC_{it}) / P_{it} \quad 30$$

حيث: (P_{it}) سعر مخرجات البنك i في الزمن t

MC_{it} التكلفة الحدية للبنك i في الزمن t .

تتراوح قيمة المؤشر بين 0-1، حيث أنه مع ازدياد درجة المنافسة تتخفض الحصة السوقية للبنوك وتتخفض قدرتها على فرض أسعار تزيد عن تكاليفها الحدية فتقترب قيمة المؤشر من الصفر, وبالتالي يكون السوق أقرب لحالة المنافسة التامة. في حين يقترب المؤشر من الواحد عند ابتعاد السعر عن التكلفة الحدية أي ازدياد الحصة السوقية للبنوك وانخفاض المنافسة.³¹

4-2-6 مؤشر Boone³².

يستند مؤشر Boone إلى تأثير إعادة التخصيص من المؤسسات غير الفعالة إلى الفعالة والذي يزداد بشكل رتيب مع درجة المنافسة. أي عندما تشتد المنافسة قد تؤدي إلى تراجع التسهيلات الائتمانية الممنوحة وعمليات الاستثمار من الأموال المتاحة, ولكن هذا التراجع سيكون بدرجة أقل بالنسبة للمصارف الأكثر كفاءة. ونتيجة لذلك, تزداد الحصة السوقية للمصارف الأكثر كفاءة وبالتالي تزداد أرباحها والعكس صحيح بالنسبة للمصارف الأقل كفاءة. أي بمعنى آخر, الفرق النسبي في الربح حساس تبعاً لدرجة المنافسة. وعلى الرغم من أن الإجراء قابل للتطبيق

³⁰ محمود أبي, الدعبول, مي, (2020), "أثر المنافسة على مخاطر الائتمان والعسر المالي: دراسة تطبيقية على البنوك التقليدية الخاصة العاملة في سورية", مقال, مجلة جامعة حماة, العدد رقم 13, صفحة 9.

³¹ سوداني سومية, حمدوش وفاء, (2023), "مؤشر هيرشمان – هيرفندال كوسيلة لقياس المنافسة بين البنوك العاملة في القطاع البنكي الجزائري للمدة (2016-2020)", مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة, المجلد 06, العدد (1), صفحة 70.

³² Leon Florian, (2014), "Measuring competition in banking: A critical review of methods," Etudes et Documents no 12, CERDI, HAL, P29+30.

من الناحية النظرية ولكن مكثف حسابياً ويتطلب تصنيف المصارف حسب مستويات الكفاءة. ويتم تقدير شدة

المنافسة حسب هذا النموذج وفق المعادلة التالية:

$$\ln \pi_i = \alpha + \beta \ln c_i + \varepsilon_i \quad 33$$

حيث يمثل π_i الربح و c_i التكاليف (كبدل للكفاءة) , ويعطى المعامل β مرونة الربح (Profit elasticity) أي النسبة المئوية للانخفاض في أرباح البنك i نتيجة للزيادة المئوية في تكاليف البنك i . وهذا المؤشر سلبي من الناحية النظرية، وهو ما يعكس حقيقة مفادها أن ارتفاع التكاليف الحدية يرتبط بانخفاض الأرباح. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون قيمة المؤشر أقل كلما كانت ظروف السوق أكثر تنافسية.

علماً إنه جرت تعديلات على المؤشر أعلاه حيث تم اعتبار الحصة السوقية بدلاً من الأرباح كمتغير تابع نظراً إلى المصارف الكفوة قد تعكس التكاليف المنخفضة إما أرباح أعلى أو أسعار أقل للتوسع في حصتها السوقية.

³³ المرجع الوارد أعلاه , Leon Florian , 2014 , P30.

المحفظة الائتمانية وإدارة مخاطر المحفظة

المبحث الأول: الائتمان المصرفي

المبحث الثاني: إدارة المحفظة الائتمانية

المبحث الثالث: إدارة مخاطر وجودة المحفظة الائتمانية

المبحث الرابع: القرارات النازمة والتعليمات الدولية لإدارة المخاطر الائتمانية

الائتمان المصرفي

تشهد الصناعة المصرفية تطوراً متسارعاً في العقود الأخيرة وتنوعاً في خدماتها نظراً للتقدم التكنولوجي في خدمات التحويل بين المصارف وفساد الالتزامات, ولكن مازال يشكل الائتمان أساس الأنشطة وجوهر العمل لدى المصارف والغرض من وجودها في الاقتصاد لما تساهم من دور في توجيه الموارد المالية المتاحة وإعادة توظيفها نحو مختلف الفعاليات الاقتصادية وتمويلها بعناية مدروسة وبما يتناسب مع احتياجاتها, الأمر الذي يعزز من أهمية الائتمان كوسيلة لدى السلطات الإشرافية وتوجيهه بما يتناسب مع الخطط الاقتصادية.

وكما أشرنا بدايةً فإن التقدم الحاصل على المنتجات المصرفية والتحرر المالي وخصوصاً لدى الأسواق المتقدمة, أدت إلى ابتكار منتجات مالية جديدة ذات طبيعة ائتمانية, ونظراً إلى أن عمليات منح الائتمان هي المصدر الرئيسي لأرباح المصرف

فالتطور الذي شهده الائتمان المصرفي أدى إلى تعظيم الأرباح والتي كانت تقابلها مخاطر ائتمانية عالية لقاء عمليات منح مختلف التسهيلات الائتمانية, مما جعل استقرار المصارف والمحافظة الائتمانية غاية رقابية سواء لإدارة المصرف أو للسلطة النقدية. وعليه صدرت عدة توجيهات وتعليمات سواء من السلطات النقدية أو لجنة بازل أو مجلس معايير التقارير الدولية لكيفية إدارة هذه المخاطر. وعليه سيتم عرض مفهوم الائتمان المصرفي ومحدداته للوقوف على المخاطر الناجمة عنه في هذا البحث.

أولاً , تعريف الائتمان المصرفي:

الائتمان اصطلاحاً يقصد به الثقة , أما اقتصادياً فقد تم تقديم تعريفات عديدة للائتمان قد اختلفت بين بعضها من عدة نواحي إلا أنها تدور جميعها حول جوهر واحد وهو ثقة الدائن بالمدين لاسترداد مبلغ مقترض لفترة زمنية معينة , ونذكر منها:

- 1- مبلغ من المال سيتم دفعه بأجل محدد, مقابل اقترض أو منافع تم استلامها قبل ذلك³⁴
- 2- الثقة التي يوليها البنك لشخص ما سواء كان طبيعياً أو معنوياً, بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد, خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه, وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حالة توقف العميل عن السداد.³⁵

ثانياً , أهداف الائتمان:

- 1- الإيراد: والتي تتمثل بالفائدة على التسهيلات الممنوحة من خلال قرارات إقراض سليمة تراعي هيكل تكلفة البنك وسياسات التسعير ومراعاة سياسات البنوك المنافسة وهيكل أسعار الفائدة المدينة بالبنك وذلك بهدف تحقيق أكبر ربح ممكن عند أقل مستويات متوقعة من المخاطر .
- 2- السيولة: من خلال بناء محفظة قروض تتسم بالتوازن والتنوع بتواريخ استحقاق للتسهيلات الداخلة بالمحفظة لتجنب المخاطر .

³⁴ عبد الله , خالد أمين, إطار إدارة المخاطر الائتمانية , الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية, عمان, ص 1.

³⁵ حفيان جهاد, (2012), "إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية دراسة استبائية في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة خلال سنة"2012, جامعة قاصدي مرباح – ورقلة, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, الجزائر, ص5.

3- النمو: من خلال تعظيم أرقام نشاط الإقراض والإيرادات المتولدة عنه ويتحقق ذلك بجهد ائتماني منظم ومكثف يراعي شروط الإقراض الجيد واستقطاب عملاء متميزين جيدين والتقييم المستمر لأداء ولسياسات البنوك المنافسة بالسوق.

ثالثاً، السياسة النقدية والائتمان المصرفي:

تعرف السياسة النقدية بأنها الإجراءات التي تقوم بها المصارف المركزية للتأثير على الكمية المتاحة من النقود والائتمان وتكلفتها عن طريق التحكم ببعض إجراءات العرض النقدي أو مستوى معدلات الفائدة وهيكلهما أو كليهما.³⁶

و عليه نستنتج من التعريف أعلاه إنه من الممكن السلطة النقدية استخدام الائتمان المصرفي ,من خلال أدوات معينة سنرد بذكرها , للتحكم بالعرض النقدي إلا ان تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد يعتمد على استعداد المصارف للتمويل ومنح الائتمان , وتبدو جليةً هذه الحالة عندما يحصل تراجع وضعف في الاقتصاد ويقوم المصرف المركزي برفع مستوى منح التمويل من قبل المصارف في حين أن بعض المصارف تكون غير مستعدة لتوسعة الائتمان لبعض المقترضين الامر الذي لا يحفز الاقتصاد , والسبب بعدم استعداد المصارف لتوسعة الائتمان هو زيادة احتمالية التعثر عندما الاقتصاد ضعيفاً.

1-3 أدوات الرقابة الكمية على الائتمان:

1-1-3 أدوات غير مباشرة تهدف إلى التأثير بشكل غير مباشر على الحجم الكلي المتاح من الائتمان بواسطة المصارف التجارية وفي تلفته بالنسبة إلى من يطلبه وفي الشروط التي يمنح بها وتتكون من

³⁶ قضاوي , بانه,(2016), "أثر أدوات السياسة النقدية الكمية على الائتمان المصرفي دراسة تطبيقية على الاقتصاد السوري", رسالة ماجستير ,

كلية الاقتصاد, جامعة دمشق , صفحة 6 مقتبسة من Casu Barbara, Girardne Claudia and Molyneux Philip, 2006

Introduction to banking.1 ed , pearson Education Limited, England,p.111(

ثلاثة أدوات وهي: سياسة سعر الخصم, عمليات السوق المفتوحة, سياسة نسبة الاحتياطي القانوني, السقوف الائتمانية.

2-1-3 أدوات مباشرة من خلال التوجيهات أو التعليمات المباشرة فيما يتعلق بالائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية وأنواع هذا الائتمان ولأي قطاعات بما يتناسب مع صالح الاقتصاد أو من خلال الاقناع الأدبي حيث يؤثر البنك المركزي في حجم الائتمان , إلا أن الاقناع يتوقف على مكانة.

المصرف المركزي ومدى الثقة التي يتمتع بها بين البنوك التجارية, ومن الطرق المباشرة هي الرقابة الادارية على البنوك التجارية وتدقيق المحافظ وأنواع الأصول.

2-3 أدوات الرقابة النوعية على الائتمان:³⁷

تهدف لتوجيه الائتمان صوب بعض القطاعات الاقتصادية والتأثير على حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاعات خاصة في الاقتصاد وكلفة الحصول عليها بتحديد أسعار فائدة مختلفة باختلاف أنواع الائتمان وأمد استحقاقها وتحديد سقوف ائتمانية مختلفة حسب كل نشاط اقتصادي معين فهو موجه نحو التمييز بين أنواع الائتمان المصرفي وتوزيعه بين مختلف الفعاليات الاقتصادية حسب أفضليته, علماً أن توجيه الائتمان نوعياً شائع ومنتشر لدى الدول الناشئة أكثر من الدول المتقدمة.

رابعاً, محددات الطلب على الائتمان:

1-4 أسعار الفائدة المصرفية:³⁸

³⁷ قضاوي , بانه, (2016), "أثر أدوات السياسة النقدية الكمية على الائتمان المصرفي دراسة تطبيقية على الاقتصاد السوري", رسالة ماجستير , كلية الاقتصاد, جامعة دمشق, صفحة 32.

³⁸ المرجع الوارد أعلاه, قضاوي, 2016, ص37, بتصرف.

تتميز العلاقة بين أسعار الفائدة والطلب على الائتمان بعلاقة عكسية، فزيادة أسعار الفائدة تقلل من الطلب على الائتمان ولكن مرونة الطلب على الائتمان ليست ثابتة حيث كلما كانت ضعيفة كان أثر التغير في سعر الفائدة على مقدار الائتمان المطلوب أقل ، بمعنى أن انخفاض سعر الفائدة وما يترتب عليه زيادة في الائتمان المطلوب بنسبة أقل.

وتكون المرونة عالية عندما يكون التغير كقيمة مطلقة ونسبية في الطلب على الائتمان أكبر من التغير في أسعار الفائدة. بمعنى آخر ، تعتمد مرونة الطلب على الائتمان بالأهمية النسبية لأسعار الفائدة والتي تعتمد بدورها على مدى تطور سوق النقد ، ففي أسواق النقد المتطورة يكون لتأثير أسعار الفائدة

فعال أما أسواق الدول النامية يكون تأثير هذه الأداة ضعيفاً وغير فعالاً. وينعكس تأثير سعر الفائدة في أسواق النقد المتطورة حسب حالة الاقتصاد، فإذا كان في حالة رواج ينتقل منحني الطلب على الائتمان إلى اليمين الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على الائتمان على الرغم من رفع سعر الفائدة ويعود ذلك إلى ارتفاع معدلات النشاط وتوقع بزيادة معدلات الأرباح الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض أهمية سعر الفائدة للحصول على الائتمان. أما في أوقات الركود حيث يتم توقع انخفاض معدلات الأرباح وعليه ينتقل منحني طلب الائتمان إلى اليسار على الرغم من تخفيض أسعار الفائدة الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض حجم الائتمان.

2-4 العائد على بدائل الائتمان المصرفي: ويقصد بها العوائد وأسعار الفائدة على الأوراق المالية المتداولة في السوق المالي ، حيث عند حصول انخفاض بأسعار الفائدة على الأوراق المالية مقارنة مع أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية مع بقاء بقية العوامل الأخرى ثابتة ، فإن الوحدات الاقتصادية التي تبحث عن تمويل فإنها ستتجه إلى السوق المالي لتغطية حاجاتها.

3-4 مقومات البيئة الاستثمارية حيث كلما كان المناخ الاستثماري مشجعاً وجذاباً لرؤوس الأموال زاد الطلب على

الائتمان والعكس صحيح.³⁹

4-4 المستوى التكنولوجي المستخدم وتطوره لدى المشاريع نظراً إلى إنه من العوامل الرئيسية التي تحدد كفاية رأس المال وبالتالي الاحتياجات التمويلية.

5-4 على المستوى الجزئي، حيث سمعة المصرف ومدى تعاونه مع العملاء طالبي الاقتراض من خلال السياسات والإجراءات باتخاذ القرارات الائتمانية مقارنة مع المصارف المنافسة وعدم وجود تعقيدات إدارية تلعب دوراً أيضاً وعنصراً مشجعاً بالطلب على الائتمان.

6-4 دور السياسة النقدية في دعم الثقة في الجهاز المصرفي: تؤثر السياسة النقدية المتبعة إما سلباً أو إيجاباً على الثقة في وحدات الجهاز المصرفي لطلب التسهيلات. كمساندة المصارف في حال تعرضه لإعسار أو حدوث أزمة في الاقتصاد لها.

7-4 سياسات الإنفاق الحكومي والضرائب المتبعة: حيث إن زيادة الإنفاق الحكومي في المجالات الاستثمارية مما يفتح مجالاً توسعياً للاستثمار في الاقتصاد ويزيد الطلب على القروض المصرفية بينما ارتفاع الرسوم والضرائب قد يخفف من تشجيع المستثمرين وبالتالي ينخفض الطلب على التسهيلات.

8-4 الاعتبارات الدولية تلعب دوراً سواء على مستوى الطلب المحلي أو الخارجي للتسهيلات الائتمانية من خلال أسعار الفائدة وتكلفة الاقتراض في الخارج في حال كانت منافسة مقارنة مع السوق المحلي ، نسبة تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل ومدى استقرار سعر الصرف والرقابة عليه.

³⁹ البنود من رقم 3 إلى 8، ناجي أميمة، (2013)، "التنوع في محفظة الائتمانية وربحية البنوك"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن هادي - أم البواقي، الجزائر، ص12

خامساً ,محددات العرض على الائتمان:⁴⁰

- 1-5 الموارد المالية المتاحة والقابلة للإقراض لدى المصارف.
- 2-5 الأنظمة والتشريعات التي تفرضها السلطات سواء التنفيذية (كالقرارات الصادرة فيما يخص أنشطة اقتصادية معينة) أو النقدية.
- 3-5 الظروف الاقتصادية السائدة التي يمكن تسبب إحجام المصارف بمنح التسهيلات الائتمانية أو العكس.
- 4-5 درجة المنافسة بين المصارف في الاقتصاد , كلما اشتدت هذه المنافسة بالتالي سيكون لدى طالبي التسهيلات فرص أكثر للحصول على التمويل المطلوب.
- 5-5 استراتيجية الدولة وتوجهاتها الاقتصادية بتشجيع ودعم الاستثمار وجذب الاستثمارات الأجنبية.

سادساً , أنواع التسهيلات الائتمانية:

- 1-6 تسهيلات ائتمانية مباشرة:
- 1-1-6 القروض: والتي تنتشعب منها القروض التجارية, الصناعية والعقارية والتي تمنح بآجال مختلفة حسب الحاجة من الائتمان فالقروض قصيرة الأجل لتمويل احتياجات رأس المال العامل بينما طويلة الأجل لشراء أصول حقيقية تخص النشاط الأساسي للمشروع أو الشركة طالبة القرض.

أنواع القروض:

- (a) قروض مجمعة syndicated loan: عندما يكون حجم القرض المطلوب أكثر من الحد الممكن أن يتم منحه من قبل بنك واحد فإنه يتم تجميعه من عدة بنوك لنفس الجهة طالبة القرض, حيث يتم هيكلة القرض بين البنك الوكيل والمقترض.

⁴⁰ ناجي أميمة, (2013) , "التنوع في محفظة الائتمانية وربحية البنوك", كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير, جامعة العربي بن هادي – أم البواقي, الجزائر, (ص12).

(b) قروض مضمونة/ غير مضمونة: ⁴¹

حيث يتم منح القرض لقاء ضمان أصل أو أكثر للمقترض يتم رهنه لصالح البنك حسب درجة المخاطر وذلك في حال التعثر يكون لدى الأخير الحق والمطالبة بهذه الأصول المرهونة , ومن الممكن أن يتم منح قروض من دون ضمان لاعتبارات معينة كسمعة المقترض وملائته المالية أو لاستقطاب حصة سوقية أكبر نتيجة المنافسة الشديدة إلا إنه عادة ما يكون هناك مفاضلة بين الضمان أو الدعم الإضافي للقرض وسعر الفائدة للقرض أو علاوة المخاطر التي يتقاضاها البنك على القرض.

(c) قروض بأسعار فائدة ثابتة / متغيرة:

قد يتم المنح بإحدى الحالتين , ففي حالة الفائدة الثابتة يتم الاتفاق على سعر فائدة تعاقدى محدد منذ بداية القرض , وبالمقابل قد تكون الشروط التعاقدية للقرض على سعر فائدة متغير خلال عمر القرض حسب سعر الفائدة السائد في السوق كاعتماد سعر مرجعي مع هامش مثل Libor +5% وهكذا يتم نقل جزء من مخاطر تغير أسعار الفائدة إلى المقترض وغالباً يتم اعتماد أسعار الفائدة المتغيرة بالقروض طويلة الأجل.

2-1-6 خصم السندات, جوهر هذه العملية هو الاقتراض بحيث يتم توقيع العميل على عدد من السندات بقيمة

معينة ويقوم المصرف بدفع قيمتها مخصوماً منها مبلغ الفائدة ويحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق , وعند السداد يدفع العميل كامل القيمة الاسمية ويسترد السند المسدد.

3-1-6 حساب الجاري المدين over draft, لفهم آلية وطبيعة الجاري المدين فمن الممكن تشبيهه بالحساب

الجاري الدائن الذي يقيد عليه فوائد مدينة لصالح العميل إلا أن الفرق هنا إن الجاري مدين هو تسهيل

⁴¹ Anthony Saunders, Maria Millon Cornetts, (2008), "Financial Institutions Management A Risk Management Approach" , (P299).

ائتماني يفتح للعميل من قبل البنك بسقف محدد ويمكن للعميل أن يقوم بسحب المبلغ كاملاً للحصول على التمويل المطلوب أو على دفعات حسب حاجته أو الموافقة الائتمانية كنوع من الرقابة وتخفيف الخطر , ويتم تقييد الفائدة على المبالغ المسحوبة كفائدة دائنة لصالح البنك ويكون العميل ملزماً بسداد الفوائد والرصيد المستغل من سقف الجاري مدين, وغالباً يتم منح الجاري المدين لتمويل رأس المال العامل . الجدير بالذكر إنه يترتب على الجاري المدين مخاطر عالية مقارنةً بباقي التسهيلات الائتمانية نظراً لطبيعته الأقرب إلى نقدية مما يصعب ضبطها .

وكذلك الأمر بالنسبة للسحب على المكشوف والذي يعرف بأنه "تمديد تمويل سقف التمويل قصير الأجل مع إمكانية استدعاء فورية للمبالغ المسحوبة"⁴²

4-1-6 بطاقات الائتمان Credit card , ويعتبر من التسهيلات الائتمانية لتمويل الحاجات الاستهلاكية والموجهة للعملاء ذوي الجدارة الائتمانية العالية. وكانت موجهة في البداية على نطاق ضيق لأصحاب الملاء المالية إلا أنها أصبحت مؤخراً منتشرة على نطاق واسع حتى أصبحت وسيلة دفع وسداد معتمدة لدى الكثير من المنظومات المصرفية. وهي تستند على فكرة مشابهة للحساب الجاري المدين , حيث يتم تغذية البطاقة بسقف مدين على المتعامل. ومع كل عملية استغلال من رصيد البطاقة تعتبر مديونية على المتعامل ويتوجب عليه سدادها عند الاستحقاق, وغالباً تكون دورية الاستحقاق شهرية.

5-1-6 التمويل التأجيري (Financial Lease): يعتبر من الخدمات التمويلية والمنتجات الائتمانية الحديثة والمبتكرة, وتستند إلى إمكانية تسهيل الفعاليات الاقتصادية أو الأفراد للحصول على الموجودات اللازمة دون دفع كامل القيمة, وإنما يقوم المصرف بتأجير المتعامل الأصل لقاء أقساط محددة ودورية. وعند سداد كافة الأقساط

⁴² خميس , هناء , (2015) , "أنماط هيكل الائتمان وانعكاسها على قيمة المصرف", مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية مجلد 21 العدد 85, ص 61

مقتبس من Neale & Meflroy 2004: 467

المستحقة تؤول ملكية الأصل المؤجر إلى المتعامل المستأجر , علماً إنه يحق للمصرف استرداد الأصل في حال عدم التزام المتعامل المستأجر بالسداد.

2-6 تسهيلات ائتمانية غير مباشرة:

تتميز هذه التسهيلات بأن المستفيد منها يكون شخصاً آخر غير زبون المصرف الذي منحت التسهيلات بناء على طلبه وهي لا تتضمن تقديم مباشر للأموال بيد الزبون أو المستفيد وإنما تعهدات خطية يكفل المصرف بموجبها زيائنه تجاه الآخرين بالالتزام الذي قد يتحقق تبعاً للشروط الواردة بالتعهد ولذلك تعتبر بأنها حسابات خارج الميزانية وتأخذ عدة أنواع وهي:

1-2-6 الاعتماد المستندي letter of credit وهو تعهد يصدره المصرف بناء على طلب المشتري

(المستورد) بدفع مبلغ محدد عن طريق مصرف ثاني إلى المستفيد(المصدر) ضمن مدة محددة مقابل تقديم بعض المستندات المطلوبة مع الالتزام بالشروط والتعهدات الخاصة.

2-2-6 خطاب الضمان letter of guarantee تعهد يصدره المصرف لضمان أحد زيائنه نتيجة دخوله

مناقصة أو تعهد لتوريد أو تنفيذ غرض معين تجاه طرف ثالث (المستفيد) ضمن حدود مبلغ محدد ولمدة معينة. ويعد خطاب الضمان التزام عرضي وغير فوري , أي أن المصرف لا يقوم بالدفع فوراً وإنما يضمن زبونه بدفع المبلغ في حال تمت المطالبة من قبل المستفيد. بمعنى آخر , المصرف أقرض توقيعه⁴³.

⁴³ خميس , هناء , (2015) , "أنماط هيكل الائتمان وانعكاسها على قيمة المصرف" , مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية مجلد 21 العدد 85 , (ص 62).

سابعاً مبادئ منح التسهيلات الائتمانية:

توجد عدة معايير للمنع الائتماني الغاية منها تقييم الجدارة الائتمانية لكل مقترض والوصول إلى القرار الائتماني المناسب وضمان جودة المحفظة من حيث النوعية والتركيبية والتخفيف من حدة مخاطر البنك وتأثيرها على قيمة البنك , وعند قيام إدارة الائتمان بتقييم طلبات الائتمان من الممكن أن ترتكب نوعين من الأخطاء , الأول هو تقديم الائتمان لعميل يتخلف في النهاية عن سداه , أما النوع الثاني هو رفض إعطاء تسهيلات ائتمانية لعميل يمكنه أن يسدده في النهاية , وفي كلتا الحالتين يخسر البنك عميلاً مما يؤثر على أرباحه.

1-7 أسس منح الائتمان:

الائتمان المصرفي يجب أن يتم استناداً إلى قواعد وأسس مستقرة ومتعارف عليها، وهي:

1-1-7 توفر الجدارة الائتمانية: وذلك يعني تحقق المصرف من قدرة الجهة المستفيدة من الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك.

2-1-7 تحقيق الربح: والمقصود بذلك حصول المصرف على فوائد من القروض التي يمنحها تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة، وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية.

3-1-7 السيولة: والتي تتمثل في حجم الأموال النقدية غير الموظفة في العمليات المصرفية، والتي تزيد عن حاجة المصرف بالمقابل مع ضرورة توفر قدر كافٍ من الأموال السائلة لمواجهة طلبات السحب وهدف السيولة دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة وهو أمر قد يتعارض مع هدف تحقيق

الربحية، ويبقى على إدارة المصرف الناجحة مهمة الموازنة بين هدفي الربحية والسيولة. (10)

4-1-7 رأس مال المصرف: يعتبر رأس المال والأموال المساندة له دعامة ومثانة للمصرف لقاء التسهيلات الممنوحة وزيادة كل منهما تساهم في تخفيف وامتصاص المخاطر الناجمة عن الائتمان الممنوح.

5-1-7 آجال الودائع : من الضروري عند صياغة وتطبيق السياسة الائتمانية للمصرف مراعاة آجال الودائع لدى

المصرف، بحيث كلما زادت آجال الودائع زادت التسهيلات الائتمانية طويلة الأجل والعكس صحيح. وذلك لتحقيق الموائمة بين فجوات مصادر واستخدام الأموال.

6-1-7 استراتيجية المصرف في اتخاذ قراره الائتماني: قد تكون استراتيجية هجومية، وذلك باستعداد المصرف

لتقبل درجة أكبر من المخاطر، دون إخلال بالقواعد والشروط الائتمانية المختلفة في العمليات الائتمانية لتحقيق حجم المحفظة المستهدف. وقد تكون رشيدة من خلال عدم منح تسهيلات ائتمانية ذات مخاطر مرتفعة، والتي عادة ما تلجأ إليها المصارف صغيرة الحجم والإمكانيات.

2-1-7 العوامل الخارجية للمصرف متمثلة بمعايير المنح الائتماني:

يتم تقييم المخاطر الائتمانية لكل مقترض قبل عملية المنح من خلال عدة معايير، ونموذج "5Cs" يتضمن خمس معايير يتوجب على الجهة مانحة التسهيل دراستها أخذها بعين الاعتبار وتتضمن الجوانب التالية:

1- Character شخصية العميل أو الشخصية الاعتبارية للمنشأة طالبة الائتمان، سمعته ومدى التزامه وجدارته الائتمانية، وتعتبر من أهم النقاط الواجب توفرها، حيث بمجرد غياب هذا العامل فقط يزيد من المخاطر الائتمانية إلى درجة مرتفعة.

2- Capacity القدرة على سداد الأقساط المستحقة، ويتم التحقق منها من خلال التدفقات النقدية المستقبلية للمشروع المراد تمويله، وذلك من خلال نسبة القسط إلى التدفق الواردة في نفس فترة الاستحقاق.

3- Capital رأس مال المشروع أو المنشأة وما يملكه العميل من أصول منقولة وغير منقولة نظراً إلى أنها عامل يعزز الجدارة الائتمانية للمتعامل.

4- الضمان Collateral ويعتبر الملجأ عند عدم وجود إمكانية لتحصيل مبالغ من المقرض وهي ليست بديلاً عن مصادر السداد إلا أنها تخفف من المخاطر وتلزم العميل بجدية التزاماته. علماً غياب الضمان لا يزيد من المخاطر بدرجة جوهرية خصوصاً في حال توفر كل من الشخصية, رأس المال والمقدرة على السداد.

5- Conditions ويقصد بها الظروف الخارجية المحيطة.

المعايير أعلاه لها درجات في تحديد المخاطر الائتمانية , حيث إن العوامل الثلاثة الأولى (شخصية, رأس المال والقدرة) من أهم العوامل حيث توفرها يخفض المخاطر إلى درجة منخفضة, وكذلك في حال غياب القدرة على السداد أو الشخصية يرفع المخاطر إلى درجة مرتفعة وإن توفر للمتعامل ضمانات جيدة ومقبولة.

ثامناً. السياسة الائتمانية:

يقوم العمل المصرفي بالاستناد إلى كثير من الضوابط والخطط والتي تعرف بالسياسات والإجراءات وذلك نظراً لأن طبيعة العمل محفوفة بالمخاطر, وعليه يتطلب دوماً من إدارات المصارف إلى وضع إجراءات رقابية ورسم خطة موجهة لسير العمل وكيفية احتواء الآثار الخارجية التي قد تؤدي إلى فشلها بسبب تحمل المخاطر غير المدروس, مع توضيح الصلاحيات وفي حال وجود تفويض لاتخاذ القرارات اللازمة مع متابعة الأداء .

وعليه مفهوم السياسة الائتمانية: مجموعة من طرق العمل التي توضح أسلوب وآلية دراسة الملف الائتماني, متضمنة توجه المصرف في خطته الائتمانية نحو الأنشطة والفعاليات المستهدف تمويلها وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات الواجب منحها وقياس المخاطر مع التسعير الملائم لها وفق خطوط عامة وعريضة. بما يضمن سلامة توظيف الأموال المتاحة بالشكل الأمثل ويحقق أهداف المصرف.

وبالتالي عند وضع السياسة الائتمانية من الضروري الأخذ بعين الاعتبار:

- 1- دراسة وتحليل طبيعة المخاطر التي ينطوي عليها الائتمان من أجل التعرف عليها وتحديد الدرجة المقبولة والمناسبة من المخاطر نسبةً للوضع المالي للمصرف ليتم تحديد السياسة الائتمانية ومصفوفة المخاطر.
- 2- تحديد آليات وإجراءات التسعير حسب تكلفة الأموال ودرجة المخاطر مع ضوابط للمتابعة والسيطرة عليها, وذلك لتحقيق هدف الربحية وتعظيمه حسب المستهدف لدى الخطة الائتمانية المعتمدة.
- 3- الأمان: أي تحقق إدارة المصرف بأنه يتم توظيف أموال المودعين في مجالات ذو جدوى اقتصادية بحيث يمكن استردادها وفق الآجال المحددة.
- 4- توضيح الصلاحيات باتخاذ القرارات اللازمة للمنح أو تجديد سقوف التسهيلات الائتمانية والذي يحدد بدوره المسؤوليات والحد من الإفراط بتحمل المخاطر من قبل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين.

فعالية وأداء السياسة الائتمانية: 44

كما تم التوضيح حول مفهوم والعوامل الضرورية لرسم السياسة الائتمانية واعتمادها, فأن نجاح السياسة المعتمدة ورفع فعاليتها والالتزام بالمعايير المطلوبة للوصول إلى رؤية وأهداف المصرف يتطلب توفر عدة عوامل وهي:

- 1- كفاية رأس المال الأساسي بهدف التأكد من احتفاظ المصرف بحد أدنى من أمواله الذاتية لمواجهة المخاطر.
- 2- أهلية أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وإمكاناتهم المهنية.
- 5- نوعية النظم الإدارية ووضوح الهيكل التنظيمي والصلاحيات وآلية تدفق المعلومات بين المستويات الإدارية.

⁴⁴ ناجي أميمة, (2013), "التنوع في محفظة الائتمانية وربحية البنوك", كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير, جامعة العربي بن هادي - أم البواقي, الجزائر, (ص 60 و 61).

6- مستوى الرقابة والتدقيق الداخلي, حيث إنه من مهام التدقيق الداخلي تقييم السياسات والإجراءات المعمول

بها وتقديم توصيات لتحديث الهيكل التنظيمي في حال وجود خلل أو تغيرات تتطلب ذلك في بيئة العمل.

7- مستوى أداء السلطات الرقابية, نظراً لما تقوم به من ضبط للعمل المصرفي بشكل عام والائتمان بشكل

خاص وما ينطوي عليها من مخاطر.

المبحث الثاني:

إدارة المحفظة الائتمانية

أولاً، تعريف المحفظة (Portfolio)

مجموعة من الأصول أو الاستثمارات التي يتم إدارتها من قبل مدير المحفظة (Portfolio Manager) لتحقيق أعلى عائد ممكن مع مستوى معين من المخاطر. ويتم التفرقة بين محفظة وأخرى حسب نوعية الاستثمارات التي تحتويها، فتوجد بعض المحافظ ذات أصول حقيقية (ذهب، عقارات) أو مالية أو مختلطة أي تم التنويع بين عدة أصول. وبالتالي المحفظة الائتمانية هي تعتبر من المحافظ المالية واستثمار لأموال المصرف بمختلف أشكال التسهيلات الائتمانية. ولكن هذا لا يعني إن المحفظة الائتمانية هي المحفظة المالية الوحيدة للمصرف، فإنه يوجد أشكال أخرى من الاستثمارات يمكن أن يدخل بها المصرف ويشكل لها محفظة.

ثانياً، أنواع المحافظ المالية:

1-2 محفظة استثمارية (Investment Portfolio) :

هي مجموعة من الأصول المالية إما سندات دين أو أدوات ملكية أو حتى مشتقات مالية، بغرض تحقيق أفضل عائد عند مستوى معين من المخاطرة. ويقوم مدير المحفظة بتنويع هذه الأصول حسب الاستراتيجية المتبعة والتي تحددها اتجاهات وميول المستثمر. وعليه توجد نظريات لإدارة المحافظ وهي كالتالي:

1-1-2 نظرية المحفظة الحديثة (Modern Portfolio theory)، أو التي تعرف باسم نظرية ماركويتز

(Markowitz) حيث تفترض أن اتجاهات المستثمر هي تجنب المخاطر، ويعتمد قرار تشكيل

المحفظة على ما يعرف بقرار المزج الرئيسي فإننا نستطيع الحصول على أعلى عائد متوقع على

نفس المستوى من المخاطرة أو الحصول على أدنى مستوى من المخاطرة عند نفس المستوى من

العائد المتوقع. ويعتمد هذا القرار على عدة عناصر وهي أنواع الأصول, الوزن النسبي لكل أصل والقطاعات التي سيتم الاستثمار بها.

2-1-2 نظرية مجموعة الكفاءة والمنحنى الكفؤ: نفترض النظرية إلى أنه يسعى أغلب المستثمرين إلى تشكيل المحفظة المثلى , وإن كانت ستختلف بين مضارب ورشيد , التي تدر عائداً أعلى وبمخاطر أقل. ولذلك فإن كل اتجاه يشكل منحنى سواء (Indifference curve) ليتشكل لدينا عدد لا نهائي من المنحنيات التي تمثل ميول واتجاه كل مستثمر. وعليه فإنه عند تماس منحنى الكفاءة مع إحدى منحنيات السواء تتشكل لدينا المحفظة المثلى.

3-1-2 تجميع الموجودات في محفظة واحدة:⁴⁵ كلما زاد عدد العناصر المكونة للمحفظة كلما استطعنا تخفيض المخاطر غير النظامية (un-systematic risk) حتى تؤول إلى الصفر أما بالنسبة إلى المخاطر النظامية فإنه لا يمكن تخفيضها عبر التنويع. وعليه فإن مخاطرة المحفظة فهي تعتمد على التباين (variance) بل على الارتباط المشترك أيضاً بين العوائد للأصول التي تتكون منها المحفظة.

ومع ذلك تتميز المحفظة الائتمانية بوجود عدد عناصر تتضمنها يفوق المحافظ الاستثمارية مما يتيح مجالاً للتنويع أكثر, "على الرغم إن المستثمر بالموجودات الائتمانية يميل أيضاً إلى تجنب المخاطرة إلا إن الموجودات الائتمانية لا تتبع التوزيع الطبيعي وهنا يجب المقارنة بين الموجودات الرأسمالية والموجودات الائتمانية حيث أن مدير الموجودات الرأسمالية يهتم بالعوائد المتوقعة على الموجودات المكونة للمحفظة أما بالنسبة لمدير محفظة الموجودات الائتمانية فهو يهتم بالخسائر المتوقعة والتي لا تتبع التوزيع الطبيعي".⁴⁶

⁴⁵ نقولا, مهند, (2007) , "دور تكنولوجيا والأتمتة في تحسين جودة محافظ الائتمان دراسة الواقع الأردني", أطروحة دكتوراه, الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية, (ص63).

⁴⁶ المرجع الوارد أعلاه, نقولا عيسى, 2007, (ص64).

2-2 المحفظة الائتمانية (Credit Portfolio):

وهي مجموعة من التسهيلات الائتمانية الممنوحة والقائمة (Outstanding Portfolio) من قبل المصرف بمختلف أنواعها وبعده تواريخ استحقاق. وتشكل النسبة الأكبر من أصول واستثمارات المصرف، وتتضمن أكثر الأصول مخاطرةً وبالتالي فإن العائد المتولد عنها هو الإيراد الرئيسي المتولد من أنشطة المصرف. حيث يراعي مدير المحفظة عند منح التسهيلات تنويعها لمختلف الفعاليات الاقتصادية لضمان تحقيق مستويات المخاطرة المقبولة والمناسبة لتحقيق العوائد المستهدفة، بما يحقق أهداف المصرف والسياسة الائتمانية المعتمدة.

ثالثاً، أهداف تكوين المحفظة:

1-3 الجودة: عند منح قروض ذات جودة عالية أي التي تساهم المحافظة على سلامة الأصول من خلال الحصول على أفضل عائد وبدرجة مخاطر مقبولة. بمعنى آخر، توجد قروض منخفضة العوائد ولكنها منخفضة المخاطر وأخرى مرتفعة المخاطر ولكن عالية العوائد. وبالتالي يسعى المصرف لتحقيق جودة المحفظة من خلال اختيار القروض الجيدة وبالتالي تتناقص مخاطر المحفظة، وتساهم في تثبيت استقرار العائد دون التقليل من العائد المتوقع وبالتالي تتناقص مخاطر المحفظة بمرور الوقت تدريجياً.

2-3 النمو: يعتبر النمو هدف جوهرى ومؤشر ضروري لمراقبة أداء المحفظة، حيث يساهم تطور ونماء المحفظة الائتمانية إلى زيادة أصول المصرف والعوائد الناجمة عنها. وبالتالي زيادة الحصة السوقية وتعظيم قيمة المساهمين. حيث التوسع في عمليات المنح الائتماني تتطلب زيادة في رأس المال وذلك حسب متطلبات لجنة بازل الاحترازية. مما يساهم بالنتيجة إلى نمو المصرف بشكل عام.

3-3 الربحية: وهو الهدف الرئيسي والأول لأي مؤسسة وكذلك الأمر فيما يخص النشاط الجوهرى للمصرف، حيث تعتبر العوائد المتولدة من منح التسهيلات الائتمانية المصدر الرئيسى لأرباح المصرف وعليه يسعى

مدير المحفظة لزيادة الحصة السوقية لتحقيق أعلى عائد ضمن حدود المخاطر المعتمدة في السياسة الائتمانية

4-3 السيولة: وهو الهدف المتعارض مع الربحية، ولكن يتوجب على مدير المحفظة مواءمة استحقاق التسهيلات الممنوحة مع استحقاق مصادر الأموال التي يتم استثمارها في عمليات المنح، وذلك تجنباً لحصول فجوات استحقاق سالبة ويزيد من مخاطر السيولة.

5-3 تخفيض المخاطر: تتميز المحافظ الائتمانية بالعدد الكبير للتسهيلات الممنوحة مما يساهم في التنوع وتخفيض المخاطر إلى أقل حد ممكن. الجدير بالذكر إن المخاطر التي يمكن تخفيضها من خلال التنوع هي المخاطر غير المنتظمة.

رابعاً، الضوابط الأساسية لتشكيل المحفظة الائتمانية:⁴⁷

يأخذ المصرف عند رسم استراتيجيته عدة عناصر تساهم في قرار الاستثمار تعد ضوابط لتشكيل محفظته من الضروري العمل على التنسيق فيما بينها نذكر منها:

1-4 متطلبات السيولة والربحية:

وجود ودائع بأجل طويلة يسمح لإدارة المحافظ اتباع سياسة استثمار طويلة الأجل والعكس بالعكس حيث وجود ودائع قصيرة إلى متوسطة الأجل يقيد المصرف بدخول استثمارات ذات آجال طويلة. بالإضافة إلى ذلك فإن طبيعة والهدف من الودائع تؤثر أيضاً على نوع السياسات الاستثمارية حسب هيكل الودائع بين الودائع الادخارية والحسابات الجارية لتلبية متطلبات السيولة لدى الشركات الكبيرة، حيث زيادة الأولى إلى هيكل الودائع تحقق استقراراً نسبياً مما يساهم بدخول استثمارات ذات أجل أطول من الأخيرة مما يؤثر كله على الربحية والعوائد المحققة.

⁴⁷ فائق، آفين، (2015)، "أثر تنوع محفظة القروض في عائد ومخاطر المحفظة"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، (ص45).

المصرف الذي تنخفض فيه رأس المال إلى الودائع ينبغي عليه اتباع سياسة استثمارية محافظة عند تشكيل المحفظة لضمان عائد مرغوب فيه في حين لا يصح ذلك بالنسبة لمصرف لديه رأس مال كبير نسبياً إلى الودائع.

2-4 ضوابط تحدد نسبة المخاطر المقبولة:

من خلال تحديد ما هي المخاطر التي يقبل المصرف بتحملها أو بتجنبها أو نقلها خلال بناء المحفظة فالمصرف الباحث عن العائد المرتفع قد يحقق عوائد مرتفعة من محفظة القروض خلال الأجل الطويل على عكس المصرف المتجنب للمخاطر .

3-4 تحديد حجم المحفظة وتوزيع مخصصاتها:

وذلك بالاستناد إلى مستوى الطلب على النقد والقروض وإجمالي الحدود المسموح بها في منح القروض .

4-4 ضوابط الحد من تركيزات القروض وأسس تنويعها:

حيث تعد مجالات التنوع ومستوياتها والحدود القصوى لآجال الاستحقاق من العوامل المؤثرة في تشكيلة المحفظة وتحديد أهم معالم التركيز في كل نشاط والحدود الحقيقية لها الكفيلة بتخفيض المخاطر لأدنى مستوياتها وتحقيق مستوى مرغوب من العائد من خلال وضع استراتيجيات مدروسة للوصول للمزيج الأمثل من القروض ويتم التنوع من حيث النشاط الاقتصادي, الآجال, الضمان , العائد ودرجة تقبل المصرف للمخاطر .

خامساً, استراتيجيات إدارة المحافظ الائتمانية:

1-5 استراتيجية إدارة تعظيم الأصول:

يسعى مدير المحفظة من خلال هذه الاستراتيجية إلى الوصول على أعلى عائد وأكبر حصة سوقية تفوق عن المصارف المنافسة له, وذلك من خلال اتباع منهجية هجومية وتحديد الفرص الجديدة في السوق والمدرة

لأعلى عائد واستغلالها إلى أقصى حد مما قد يؤدي إلى التهاون في شروط المنح. وبالتالي سيتناسب معها زيادة في المخاطر .

2-5 استراتيجية تحسين الكفاءة:

توجه مدير المحفظة عند اتباعه لهذه الاستراتيجية هو الموازنة بين المخاطر والعائد، وعليه يسعى مدير المحفظة إلى التنوع عند منح التسهيلات الائتمانية مع مراعاة تحقيق العوائد المستهدفة والمناسبة مع مستوى المخاطر، وبذلك تجمع المحفظة بين عدة آجال، عدة مناطق وعدة أنشطة اقتصادية. كما يسعى مدير المحفظة لتحسين الكفاءة تسعير التسهيلات مع مراعاة تكلفة الأموال. ونظراً إلى تنوع المحفظة ببعض التسهيلات ذات المخاطر المنخفضة، وعليه سوف يتم تسعيرها مع هوامش منخفضة. وهنا يتوجب على مدير المحفظة تحديد هذه التسهيلات وهوامش الربح المتولدة منها، والتوجه نحو تخفيض تكلفة مصادر الأموال الممولة منها إلى أقل حد ممكن، أو تعويضها بعوائد أعلى من خلال التسهيلات ذات المخاطر العالية.

3-5 استراتيجية تخفيض إجمالي المخاطر:

يتجه مدير المحفظة نحو هذه الاستراتيجية عند التحفظ من إجمالي المخاطر لمواجهة التقلبات الاقتصادية ويرغب بعائد منتظم ومستقر وتخفيض الخسائر المتوقعة. حيث يتبع منهجية دفاعية وتخفيض تمويل الفعاليات ذات المخاطر المرتفعة، كما يقوم بزيادة المخصصات وزيادة رأس المال المساند لتقوية دعامة رأس المال مقابل المخاطر وللوقاية من احتمال تراجع التصنيفات الائتمانية للمتعاملين.

سادساً، إدارة تقييم المحفظة (Portfolio valuation):⁴⁸

الهدف الرئيسي من استثمار الأموال المتاحة في التسهيلات الائتمانية هو تعظيم موجودات المصرف والعوائد المتولدة عنها، وبالتالي زيادة الحصة السوقية وعليه تتوجب متابعة العوامل التالية:

1-6 يجب أن يتم قياس قيمة صافي التسهيلات المتضمنة في المحفظة على أساس قيمتها الحالية أو العادلة وليس تكلفتها التاريخية.

2-6 إجراء مقارنة أدائها الفعلي والمتوقع بعد أخذ حساسية قروض المحفظة ممثلة بمعامل بيتا للمحفظة بعين الاعتبار، أي درجة تغير واستجابة عائد المحفظة بالنسبة لعائد السوق بفعل المخاطر المنتظمة أو السوقية.

3-6 يجب أن يكون العائد على الاستثمار المعتمد أساساً لتقييم أداء إدارة المحفظة هو عائدها الإجمالي والذي يشمل إيراد القروض التي تضمها المحفظة مضافاً إليها المكاسب أو الخسائر الرأسمالية المحققة وغير المحققة والتي تنشأ عادةً بفعل تقلب القيمة السوقية لتلك القروض.

4-6 يجب احتساب العائد على الاستثمار بعد ترجيحه بالبعد الزمني للتدفقات النقدية المتوقعة من القروض الفردية، أي وجوب احتساب القيمة المخصومة Discounted value لهذه التدفقات وذلك بمراعاة توقيت حدوثها.

5-6 كما يجب ان تتم عملية التقييم هذه في إطار مراعاة عنصري العائد والمخاطرة معاً لتحقيق التوازن بينهما.

من الضروري أن تتم مقارنة أداء كل محفظة بأداء محافظ قروض مماثلة استناداً إلى مؤشرات معيارية.

⁴⁸ فائق، آفين، (2015)، "أثر تنويع محفظة القروض في عائد ومخاطر المحفظة"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، (ص76+77)،

نقلًا من مرجع Credit Portfolio Management at Japanese Financial Institutions- Current Status and Challenges- Study Group on Credit Portfolio Management, P13

سابعاً، مؤشرات تقييم الأداء في محفظة الائتمانية (Performance evaluation):⁴⁹

تتطلب عملية تقييم المحفظة الائتمانية من المصرف إدراك مستوى كل من التركيز والعائد في المحفظة ومخاطرها، إضافةً إلى عوامل أخرى تتحدد وفقاً لأهداف المصرف. وتعمل المصارف الكبرى بالاعتماد على مؤشرات عدة لتقييم المحفظة الائتمانية إلى عدة محافظ فرعية على أساس التصنيفات الداخلية، قطاعات الأعمال الشركات الفردية والمساهمة الأفراد والمناطق الجغرافية المختلفة حسب الجدول التالي:

جدول رقم (1) مؤشرات تقييم محفظة القروض

مؤشرات التقييم		يستدل إليها من خلال المؤشرات	
مؤشرات حجم التسهيلات في المحفظة		مؤشرات إجمالي التسهيلات الممنوحة وحجم التسهيلات غير المضمونة	
مؤشرات عائد المحفظة		الفوائد الدائنة إلى إجمالي المحفظة	
مؤشرات تركيز الاقراض في المحفظة		مؤشرات الزيادة عن حدود الإقراض ومؤشر تنويع المحفظة مثل مؤشر "هيرشمان"	
مؤشرات كمية مخاطر المحفظة		مؤشرات الخسائر المتوقعة من منح التسهيلات (التسهيلات المشكوك في تحصيلها، أعباء التسهيلات)	
مؤشرات العوائد المعدلة بالمخاطر		معدلات العائد بعد الأخذ بالاعتبار لتكاليف الإقراض	

المصدر: فائق، آفين، (2015)⁵⁰

⁴⁹ فائق، آفين، (2015)، "أثر تنويع محفظة القروض في عائد ومخاطر المحفظة"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، ص 565.

⁵⁰ فائق، آفين، (2015)، "أثر تنويع محفظة القروض في عائد ومخاطر المحفظة"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، ص 76.

ثامناً , المحفظة التمويلية لدى المصارف الإسلامية:

تستند المصارف الإسلامية في فلسفتها وآلية عملها إلى الشريعة الإسلامية, والتي تحت على الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي. أي تعتبر أن النقود هي وسيلة وليست غاية أو سلعة, وعليه فإن دور رأس المال وسيلة لتحقيق مصالح الاقتصاد والمجتمع, وليس كيان مستقل ينمو في شكل منعزل والربح هو وقاية لرأس المال , مما جعل العمل والمال متلازمين حسب فلسفة الاقتصاد الإسلامي. وعليه فإن أهم المبادئ هي:

1- الغنم بالغرم, أي لتحقيق العوائد لأبد من وجود مخاطرة.

2- الخراج بالضمان, والتي تعني إن من ضمن أصل شيء فله ما يخرج منه من ربح أو خسارة.⁵¹

وانطلاقاً من هذه الفلسفة والمبادئ, وضعت الصيغ الاستثمارية والتمويلية للتعاملات المالية الإسلامية والتي تعتبر جوهر عمل المصارف الإسلامية حيث إن أهم الصيغ الاستثمارية هي المشاركة والمضاربة. بينما أهم الصيغ التمويلية هي كالتالي:

1-8 بيع المربحة للأمر بالشراء: وتمثل أهم أنواع بيوع الأمانة, أي أنه "البيع الذي يحدد فيه الثمن بناءً على

ذكر رأس المال الذي اشترى به البائع للسلعة".⁵², كما يوجد نوعين من المربحة الأولى بسيطة والثانية

مربحة مركبة أو الأمر بالشراء, حيث أن الأولى تتكون فقط من طرفين (البائع والمشتري), بينما الثانية

فهي المربحة المصرفية وتتكون من ثلاثة أطراف:

1-1-8 المشتري (الأمر بالشراء): وهو المتعامل الذي يتقدم بطلب من المصرف لبيعه السلعة.

⁵¹ البلتاجي, محمد, (2006), "نحو بناء نموذج محاسبي لتقويم وسائل استثمار في البنوك الإسلامية (المربحة, المضاربة, المشاركة)", مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر, العدد الثامن والعشرون, (ص38).

⁵² العلي, صالح, (2014), "المصارف الإسلامية", كلية الاقتصاد, دمشق: منشورات جامعة دمشق, (ص125), نقلاً عن د. أحمد الحجي الكندي, فقه المعاولات, ص 336.

8-1-2 المصرف: والذي يمارس دور الوسيط حيث يقوم بناءً على طلب المتعامل بشراء السلعة من

البائع ثم يقوم بإعادة بيعها للمتعامل أي الأمر بالشراء. على أن يتم كل من الشراء من البائع

والبيع للمتعامل بعقدين منفصلين.

8-1-3 البائع مالك السلعة, والتي يبيعها للمصرف.

وعليه فإن المراجعة هي وعد بالشراء مقابل بيعها مع ربح معلوم ومتفق عليه, على أن يتم السداد بآجال

محددة ودورية. والمخاطر التي قد تواجه مدير المحفظة التمويلية وفقاً لهذه الصيغة هي مخاطر ائتمانية

لقاء الالتزام بسداد الأقساط, أو مخاطر نكول المتعامل عن استلام البضاعة بعد تملك المصرف لها,

وهنا يواجه مدير المحفظة مخاطر إضافية كمخاطر السوق لقاء تخزين البضاعة وبما يضمن المحافظة

على مواصفاتها أو تغيير سعرها.

8-2 الاستصناع: عقد بين طرفين, يطلب فيه الطرف الأول المستصنع من الطرف الثاني الصانع أن يصنع

له سلعة معينة وبمواصفات محددة, ويشترط أن العمل والمواد من الصانع, فلو كان العمل من الصانع

والمواد من المستصنع لأصبحت صيغة العقد إجارة.⁵³ وعند تطبيق المصرف الإسلامي لهذه الصيغة

يكون إحدى حالتين:⁵⁴

8-2-1 المصرف صانعاً: يتعاقد المصرف مع المتعامل الذي قدم طلب إنتاج مواد صناعية أو

صناعات ثقيلة, ومن ثم بدوره المصرف يتعاقد بعقد آخر مستقل "استصناع موازي" لتصنيع

البضاعة المطلوبة.

⁵³ العلي, صالح, (2014), "المصارف الإسلامية", كلية الاقتصاد, دمشق: منشورات جامعة دمشق, (ص89).

⁵⁴ المرجع الوارد أعلاه, العلي, 2014, ص 95.

2-2-8 المصرف مستصنعاً: يقوم المصرف بالطلب من شركات مختصة لصناعة بضاعة معينة ليقوم

المصرف بيعها لاحقاً إما استصناع موازي, بيع آجل, مشاركة أو إجارة.

المخاطر المحتملة من الاستصناع إما التعرض على مستوى المتعامل هو قدرته على سداد الأقساط لقاء البضاعة المصنّعة, أو التعرض على مستوى الموجودات المصنّعة هو احتمال عدم التصنيع بشكل كامل حسب الجدول الزمني المحدد والمواصفات المطلوبة.

3-8 السلم: عقد بين طرفين بيع لبضاعة بمواصفات وكمية محددة على أن يتم تسليمها بزمان آجل, ويعجل

سداد ثمنها عند التعاقد, ويكثر استخدامها للمحصولات الزراعية حيث يتم تمويل المنتج للحصول على السيولة المطلوبة مقدماً. وعند استخدام المصرف الإسلامي لهذه الصيغة كأداة تمويلية يكون من خلال السلم الموازي, أي كالتالي:

3-8-1 إما يقوم المصرف بتمويل المزارع أو المنتج على أن يتعهد الأخير بتسليم المصرف البضاعة بالوقت والمواصفات المتفق عليها , ثم يقوم المصرف بدوره بإنشاء عقد آخر مستقل يسمى "سلم موازي" مع طرف ثالث لبيع البضاعة التي سترده في الأجل المحدد وبسعر أعلى من السلم الأول.

3-8-2 أو يرد إلى المصرف طلب شراء بضاعة أو محصول بمواصفات محددة فيتعاقد معه المصرف حسب الطلب والاتفاق, ثم يتعاقد المصرف بعقد آخر مستقل أيضاً يسمى "سلم موازي" مع مزارع أو منتج يؤمن له البضاعة المطلوبة وحسب الأجل المتفق عليه في السلم الأول وبسعر أقل منه.

المخاطر الناجمة عن صيغة السلم هي مخاطر ائتمانية لقاء احتمال نكول المتعامل بتسليم البضاعة أو عدم مطابقتها للمواصفات أو تأخره عن موعد التسليم.

4-8 الإجارة المنتهية بالتملك: عقد بين المستأجر (المتعامل) والمؤجر (المصرف) يطلب منه المصرف

إجارة عين يتم نقل حق استخدام الموجودات المؤجرة والانتفاع منها لمدة متفق عليها وبأقساط محددة ,

في المقابل يعد المؤجر بنقل ملكيته في العين المؤجرة إلى المستأجر كهبة أو كبيع حسب الإتفاق شرط

أن يكون الوعد مثبت بشكل مستقل عن عقد الإجارة ويحتاج إلى إبرام عقد هبة أو بيع عند التملك.

وأهم المخاطر التي تواجه المصرف هي عدم الالتزام بسداد الأقساط.

المبحث الثالث:

إدارة مخاطر وجودة المحفظة الائتمانية

أولاً. المخاطر الائتمانية:

تعرف المخاطر بشكل عام بأنها مقدار الانحراف أو التذبذب عن العائد المتوقع لاستثمار ما وذلك عند احتمال معين. وتعرف المخاطر الائتمانية بأنها خطر تعثر العملاء عن سداد التزاماتهم المالية⁵⁵ أو بأنها انخفاض التصنيف الائتماني للأطراف المقابلة.

وتتمثل المخاطر الائتمانية بالخسائر الناجمة عن عدم المقدرة أو عدم وجود نية على السداد من قبل العميل أو حدوث تغيير في احتمالية التخلف عن السداد والتي تتسبب بالخسائر الاقتصادية للبنك. economic loss to the bank. وعليه يرتبط باحتمالات العجز عن السداد وجودة الأصول من حيث الجدارة الائتمانية للعميل, الضمان, أجل القرض والاستحقاق. تعد من أبرز المخاطر وأكثرها أهمية التي تتعرض لها البنوك نظراً إلى أنها مرتبطة بالنشاط الجوهري لعمل المصارف, والمتغير الأساسي المؤثر على صافي الدخل والقيمة السوقية حيث يكون الخطر قائماً بدرجات متروحة من عميل لاخر بعدم مقدرة البنك على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض والفوائد أو جزء منهما بتاريخ الاستحقاق.

يحدث الاختيار السلبي في أسواق القروض من خلال اختيار منح لمقترضين من المرجح يؤدي بهم نهاية الأمر إلى نتائج سلبية , وتزيد هذه المخاطر عندما يزيد اختيار منح هذا النوع من المقترضين. كما إنه قد ينجم خطر معنوي نتيجة أن المقترضين لديهم حوافز للانخراط في أنشطة غير مرغوب فيها من وجهة نظر المقرض بسبب مخاطرها العالية الأمر الذي يزيد من احتمالية التعثر. إلا أنه ليس من الضرورة انخفاض التصنيف الائتماني لعميل ما قد

⁵⁵ Conscore David, Curits Dionne, (2005), "Banks' loan portfolio diversification", School of Economics and commercial law, University of Gothenburg, (P17)

يساهم بزيادة ارتفاع المخاطر الائتمانية للمحفظة بل قد يكون سببه وجود ترابط بين عدة عملاء ضمن المحفظة
يسبب بزيادة مخاطر المحفظة ومن هنا يتعين على المصارف مراقبة المحفظة وإدارة مخاطرها بشكل فعال .
والبنوك تقوم بتقييم المخاطر الائتمانية من خلال دراسة عدة عوامل منها معدل الخسائر التاريخية والخسائر المتوقعة
في المستقبل , كيفية يتحضر البنك لمواجهةها.

ثانياً, أهم أنواع المخاطر الائتمانية:

1-2 مخاطر عدم السداد default risk والناجمة عن خطر الخسارة في حال تعرض المقرض للتعثر وعدم قدرته
أو رغبته على السداد ويمكن قياس احتمال التعثر Probability of Default من خلال معدل التأخر عن
سداد الأقساط وأنظمة التصنيف الداخلية للتعرضات الائتمانية بناءً على المؤشرات المالية والنوعية لنشاط
المتعاملين , وذلك حسب توجيهات لجنة بازل III ومعايير التقارير المالية الدولي IFRS 9.

2-2 مخاطر التركزات الائتمانية Concentration Risk: والتي تنشأ عن عدم التنوع بشكل كاف, إما على
مستوى القطاع المنطقة الجغرافية , على مستوى المتعامل الواحد (شخصية طبيعية أو اعتبارية) نسبة لرأس
المال والأموال المساندة لها أو لمجموعة مترابطة مالياً من العملاء . حيث زيادة مخاطر تعرضات هذه التركزات
تساهم في زيادة مخاطر المحفظة ككل. ويقصد بالمجموعة المترابطة "هي مجموعة من متعاملي المصرف
إما مجموعة من المؤسسات ويقود بإداراتها المتعامل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة, أو مجموعة المؤسسات
التي يمتلك فيها المتعامل أكثرية حق التصويت, أو التي يساهم فيها المتعامل من خلال رابطة عائلية, أو
المتعاملين التي توجد كفالة لإحدهما".⁵⁶

3-2 المخاطر الاقتصادية Economy risk وهي المخاطر التي تواجه البنوك المتوسعة دولياً التي تنشأ عن
احتمالية التعرض للخسارة نتيجة التعامل مع أحد البلدان التي يمكن أن تعاني من سوء الظروف الاقتصادية

⁵⁶ قرار مجلس النقد والتسليف رقم (395/ م ن / ب4), 2008.

وسوء الاوضاع السياسية والاجتماعية أو لأنها ذات تصنيف ائتماني سيء لعدم وفائها بسداد ديونها كفرض قيود على المدفوعات الأجنبية أو تقلبات بأسعار الصرف.

4-2 مخاطر التسوية Settlement Risk وهي المخاطر التي تتجم من عمليات التسويات الخاصة بالتدفقات

النقدية والأصول المالية, كعدم إمكانية تحصيل دين متعثر وبضمانة غير كافية أو اهتكت خلال عمر الدين.

5-2 مخاطر التسعير يتم تحديد سعر الإقراض الأساسي من خلال تكلفة الأموال المرجحة حسب كل مصدر

للأموال مضافاً إليها نسبة الاحتياطيات وتكلفة إدارة الدين والمخصصات المحتجزة لقاء الديون غير المنتجة,

ومن ثم ربطها بمستوى المخاطرة لكل عميل على حدى فكلما زادت المخاطر ارتفع معدل الفائدة على

التسهيلات, وتكمن المخاطر في التسعير عند تقييد السلطة النقدية ضمن حدود معينة للتسعير مما يعرض

المصرف لفقدان جزء من العائد لقاء المخاطر التي يتحملها. أو منح التسهيلات بمعدل فائدة ثابتة ولأجل

طويل مما قد يعرض المصرف لخسارة نتيجة تغير التكاليف أو ارتفاع معدلات الفائدة المسموحة.

6-2 المخاطر المرتبطة بفترة التسهيل: من الضروري عند منح التسهيلات الائتمانية أن تتناسب مع الغرض منها

بطبيعة نشاط العميل وفترة استرداد العائد المتوقع من التمويل. بحيث لا تكون الفترة قصيرة مما يشكل

اختناقات على المتعامل مما قد تؤدي إلى عجزه عن السداد, أو طويلة مما يؤثر على العوائد المتوقع

استردادها⁵⁷

7-2 مخاطر عدم انتظام الفحص الدوري للائتمان: من الضروري تحديث معلومات العملاء ومتابعة مراكز

حساباتهم بشكل دوري حيث عادة ما يواجه المصرف مخاطر ناجمة عن ذلك والوقوف على الثغرات التي

قد تسبب تعثر بالتسهيلات الممنوحة أو عدم إيلاء الأهمية لمرحلة قبل المنح لدراسة وتحليل ملفات طالبي

التمويل بشكل موضوعي وفق الأسس والقواعد لمنح الائتمان.⁵⁸

⁵⁷ ناجي أميمة, (2013), "التنوع في محفظة الائتمانية وربحية البنوك", كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير, رسالة ماجستير,

جامعة العربي بن هادي – أم البواقي, الجزائر, (ص38).

⁵⁸ المرجع الوارد أعلاه, ناجي أميمة, (2013), (ص38), بتصرف.

كما يمكن تصنيف المخاطر التي تواجه البنك فيما يخص المنح الائتماني إلى:

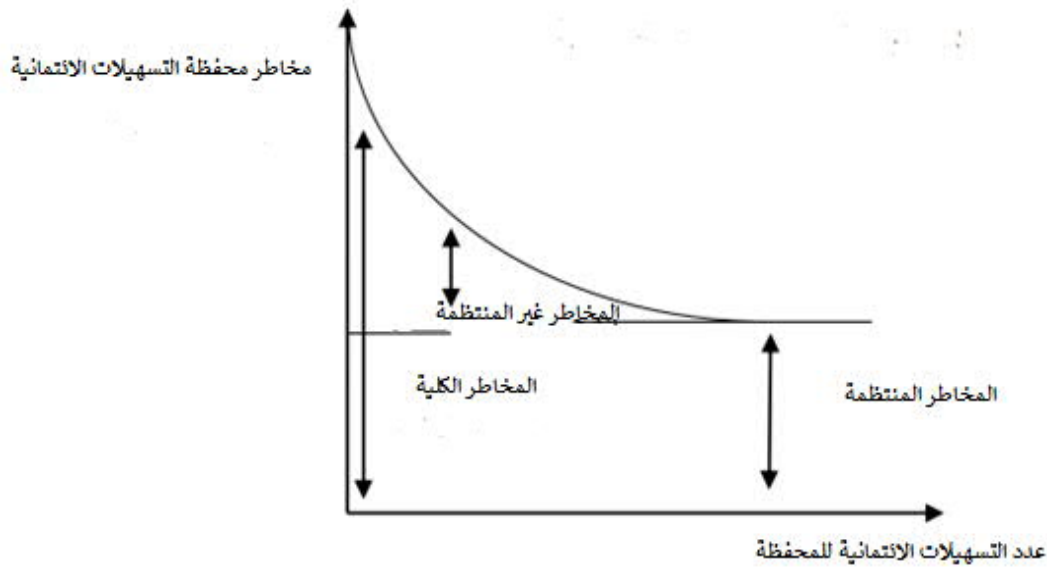
(a) مخاطر غير منتظمة:

وتتمثل بالمخاطر المتعلقة بالعميل كمدى ملاءته المالية ,سمعته في القطاع الذي ينتمي نشاطه الاقتصادي إليه , مخاطر النشاط الاقتصادي الذي يمارسه المتعامل والغرض من التمويل. كما أنها تتضمن مخاطر الالتزام والتي تتعلق بمدى قدرة المصرف على متابعة التسهيلات الممنوحة وتجنب الوصول إلى حالة التعثر, والتحقق من التزام العميل بالشروط العقدية المطلوبة.

(b) مخاطر منتظمة:

تتشأ من خلال الظروف العامة , اقتصادية , سياسية أو اجتماعية والتي لا يمكن تجنبها عبر التنوع.

شكل رقم (3) مخاطر المحفظة الائتمانية



المصدر: فائق, آفين (2015) ⁵⁹

⁵⁹ شكل رقم (3) فائق, آفين, (2015) , "أثر تنوع محفظة القروض في عائد ومخاطر المحفظة", رسالة ماجستير, كلية الاقتصاد, جامعة حلب, (ص62) , بتصرف.

الهدف من إدارة مخاطر الائتمان هو تعظيم معدل عائد البنك المعدل بالمخاطر من خلال الحفاظ على تعرضات مخاطر الائتمان ضمن معايير مقبولة، وعليه وضعت لجنة بازل عدة مبادئ لإدارة مخاطر الائتمان، يذكر منها:

- 1-3 اعتماد استراتيجية المصرف في مستويات المخاطر التي قد يتحملها المصرف، وطرق تنويع التسهيلات.
- 2-3 ضرورة اطلاع مجلس الإدارة والموافقة على استراتيجية مخاطر الائتمان بشكل دوري أو سنوي وكذلك وجود سياسات للمخاطر الائتمانية الهامة بحيث تعكس تفاوت المخاطر ومستوى الربحية المتوقع لتحقيقه لمختلف مخاطر الائتمان.

- 3-3 ضرورة تنفيذ استراتيجية مخاطر الائتمان من قبل الإدارة العليا والمعتمدة من قبل مجلس الإدارة ولوضع سياسات وإجراءات لتحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان والتي يجب أن تعالج في جميع أنشطة البنك وعلى كل من مستويات الائتمان الفردية والمحفظة بشكل كامل.

- 4-3 ضرورة وضع معايير منح ائتمان محددة من حيث السوق المستهدف وفهم للطرف المقابل وغرض الائتمان، هيكله ومصدر السداد، من حيث التأكد من سمعة العميل وخصوصاً عند المنح لأول مرة يجب وضع سياسات صارمة لتجنب التعامل مع عملاء متورطين في أنشطة احتيالية. ويمكن تحقيق ذلك خلال الاستعلام ورصد المعلومات حيث يبرز هنا إن إدارة المخاطر تبدأ قبل عملية المنح "وذلك لتقييم الحالة الائتمانية ودرجة المخاطر ولإنجاز الفحص الفعال يتطلب جمع معلومات موثوقة عن المقترض مثل تاريخه الائتماني، التزامه بالسداد، عدد سنوات عمله، الخطط المستقبلية للشركة، الصناعة والمنافسة، وعلاقاته التجارية مع الموردين والزبائن... الخ. ومن خلال هذا الإجراء الإحصائي

⁶⁰ Principles for the management of credit risk, (1999), consultative paper issued by Basel committee on banking supervision.

والتقييم الحسي يتم التنبؤ فيما سيواجه المقترض مشكلة بسداد الأقساط، وهذا يشمل عملية تقييم التعرضات الكلية للمجموعات التي تظهر ترابطاً مالياً (ملكية أو إدارة مشتركة، الروابط العائلية).

5-3 من الضروري أن يضمن ويتحقق البنك أن المعلومات التي يتلقاها كافية لاتخاذ القرارات المناسبة لمنح الائتمان. والتي ستكون أيضاً بمثابة أساس لتصنيف الائتمان بموجب نظام التصنيف الداخلي للبنك. ومع ذلك، ينبغي ألا يمنح البنك الائتمان لمجرد أن المقترض أو الطرف المقابل مألوف لدى البنك أو يُنظر إليه على أنه يتمتع بسمعة طيبة.

كما يشارك العديد من البنوك في القروض المشتركة syndicated loan حيث بعض البنوك تعتمد على تحليل مخاطر الائتمان الذي أجراه البنك الرئيسي أو على تصنيف التسهيلات التجارية الخارجية وإنما يجب على جميع المشاركين في القرض المشترك إجراء العناية الواجبة الخاصة بهم، بما في ذلك تحليل مخاطر الائتمان المستقلة ومراجعة شروط القرض قبل الالتزام وتحليل المخاطر والعائد بنفس الطريقة التي يتم بها الحصول على القروض من مصادره مباشرة أي البنك الرئيسي المانح للقرض. وبالتالي ينبغي على البنوك الدخول في المعاملات بشكل أساسي على قوة قدرة المقترض على السداد. لا يمكن أن يكون الضمان بديلاً عن التقييم الشامل للمقترض أو الطرف المقابل، ولا يمكن أن يعوض عن عدم كفاية المعلومات.

6-3 استيفاء ضمانات تتناسب مع درجة مخاطرة التسهيل الممنوح مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أن قيمة الضمان قد تتخفف قيمتها وبالتالي يجب أن يكون لدى البنوك سياسات تغطي قبول مختلف أشكال الضمان، وإجراءات التقييم المستمر لهذه الضمانات، وعملية للتأكد من أن الضمانة، وما زالت، قابلة للتفيذ. فإهمال العديد من المصارف الحصول على معلومات مالية دورية من المقترضين أو إعادة تقييم الضمانات العينية أدى إلى فشل العديد من البنوك في التعرف على العلامات المبكرة التي تشير إلى تدهور جودة الأصول.

7-3 ضرورة وضع حد ائتماني وحد للتعرضات على مستوى المقترضين والمجموعات المترابطة حيث يتم وضعها حسب الصناعة، القطاع الاقتصادي، المناطق الجغرافية أو منتجات محددة وذلك للتأكد أن عمليات المنح الائتماني يتم تنويعها بشكل كاف حيث تساهم هذه الحدود الملزمة بإدارة فعالة للمخاطر الائتمانية لإجمالي المحفظة. حيث يتوجب أن تعكس هذه الحدود المخاطر المترافقة مع التصفية خلال أجل قصير للمراكز الائتمانية في حال تعثر الطرف المقابل، عندما يكون لدى البنك عدة معاملات مع الطرف المقابل، من المرجح أن يتغير التعرض المحتمل لذلك الطرف بشكل كبير ومقطع على مدى الاستحقاق. لذا، يجب حساب التعرضات المستقبلية المحتملة على آفاق زمنية متعددة كما إنه عند إجراء اختبارات الضغط يجب أخذ بعين الاعتبار بنتائج الاختبار عملية تحديد جميع الحدود الائتمانية وعملية مراقبتها.

8-3 يجب أن يكون لدى البنوك نظام لمراقبة كل حالة قرض أو تسهيل ائتماني على حدى، بما في ذلك تحديد مدى كفاية المخصصات والاحتياطيات من خلال "وضع إجراءات لتحديد المخصصات ويتم تحديثها حسب توقعات الضمان والتدفقات النقدية بناءً على التقييمات الحالية للظروف الاقتصادية، وكذلك ضرورة وجود مسؤولون عن مراقبة مستمرة لجودة الائتمان والضمانات وإعلام أصحاب القرار والمسؤولون عن معدلات المخاطر حيث سيساعد هذا الرصد البنك في إجراء التغييرات اللازمة على الترتيبات التعاقدية وكذلك الاحتفاظ باحتياطيات كافية لخسائر الائتمان.

9-3 استخدام وتطوير نظام تصنيف مخاطر داخلي في إدارة مخاطر الائتمان , يتم من خلالها عملية تقييم للمؤشرات الكمية والنوعية للمتعامل حيث يتم تثقيف كل مؤشر للوصول إلى درجة المخاطر الائتمانية للمتعامل. كما يجب أن يكون نظام التصنيف متنسقاً مع طبيعة وحجم وتعدد أنشطة البنك.

رابعاً , إجراءات الرقابة على المخاطر :

تأتي هذه الرقابة من خلال العمل على توزيعها وتخفيضها , ويمكن لمصرف تحقيق ذلك من خلال :

1-4 تبدأ عملية الرقابة على المخاطر عند مراجعة دراسة منح الائتمان للمتعاملين , ودراسة القطاع الاقتصادي

ونشاط المتعامل فيما مزدهر , مستقر أو متذبذب . بالإضافة إلى مبلغ التسهيل المطلوب والمبلغ الذي تمت

الموافقة على منحه , ومطابقته فيما يتناسب مع حاجة المشروع المالية من خلال تحليل النسب المالية

لقوائم المتعامل . وذلك بغرض تحديد درجة مخاطر المتعامل (مرتفعة , مقبولة أو منخفضة) .

2-4 التحقق بعناية من الجدارة الائتمانية , التأكد من الاستعلام المصرفي حول التزام المتعامل في سداد

التسهيلات المستغلة من مصارف أخرى , ومقدرة المتعامل على السداد والتأكد من نوعية ضمانات وكيفية

تقييمها والعلاقة بين حجم الائتمان والقيمة العادلة للضمانات , وبناءً عليه يتم تحديد احتمالية تعثر المتعامل

مستقبلاً .

3-4 تحسين نوعية وجودة المحفظة الائتمانية من خلال المتابعة الحثيثة والدورية حول سداد الأقساط المتأخرة ,

وتتويه الإدارة التنفيذية ومدير المحفظة كإنذار مبكر عن الأقساط المستحقة غير المسددة التي قد تسبب

في انخفاض تصنيف المديونية وبالتالي انخفاض جودة المحفظة .

4-4 الارتقاء بإدارة المخاطر من خلال تحسين إدارة الأصول والمطالبات والسعي المتواصل لإدارة كفاءة في

دراسة منح الائتمان , من خلال موائمة فجوات الاستحقاق بين التسهيلات الممنوحة ومصادر الأموال .

5-4 إعداد تقارير دورية حول وضع مخاطر الائتمان وكيفية إدارتها والتخفيف منها للإدارة التنفيذية للمصرف

وللجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة .

6-4 إجراء اختبارات ضغط على المحفظة للوصول إلى سيناريوهات تقيس الأثر المالي في حال تحقق الخطر .

خامساً، مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية:⁶¹

عملية تحديد المخاطر الائتمانية وقياس أثرها المالي بدقة تساعد على التنبؤ والتحكم بها ويتم ذلك من خلال عدة مؤشرات، أهمها:

- 1-5 صافي أعباء القروض إلى إجمالي المحفظة.⁶²
- 2-5 توزيع محفظة التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية.
- 3-5 توزيع محفظة التسهيلات إلى تسهيلات بضمان عيني مع مراعاة تحديد قيمة الضمان حسب آخر تقييم وذلك بشكل ربع سنوي، وتوزيع التسهيلات التي بدون ضمان.
- 4-5 مؤشرات جودة الأصول ومنها:
 - 1-4-5 نسبة القروض غير المضمونة إلى إجمالي المحفظة
 - 2-4-5 بيان عن كل من تركيز المجموعات المترابطة التي تصل إلى 25% فأكثر من رأس المال والأموال المساندة له، وتركيز الشخص الاعتباري أو الطبيعي التي تزيد 10% من قاعدة رأس المال والأموال المساندة له.⁶³
 - 3-4-5 نسبة التسهيلات غير المنتجة إلى إجمالي المحفظة.
 - 4-4-5 نسبة مخصصات الديون غير المنتجة إلى إجمالي المخصصات.

⁶¹ ناجي، أميمة، (2013)، "التنوع في محفظة الائتمانية وربحية البنوك"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن هدي - أم البواقي، الجزائر، ص54.

⁶² المملوك، أنس، (2014)، "مخاطر الائتمان وأثرها في المحافظ الاستثمارية دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة في سورية"، أطروحة دكتوراة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ص84، نقلاً عن صفوت عبد السلام عوض الله، الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص104.

⁶³ النسب المحددة حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم (395/ م ن / ب 4)، 2008.

سادساً، إدارة مخاطر المحفظة الائتمانية:

تعتبر مخاطر المحفظة مؤشر مباشر على الأداء الحالي والمستقبلي للمصرف وتعتمد القيمة السوقية للمصرف على هذه المخاطر، وعليه من الضروري على المصرف أن يقيس الخسارة المحتملة باستمرار ويقارن النتائج بالاستراتيجيات التي وضعت من قبل مجلس الإدارة ومعايير إدارة المخاطر، بحيث يتم التحليل على أساس القطاع، الصناعة، التصنيف وجودة الضمانات. وعليه إنه يحتاج إلى مراقبة وجمع معلومات حول المقترضين ومراقبة المؤشرات الخاصة بهم بشكل دوري ومستمر. وبالتالي، تؤثر كفاءة المراقبة الإدارية واستراتيجيات إدارة المخاطر بشكل مباشر على عائدات محفظة التسهيلات ومخاطرها. وكما تمت الإشارة مسبقاً أنه يمكن تخفيف المخاطر غير المنتظمة من خلال التنوع، حيث حسب نظريات إدارة المحافظ الاستثمارية كلما زاد عدد العناصر المكونة للمحفظة كلما استطعنا تخفيض المخاطر غير النظامية (un-systematic risk) حتى تؤول إلى الصفر، ومع ذلك تتميز المحفظة الائتمانية بوجود عدد عناصر تتضمنها يفوق المحافظ الاستثمارية مما يتيح لمدير المحفظة الائتمانية الاستفادة من قانون الأعداد الكبيرة لتخفيض المخاطر الائتمانية الإجمالية في المحفظة وبالتالي يعتدل الخطر السلبي طويل الأمد. وعليه أثر تنوع المخاطر هو اقتطاع أو الحد من احتمالات النتائج السيئة في المحفظة. ولكن التنوع لا يخفف المخاطر المنتظمة (Systematic risk)، مثل العوامل التي تزيد في الوقت نفسه من مخاطر العجز عن السداد لمعظم الفعاليات الاقتصادية وتشمل التغيرات في الأوضاع الاقتصادية واتجاه الاقتصاد القومي نحو الركود أو الكساد أو انهيار غير متوقع في رأس المال أو المنافسة الشديدة.

1-6 تجزئة السوق كأسلوب لتحقيق التنوع في المحفظة:

يقصد بتجزئة السوق هو "تقسيم العملاء إلى فئات ومجموعات وتحديد الاحتياجات والخصائص لكل منها وتقوم بذلك إدارة الائتمان لتمييز احتياجات كل مجموعة من السوق ودراسة إمكانية استهدافها بما يتناسب مع

السياسة الائتمانية للبنك.⁶⁴ ومن خلال ذلك يتم تحديد المخاطر والأوزان لكل مجموعة أو قطاع وتحديد التوسع الملائم , وبالتالي فإن عملية تجزئة السوق هي أساس استراتيجية تنويع المحفظة الائتمانية للبنك حيث يتم استقطاب عملاء من عدة شرائح بدلاً من التركيز على فئة معينة بحيث تزيد احتمالية حدوث الخسائر في عوائد المحفظة الائتمانية ويخفض من جودة أصول المحفظة , وبالتالي من الضروري دراسة السوق والشرائح المستهدفة من خلال تجزئة السوق ويتم ذلك بعدة أساليب منها:

6-1-1 تجزئة استناداً على عوامل جغرافية: تتضمن قيام البنك بتقديم وتطوير الخدمات حسب كل منطقة جغرافية أو مدينة بما يلائم مع خصائص كل منها واحتياجاتها والتوسع في المناطق ذات العوائد الأعلى والمخاطر الأقل

6-1-2 تجزئة استناداً على عوامل اجتماعية وثقافية: من الضروري طبيعة المجتمع المستهدف, ثقافة وأنماط حياة السوق المراد تجزئته ليتم تمييز كل مجموعة على حدى واستهدافها بالأسلوب المناسب لها.

6-1-3 تجزئة استناداً على عوامل سلوكية ونفسية: من خلال دراسة سلوك العملاء لاختيار منتج معين دون غيره ورغبات وميول العملاء.

6-1-4 تجزئة السوق حسب المنافع المرجوة: اختلاف الحاجات والدوافع بين العملاء تدفع البنوك للتمييز بين الخدمات الائتمانية لإشباع حاجات كل فئة مستهدفة وتحقيق المنفعة المرجوة لها.

فوائد تجزئة السوق: ⁶⁵

1- تحديد التوسع الملائم في المحفظة الائتمانية.

⁶⁴ ناجي, أميمة, (2013) , "التنويع في محفظة الائتمانية وربحية البنوك", كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير , رسالة ماجستير , جامعة العربي بن هدي - أم البواقي, الجزائر, (ص 67 و 68) , بتصرف.

⁶⁵ ناجي, أميمة, (2013) , "التنويع في محفظة الائتمانية وربحية البنوك", كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير , رسالة ماجستير , جامعة العربي بن هدي - أم البواقي, الجزائر, (ص 69).

2- تخفيف المخاطر وتحديد الأوزان للمخاطر ضمن المحفظة بشكل يضمن المستوى المقبول من المخاطر.

3- تساعد البنوك على الوصول إلى الأسواق المستهدفة ائتمانياً والتي تكون مخاطرها في حدودها الدنيا.

4- تقديم الخدمات الائتمانية بالشكل الأمثل وتسويقها بما يتناسب مع كل مجموعة على حدى.

5- تساعد في تحديد العوائد المتوقعة نظراً إلى أن عملية تجزئة السوق توضح الشرائح المستهدفة ومعرفة احتياجاتها.

سابعاً، النماذج الكمية لقياس مخاطر الائتمان لدى المحفظة الائتمانية:

1-7 اختبارات الضغط (Stress testing):

اختبارات الضغط مجموعة من التقنيات الإحصائية بغرض الوصول إلى معلومات عن الخسائر المحتملة الناجمة عن صدمات استثنائية ولكنها ممكنة الحدوث لمساعدة صانعي القرار الائتماني لتقييم المحفظة وانعكاس الأثر المالي للتحديات المتوقعة. فالغرض منها المساعدة على تقييم حساسية النظام لمخاطر معينة من خلال تطبيق مجموعة من الصدمات والسيناريوهات المستندة على فرضيات من أجل محاكاتها على المحفظة الاستثمارية لتقييم الآثار المحتملة على الحالة المالية للمصرف

وبالتالي تركز فكرة اختبارات الضغط على رسم سيناريوهات مستقبلية لنظام مالي أو محفظة الاستثمارية مع تغيير بإحدى أو عدة عوامل مؤثرة على العائد أو المخاطرة أو حصول أحداث مؤثرة وذلك لتقييم مدى متانة المحفظة المدروسة وبيان درجة الخسائر المحتملة. وعليه فإمكانية تطبيق هذه الاختبارات ينفرع إما على مستوى النظام المالي stress tests for individual financial أو على مستوى جزئي لمؤسسة مالية ما system-wide stress test

institutions. وتكمن أهمية اختبارات الضغط لإمكانية تقدير المخاطر المحتملة في الأوقات الصعبة ليتم التحوط لها من خلال إعداد تطوير واختيار الاستراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر الملائمة وتقييم قدرة المؤسسة المالية أو المصرف وكفاية رأس المال لمواجهة هذه المخاطر أو الانكشاف ومدى تأثيرها على الربحية.

أنواع اختبارات الضغط: يمكن تصنيف اختبارات الإجهاد، حسب المنهجية، إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

1. تحليل الحساسية sensitivity analysis: ويسمى أيضاً باختبار المتغير الواحد، والذي يسعى إلى تحديد كيفية استجابة المحافظ الاستثمارية للتغيرات في إحدى العوامل الاقتصادية ذات الصلة (مثل أسعار الفائدة، أسعار الصرف، أسعار الأسهم.. الخ) مع ثبات المتغيرات الأخرى.

2. تحليل السيناريو scenario analysis: الذي يسعى إلى تقييم مرونة المؤسسات المالية أو النظام المالي لأحداث محتملة وذلك من خلال عدة متغيرات مترامنة وتتعلق لأكثر من نوع من المخاطر. وتتضمن هذه المنهجية نوعين إما سيناريوهات تاريخية أي دراسة أثر معاودة أحداث حصلت مسبقاً على واقع المحفظة أو سيناريوهات افتراضية أي أحداث استثنائية لم تحصل بعد ولكن ممكنة الحدوث وبيان أثرها على المؤسسة والمحفظة.

3. تحليل العدوى contagion analysis: الذي يدرس آثار انتقال الصدمات من تعرض مؤسسة مالية ما إلى أخرى.

ومن الأمثلة التي من الممكن تطبيقها لسيناريوهات اختبارات الضغط لمخاطر الائتمان: ⁶⁶

1. انخفاض معدل النمو الاقتصادي، وهو الاختبار النموذجي لتقييم الأثر على جودة الأصول ويمكن الاعتماد على عدة مؤشرات من الاقتصاد الكلي مثل حجم الانفاق الاستهلاكي والاستثماري معدلات البطالة، نمو الناتج المحلي الإجمالي (الاسمي / الحقيقي).

⁶⁶ معيار كفاية رأس المال – بازل 3 للبنوك التقليدية، مجلس إدارة بنك الكويت المركزي، 2014، ص 214.

2. تراجع سوق العقارات أو أي نشاط اقتصادي معين,
 3. الزيادة في حجم الديون المتعثرة بالنسبة للمحفظة والمخصصات المحددة,
 4. تعثر عملاء رئيسيين أو لمجموعة عملاء مترابطين, ضعف جودة عملية التمويل الاستهلاكي وانخفاض التزام العملاء بسداد أقساطهم,
 5. إعادة تسعير معدلات الفائدة للقروض والتسهيلات الائتمانية وأثرها على الربحية.
- الجدير بالذكر, إن اعتباراً من اتفاقية بازل II أصبح تطبيق اختبارات الضغط متطلباً على البنوك تنفيذه لأغراض رأس المال التنظيمي. وإن كانت لديها نماذجها الخاصة لاحتساب المخاطر وكفاية رأس المال, وعند تطبيق اختبارات الضغط لمخاطر الائتمان فعلى البنوك أن تقيم الأوضاع المتوقعة من حيث:⁶⁷

1. الرصيد القائم من محفظة التمويل
2. جودة الأصول (يتم قياسها على أساس مستوى الديون المصنفة) وتحديد العلاقة بين متغيرات اقتصادية معينة وجودة الائتمان لدى البنوك
3. قيمة الضمانات للديون المصنفة وغير المصنفة
4. مستوى المخصصات المحددة والعامة

تطبيق اختبار الضغط:

عملية متعددة الخطوات لفحص نقاط الضعف في النظام ويشمل ذلك:

- 1- تحديد المخاطر الرئيسية والتعرضات: للبدء بعملية اختبار الضغط لابد من تحديد تصورات والصدمات والمخاطر المحتملة للمحفظة للتحقق من عواقبها حيث بعض عوامل المخاطر تسبب صدمات لكن ليس

⁶⁷ معيار كفاية رأس المال – بازل 3 للبنوك التقليدية, مجلس إدارة بنك الكويت المركزي, 2014, ص216

بالضرورة لها آثار عالية , فإذا كانت التعرضات للمخاطر صغيرة فإنه ستكون الآثار منخفضة. وهذا هو الهدف من اختبار الضغط لتقييم عملية دمج المخاطر مع التعرضات. وبالنسبة للتعرضات الأكثر تكراراً هي لمخاطر الائتمان والسوق وأحياناً مخاطر السيولة ومخاطر العدوى بين البنوك.

2- تحديد التغطية والبيانات: خطوة رئيسية وهي تحديد النطاق المدروس لاختبار الضغط, فاختبارات الضغط التي تدرس النظام المالي يدخل في الاختبار كافة المؤسسات والتعرضات ذات الصلة إلا أنه عملياً يؤخذ بالبنوك عادةً كونها تهيمن على الأنظمة المالية ولكن أحياناً يؤخذ بالمؤسسات المالية الأخرى كشركات التأمين, أما بالنسبة للاختبارات المطبقة ضمن مؤسسة ما فتدخل المحفظة الاستثمارية المراد تطبيق الاختبار عليها. وبعد أن تم تحديد النطاق المدروس يتم تحديد البيانات المطلوبة للدراسة.

3- معايرة الصدمات وتصميم سيناريوهات الاختبار: وهنا يحدد نوع المنهجية اللازمة لتطبيق الاختبار والتي تم ذكرها أعلاه, وعند التطبيق يوجد طريقتان لدراسة حجم التعرضات الأولى أكثر نموذجية, احتساب سيناريو متطرف بحيث يتم تحديد درجة من الجدارة ويتم اختبار الآثار تبعاً لذلك. الثانية وهي الأقل شيوعاً, وهي تحديد عتبة ستصل إليها المحفظة أو النظام نتيجة تأثيرات معينة , ومن ثم يتم استنباط ما هي أصغر الصدمات التي سببت الوصول إلى هذه العتبة.

4- نتائج الاختبار والإجراءات التصحيحية: يتم تحليل النتائج لاتخاذ القرارات اللازمة لتجنب المخاطر المحتملة والتي قد تتضمن تعديل بإجراءات الاستثمار وإدارة المخاطر مثل تشديد القيود على متطلبات التمويل أو الاتجاه لأسواق أخرى وقد تصل الإجراءات التصحيحية لإعادة ترتيب الإجراءات الداخلية مثل زيادة رأس المال وتعديل سياسات التسعير .

2-7 محاكاة مونت كارلو (Monte Carlo Simulation):

تركز طريقة محاكاة مونت كارلو على استخدام الأرقام أو الأعداد العشوائية لتوليد قيم لمتغير عشوائي وذلك باستخدام توزيعات احتمالية. وعند استخدام محاكاة مونت كارلو يعتمد عدد عمليات المحاكاة المطلوبة على مستوى الثقة والخطأ المحدد وكلما زار عدد عمليات المحاكاة زاد مستوى الثقة وقل الخطأ.

تطبيق محاكاة مونت كارلو: وذلك وفقاً للخطوات التالية:⁶⁸

- 1- تحديد التوزيع الاحتمالي للمتغيرات الهامة في النظام حيث إن الطريقة المثلى لتحديد التوزيع الاحتمالي لمتغير معين يتمثل في اختيار سلسلة القيم التاريخية لهذا المتغير، حيث يتم تحديد التكرار النسبي وذلك بقسمة عدد التكرارات على إجمالي عدد المشاهدات.
- 2- تحديد مدى الأرقام العشوائية: بعد تحديد التوزيع الاحتمالي لكل متغير من متغيرات الدراسة وبمجرد تحديد الاحتمالات فإنه يجب تخصيص مجموعة من الأرقام لتمثل كل قيمة من القيم الممكنة للمتغير.
- 3- توليد الأرقام العشوائية: وهي جميع الأرقام التي يتم توليدها بحيث يكون هنالك فرصة متساوية لكل منها.
- 4- محاكاة التجربة: بعد تطبيق الخطوات السابقة تتم محاكاة نواتج التجربة عن طريق أرقام عشوائية.

3-7 رأس المال الاقتصادي Economic Capital:⁶⁹

هو كمية رأس المال أو الزيادة في الأصول والتي تحتاج إليها المؤسسة المالية من أجل امتصاص الخسائر غير المتوقعة في إطار زمني محدد وعند مستوى ثقة محدد التي تعبر عن القوة المالية للمصرف. حيث تحليل رأس المال الاقتصادي يتضمن تحديد المخاطرة الناجمة عن تعرضات معينة ومن ثم العمل على

⁶⁸ الصقر، علاء، (2022) ، "تقييم المشاريع الاستثمارية باستخدام أسلوب مونت كارلو في ظل ظروف المخاطر"، مجلة جامعة البعث، العدد 32، (ص 22).

⁶⁹ عبد الحي، محمد، (2014) ، "استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية"، أطروحة دكتوراة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، (ص 64 - 73).

القياس الكمي لهذه المخاطر، ومن ثم تخصيص رأس مال لمواجهة هذه المخاطر. بما أن خسائر الائتمان عنصر يمكن التنبؤ به عند عملية الإقراض فإنه من الضروري التمييز بين الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة وذلك للتقدير الكمي للمخاطر الكلية لمحفظه الائتمان وبعدها يتم تقدير رأس المال الاقتصادي وذلك يتطلب تقدير:

(a) الخسائر المتوقعة expected loss ويتم احتجاز مخصصات واحتياطات يقابلها وتتحدد من خلال احتمالية التعثر PD، مقدار مبلغ التعرض Exposure amount، LR معدل الخسارة (كمية التعرض التي تم خسارتها عند الفشل) ويمكن احتسابها عند الإقراض.

$$EL_H = PD_H \times EA_H \times LR_H \quad \text{وبالتالي تعطى بالمعادلة التالية:}$$

$$EL = PD_H \times LGD^{70} \quad \text{ويمكن اختصارها لتصبح:}$$

حيث إن LGD مقدار الخسارة عند التعرض

(b) الخسائر غير المتوقعة Unexpected Loss: هي المخاطر الناشئة من التذبذبات غير المتوقعة في مستويات مخاطر الائتمان. وتنشأ من حدوث الإعسار المالي غير المتوقع للمتعامل والذي ينجم عنه تأخر أو عدم السداد والتي لا يمكن تضمينها في علاوة المخاطر عند تسعير الفائدة الدائنة. ومن هنا يأتي دور رأس المال الاقتصادي كدعامة لامتصاص هذه الصدمات. وتتمثل إحصائياً المخاطر غير المتوقعة بالانحراف المعياري لمخاطر الائتمان الفعلية حول متوسط المخاطر المتوقعة. حيث يتم احتسابه لفترات زمنية مختلفة مع مرور الوقت، حيث يتم اعتماد الإطار الزمني بمقدار سنة واحدة فقط وذلك لإتاحة المقارنة بين مختلف المنتجات. إن ذيل توزيع يعتمد على نسبة المخاطر المتوقعة للمحفظة إلى مخاطرها غير المتوقعة، فبالنسبة لمحفظه ذات جودة عالية تكون المخاطر المتوقعة أكبر من المخاطر غير المتوقعة وبالتالي يكون ذيل توزيع المحفظة ثخين، وعلى

⁷⁰ مقررات لجنة بازل II المنشورة على موقع بنك التسويات الدولية تحت عنوان International convergence of capital measurement and capital standards, P86, June 2006, https://www.bis.org/basel_framework.

العكس بالنسبة لمحفظة ذات الجودة المنخفضة تكون المخاطر المتوقعة أقل من غير المتوقعة وعليه ذيل توزيع المحفظة رفيع.

ثامناً، جودة المحفظة الائتمانية:

كما تمت الإشارة حسب الشروحات خلال البحث، فإن ارتفاع المخاطر المتعلقة بالمتعاملين يساهم بدوره في تراجع جودة الأصول أو المحفظة الائتمانية بشكل أدق. ويتمثل الخطر الرئيسي لدى المحفظة الائتمانية هو عدم سداد المستحقات التي بدورها تؤدي إلى تراجع التصنيف الائتماني للمتعامل، وعليه عند زيادة حالات تراجع التصنيف الائتماني تزيد نسبة الديون غير المنتجة وبالتالي تنخفض جودة المحفظة. كما توجد عدة مؤشرات لجودة المحفظة وهي:⁷¹

- 1- التسهيلات غير المنتجة (المتعثرة) إلى إجمالي التسهيلات.
- 2- مخصصات صافي التسهيلات غير المنتجة إلى رأس المال.
- 3- توزيع القطاعي للديون إلى مجموع الديون، وذلك للتحقق من التنوع وانخفاض حدود التركيز لكل قطاع.
- 4- التعرضات الكبيرة إلى رأس المال.

وعلى العموم، فإنه يتم استخدام نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض كبديل لمخاطر محفظة القروض⁷²، حيث يمكن تعريف التسهيلات الائتمانية المتعثرة بأنها التسهيلات الممنوحة غير العاملة و التي توقف العملاء عن سدادها لعدم قدرته أو رغبته على ذلك لفترات تجاوزت مدة الاستحقاق و هي مرحلة لاحقة من اعتبار التسهيل مشكوك

⁷¹ Cihak, Martin, (2004), "Stress Testing: A Review of key Concepts", Czech National Bank Internal Research and policy note, (P4).

⁷² Amidu, Mohammed, Wolf, Simon, (2013), "Does Bank Competition and Diversification Lead to Greater Stability Evidence from Emerging Markets", Review of Development finance 3, (P155).

فيه و هي تعتبر من اهم المخاطر الائتمانية التي قد تواجه المؤسسات المصرفية نظراً لوجود احتمال عالي بعدم إمكانية استرداد المبالغ المستدانة و الفوائد و بالتالي إطفاء الدين من خلال المخصصات أو التنفيذ القضائي على الضمانات و الذي يتسم الاخير بصعوبة الإجراءات و مدة إضافية و تكاليف باهظة يتجسد بوضوح انخفاض القيمة السوقية و من ضمن هذه التكاليف:

1- مخصصات التسهيلات المتعثرة ومصاريف الديون المعدومة

2- تعليق الفوائد للتسهيلات المتعثرة

3- تكلفة الفرصة البديلة بسبب تجميد الاموال في تسهيلات متعثرة.

4- تدهور صورة المصرف لدى الجمهور .

5- تكاليف متابعة التسهيلات ومحاولة تحصيلها.

أسباب التعثر:

1- أسباب ناجمة عن عدم الدراسة الموضوعية للقرار الائتماني والوقوف على المخاطر المحتملة أو عن عدم مراقبة المتعامل المستغل للتسهيلات الممنوحة له حيث لا يتم متابعة حركة سداد المديونية , كوجود حالة تحيز لدى البنوك عند اتخاذ بعض القرارات الاستثمارية حيث يمكن التمييز بين حالتين من التحيز الأولى تعرف باسم disaster myopia تتجم بسبب نقص النظر لديها حيث إنه كان من الممكن تخفيف هذه المخاطر من خلال توفير معلومات عن ظروف السوق والمقترضين. أما حالة التحيز الثانية cognitive dissonance فهنا يكون لدى إدارة البنك معلومات كافية لكن يتم تفسيرها بشكل متحيز وغير موضوعي مما يؤدي إلى رسم تصورات خاطئة حول المخاطر المحتملة.⁷³

⁷³ Guttentag and Herring, (1986), "Disclosure policy and international banking",

2- التقلبات الدورية في الإقراض تميل البنوك إلى التوسع في منح القروض و التسهيلات الائتمانية خلال فترات الإنعاش و تنقلص خلال فترات الركود الاقتصادي و لا ينعكس ذلك على المنح و حجم الإقراض فحسب بل على جودة المحفظة أيضاً لها استجابة دورية , كما إن الضمانات لها دور مفسر أيضاً حيث إنه في فترات الانتعاش الاقتصادي ترتفع أسعار الأصول و بالتالي يزيد تقييم الضمانات فتميل البنوك إلى توسيع الائتمان و تمويل الكثير من المقترضين الذين قد ليست لهم جدارة ائتمانية و لكن من خلال التقييم العالي للضمانات تمكنوا من الحصول على تمويل, لكن عندما يحصل بانخفاض اسعار الأصول فإن البنوك هنا تجد نفسها أمام مشكلة في تغطية الضمانات للتسهيلات الممنوحة و خصوصاً إن تزامنت مع مشكلة في السداد مما يقلص فرص تحصيل التسهيل الائتماني.

3- أسباب يرتكبها العميل كتقديم بيانات مالية خاطئة لا تعبر عن صحة المركز المالي له أو عدم كفاءته الفنية والإدارية للمشروع الممول وفي استخدامه للقرض الممول أو توجيهه في أنشطة تمويل غير مناسبة وطبيعة القرض.

معالجة القروض المتعثرة:

عند حصول التعثر من الضروري التحقق فيما كانت ناجمة عن عدم رغبة العميل بالسداد أو عدم قدرته أياً كانت الأسباب التي ادت لفشل القرض. ففي حال عدم قدرته وإنها ظرفية أو لفترة مؤقتة قد تقوم بتقديم المشورة لإنجاح المشروع أو إعادة جدولة الدين مع الفوائد أو إعفاء جزء من الفوائد كل حسب الحالة المدروسة.

أما في حال تبين عدم وجود رغبة اساساً لدى المقترض فإنه يتطلب الأمر اتخاذ الإجراءات القانونية لتحصيل المديونية.

ومن الضروري عند ارتفاع نسب التعثر في المحفظة تنظيم فريق تحصيل ائتماني بهدف استرداد البنك للائتمان الممنوح وتقادياً لتفاقم الخسائر , مع مراعاة متابعة سداد مستحقات المتعاملين ذوي الديون المشكوك فيها وتقترب من حالة الديون غير المنتجة تجنباً لانخفاض متزايد في جودة المحفظة.

المبحث الرابع:

القرارات النازمة والتعليمات الدولية لإدارة المخاطر الائتمانية

أولاً، مقررات بازل:

تأسست لجنة بازل عام 1974 من قبل مجموعة من الدول الصناعية العشر تحت إشراف بنك التسويات الدولية لغاية التعاون بين البنوك المركزية فيما يخص المخاطر المصرفية نتيجة الأزمات المصرفية و انهيار بعض البنوك مثل هيرث ستات بنك و فرانكلين ناشونال بنك , و عليه فإن الهدف من تأسيس لجنة بازل تحسين الاستقرار المالي من خلال تطوير جودة الرقابة الإشرافية مما يحقق بدوره الحد من تفاقم هذه الأزمات وذلك من خلال إصدار مجموعة من مبادئ الرقابة علة مخاطر العمل المصرفي و التي أصبحت معياراً دولياً تطبقه البنوك اهمها فيما يخص كفاية رأس المال و المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالية , و على الرغم إن هذه المعايير غير ملزمة لكن أصبح كل من البنوك في مختلف دول العالم و تحرص أثناء السير بعملها و الرقابة على المخاطر أو حتى فيما يتعلق بالبنوك المركزية لإصدار القرارات المنظمة لعمل منظوماتها المصرفية بما يتوافق مع هذه المعايير نظراً إلى أنها ذات قيمة فعلية و حرصاً منها على ألا تخرج خارج السوق المصرفي العالمي.

لم تعد يقتصر أعضاء لجنة بازل على أعضاء من مجموعة من الدول الصناعية العشر بل ازدادت لتصبح تضم حالياً 45 عضو من 28 دولة حول العالم , كما تطورت المبادئ المقررة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية على ثلاثة مراحل أولها كان بازل I ومن ثم بازل II وأحدثها حالياً بازل III وسيتم بيان أهم مقررات بازل والتحسينات الحاصلة عليها التي أدت بدورها إلى مقررات بازل III

1- مقررات بازل I :

اتسمت بالتركيز على المخاطر الائتمانية والمخصصات الواجب احتجازها تحديداً ومنها انطلقت ضرورة احتساب معدل كفاية رأس المال نظراً إلى أن رأس مال البنك هو التغطية الأفضل لهذه المخاطر, حيث يجب ألا تقل عن 8%.⁷⁴ ولغايات مواجهة والمحافظة على هذه النسبة قامت لجنة بازل بتفصيل مكونات رأس المال المطلوب تشكيله والذي عرف باسم رأس المال التنظيمي وهي كالتالي:

1-1 الشريحة الأولى (Tier 1): رأس المال الأساسي وتتمثل برأس المال المدفوع المتمثل في الأسهم العادية والممتازة المدفوعة بالكامل والاحتياطيات المعلنة كالأرباح المحتجزة والاحتياطيات القانونية.

2-1 الشريحة الثانية (Tier 2): رأس المال المساند وهو مكون من الاحتياطيات غير المعلنة ولكنها مقبولة من السلطات النقدية مثل احتياطيات إعادة تقييم الأصول الثابتة أو احتياطات عامة لمواجهة خسائر القروض على ألا تكون مخصصة لمواجهة ديون محددة بعينها. وكذلك يتضمن رأس المال المساند الديون طويلة الأجل والأدوات الرأسمالية التي لها صفة مشتركة بين الملكية والمديونية مثل السندات القابلة للتحويل إلى أسهم. والحد الأعلى للشريحة الثانية هو بنسبة 100%⁷⁵ من الشريحة الأولى لرأس مال المصرف.

تم تحديث الاتفاقية وإضافة شريحة ثالثة لتغطية مخاطر السوق وتتكون من القروض المساندة المدفوعة بالكامل وغير المضمونة وعلى ألا تقل فترة الاستحقاق عن سنتين, حيث إن الحد الأعلى لهذه الشريحة هو 250% من الشريحة الأولى لرأس مال المصرف.⁷⁶ الجدير بالذكر إنه تم التركيز من قبل لجنة بازل على تمييز بين أنواع الأصول من حيث درجة مخاطرها للبنود داخل وخارج الميزانية وذلك لغاية احتساب مدى كفاية رأس المال, بحيث يتم ترجيح كل

⁷⁴ ميرفت علي أبو كمال, (2007), "الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل II دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين", الجامعة الإسلامية - غزة , (ص 33).

⁷⁵ المرجع الوارد أعلاه, أبو كمال, ميرفت, 2007, (ص 34).

⁷⁶ المرجع الوارد أعلاه, أبو كمال, ميرفت, 2007, (ص 34).

فئة بنسبة معينة تحدد على أساس نوع الأصل من جهة والمدين (الملتزم بالأصل) من جهة أخرى والجدول أدناه يبين ذلك بشكل تفصيلي:

جدول رقم 2 أوزان المخاطر المرجحة على الأصول

درجة المخاطرة	نوعية الأصول
0%	النقد والالتزامات المترتبة على البنوك المركزية والحكومات المركزية الممولة بالعملة المحلية والالتزامات المغطاة بضمانات نقدية والأوراق المالية الحكومية والالتزامات البنوك المركزية لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE
10 إلى 50%	الالتزامات المترتبة على جهات وهيئات القطاع العام المحلية
20%	الالتزامات المترتبة على بنوك التنمية الدولية وبنوك دول منظمة OCDE بالإضافة إلى بنود خارج الميزانية المرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل تتم بالتصفية الذاتية (الاعتمادات المستندية)
50%	قروض مضمونة برهونات عقارية وبنود خارج الميزانية المرتبطة بحسن الأداء (خطابات الضمان)
100%	جميع الأصول الأخرى وبما فيها القروض التجارية التسهيلات الممنوحة لشركات القطاع العام الاقتصادية وللدول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي يزيد استحقاقها عن سنة

المصدر: طالب، رومان (2014) ⁷⁷

$$\text{معدل كفاية رأس المال حسب بازل I} = \frac{\text{مجموع رأس المال التنظيمي}}{\text{مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر و مخاطر السوق}} \leq 8\% \quad 78$$

⁷⁷ طالب نريمان، رومان خديجة، (2014)، "إدارة المخاطر التجارية في البنوك التجارية وفق بازل III"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة د. الطاهر مولاي، (ص 84)، مقتبس من سليمان ناصر (ص 154).

⁷⁸ ميرفت علي أبو كمال، (2007)، "الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل II دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين"، الجامعة الإسلامية - غزة، (ص 36).

2- مقررات بازل II:

بعد حصول أزمات مصرفية في التسعينات بات جلياً للمنظومة المصرفية وجود مخاطر جديدة بعد تطور وتوسع الأنشطة المصرفية، وبالتالي ما كان مقرراً في اتفاقية بازل I لم يعد كافياً لتغطية تلك المخاطر ومن هنا انبثقت اتفاقية بازل II لإضافة تحسينات وتطوير على إدارة المخاطر المصرفية من خلال تعديل البنود الداخلة في احتساب معدل كفاية رأس المال.⁷⁹ وإدخال نماذج داخلية لقياس المخاطر المصرفية مثل المنهج المعياري والمنهج الأساسي للتصنيف الداخلي للمخاطر، كما تمت إضافة نوع جديد للمخاطر وهو المخاطر التشغيلية.

تقوم مقررات بازل II على ثلاث أركان أساسية وهي⁸⁰:

2-1 الركن الأول: متطلبات الحد الأدنى من رأس المال

2-2 الركن الثاني: عملية الرقابة الإشرافية

2-3 الركن الثالث: شفافية السوق

وتضمن الركن الأول دراسة المخاطر لضرورة احتساب رأس المال المقابل لها والتي يعتبر أهمها مخاطر الائتمان حيث سمحت لجنة بازل باعتماد إحدى منهجين لقياس متطلبات رأس المال لتغطية مخاطر الائتمان الأول المنهج المعياري (standardized approach) ، تتم القياس بأسلوب معياري استناداً إلى تصنيفات ائتمانية خارجية مثل وكالة (standards and poors) ، أما المنهج الآخر هو المنهج المستند إلى التصنيف الداخلي (The Internal Ratings-Based Approach).

⁷⁹ لمزيد من التفاصيل يمكن العودة إلى مقررات لجنة بازل II المنشورة على موقع بنك التسويات الدولية تحت عنوان: "International

"June 2006, convergence of capital measurement and capital standards", من صفحة 14 إلى صفحة 18,

https://www.bis.org/basel_framework .

⁸⁰ لمزيد من التفاصيل يمكن العودة إلى المرجع الوارد أعلاه، مقررات لجنة بازل II، June 2006 .

2-1-1 المنهج المعياري Standardized approach:

ينطلق المنهج من تمييز المطالبات من حيث طبيعة مديونيتها أولاً ومن ثم درجة المخاطرة الخاصة بها , أي إن مؤسسات التقييم الخارجية تميز طبيعة المديونيات إلى فئات مثل ديون سيادية , مؤسسات القطاع العام, البنوك, شركات الأوراق المالية, الشركات, قطاع التجزئة والأفراد, مديونيات لقاء عقارات وغيرها. ومن ثم يتم تصنيف المخاطر لكل مديونية من (AAA) إلى أقل من (BB), أو بالأحرى من دون تصنيف نظراً لرداءة جودة الدين حينها. وبناءً على ذلك تقوم مؤسسات التصنيف الخارجي بتحديد أوزان المخاطر حسب كل فئة وتصنيف والتي من الممكن للمصارف استخدام هذه التقييمات المعترف بها كجهات مؤهلة لأغراض رأس المال , فمثلاً يتم معاملة المطالبات على الشركات حسب (بازل II) , كما هو موضح بالجدول أدناه:

جدول رقم (3) أوزان مخاطر مطالبات الشركات حسب بازل II

Credit assessment	AAA to AA	A+ to A-	BBB+ to BB-	Below BB	Unrated
Risk weight	20%	50%	100%	150%	100%

المصدر : مقررات لجنة بازل II, (2006)⁸¹

قد تدرس بعض البنوك المركزية في بعض الدول عند تطبيقها للمنهج المعياري فيما إذا كانت جودة الائتمان لمطالبات الشركات لدى البنوك يجب أن يتم ترجيحها بوزن مخاطرة أعلى من 100% وفقاً لتقدير الاقتصاد الوطني وقد تسمح بأن يتم ترجيح كافة مخاطر مطالبات الشركات بنسبة 100% شريطة التأكد أن جميع البنوك تتبع نهجاً منسقاً واحداً

⁸¹ جدول رقم (3), مقررات لجنة بازل II المنشورة على موقع بنك التسويات الدولية تحت عنوان "International convergence of capital measurement and capital standards", June 2006, P23, https://www.bis.org/basel_framework.

, أي إما أن تتبع جميع البنوك التصنيفات الخارجية حيثما يكون الامر متاحاً أو لا تقوم جميعها باستخدامها على الإطلاق.

2-1-2 المنهج المستند إلى التصنيف الداخلي The Internal Ratings-Based Approach:

تعتمد البنوك المطبقة لهذا المنهج على تصنيفاتها الداخلية للمخاطر والتي تدخل في تحديد متطلبات رأس المال المقابلة لتعرض معين, وليتم تقدير هذه المخاطر فإنه يوجد مكونات للمخاطر risk components يجب أخذها بعين الاعتبار وهي احتمالية التعثر PD, الخسارة الناجمة عن التعثر LGD, التعرض عند التعثر EAD, تاريخ الاستحقاق الفعلي EM. حيث يتم تمييز التعرضات كفئات حسب تصنيفات الأصول (شركات , تجزئة , سيادي, مؤسسات مالية... الخ) وضمن كل فئة يوجد تصنيفات فرعية أيضاً.

ولكل صنف من تصنيفات الأصول يوجد ثلاثة عناصر أساسية وهي:

- (a) عناصر المخاطر والتي تم ذكرها أعلاه.
- (b) دالات أوزان المخاطر: وهي الوسائل التي من خلالها يتم تحويل مكونات المخاطر إلى أصول مرجحة بالمخاطر وبالتالي الوصول إلى متطلبات رأس المال.
- (c) متطلبات الحد الأدنى: وهي المعايير التي يجب استيفائها ليتمكن البنك من استخدام النهج الداخلي لفئة أصول معينة.

وميزت هنا بازل II إنه عند استخدام هذا المنهج فهناك طريقتين أو مرحلتين الأولى هي المنهج الأساسي والثانية المنهج المتقدم , حيث إنه في حالة المنهج الأساسي يتم تقدير احتمالية التعثر من قبل البنك نفسه لكن تنمة مكونات المخاطر الأخرى يتم الاعتماد على تقديرات الجهات الإشرافية لها , أما المنهج المتقدم يتم تقدير كافة مكونات المخاطر من قبل البنك وحده.

الجدير بالذكر إنه يمكن احتساب الخسائر المتوقعة من خلال عناصر المحددة للمخاطر, والتي تعطى بالمعادلة التالية:

$$EL= PD \times LGD^{82}$$

3- بازل III:

إن استخدام حاسبة الأصول المرجحة بالخطر والتي كانت تستند بشكل مباشر إلى التجارب التاريخية حسب المنهج المعياري أو التصنيف الداخلي, ولكن المشكلة هو عند حصول الأزمة العالمية انخفضت قيمة العديد من الأصول بشكل أسرع ومستمر مما شهدته التجارب التاريخية. وعليه قدمت بازل III مجموعة من التعديلات والتحسينات لرأس المال التنظيمي والتي كانت تتكون من (Tier 1 + Tier 2) فقط والتي مجموع كل منهما 8% من الأصول المرجحة بالمخاطر كحد أدنى, وعليه تمت إضافة دعامتين (Buffers) لامتناس الصدمات:

3-1 الهامش الإضافي للحفاظ على رأس المال Capital Conservation Buffer:

وهي نسبة محددة من حقوق الملكية (المستوى الأول من رأس المال) ويجب على المصارف تشكيلها من حقوق الملكية (أرباح مدورة مثلاً) , ويتم زيادتها خلال فترة الاستقرار لامتناس الخسائر خلال فترات الضغط المالي وهي بمقدار 2.5% من الموجودات المرجحة بالمخاطر.

3-2 الهامش الإضافي لمواجهة التقلبات الدورية Countercyclical Capital Buffer:

الهدف من تشكيل هذا الهامش للحد من المخاطر النظامية وحماية المنظومة المصرفية, حيث يتم تشكيله بنسبة تتفاوت بين 0 إلى 2.5%.

⁸²مقررات لجنة بازل II المنشورة على موقع بنك التسويات الدولية تحت عنوان "International convergence of capital measurement .. https://www.bis.org/basel_framework, P86, June 2006, and capital standards "

كما تمت إضافة عدة معايير لتحسين قدرة القطاع المصرفي لمراقبة الأزمات وارتفاع الضغوط المالية كنسبة LCR (Liquidity coverage ratio) ونسبة صافي التمويل المستقر (Net Stable Funding Ratio) وذلك لمتطلبات التحوط من مخاطر السيولة، والنسبة الثالثة هي الرافعة المالية (Leverage Ratio) والتي تقيس نسبة التغطية لكل من الأصول داخل وخارج الميزانية من الشريحة الأولى لرأس المال التي يجب ألا تقل عن 3%. وتعطى بالمعادلة التالية:

$$LR = \frac{\text{Tier 1 Capital}}{\text{Total Assets}} \quad 83$$

ومن التحسينات الأخرى إعادة المصادقية في احتساب الأصول المرجحة بالمخاطر Risk-Weighted Assets وذلك من خلال تعزيز متانة وحساسية المخاطر الائتمانية، على سبيل المثال يعين بازل 2 وزناً ثابتاً للمخاطر لجميع القروض بينما في بازل 3 يتم اعتماد أوزان مخاطر بناءً على نسبة (loan to value) .

ثانياً، معيار التقارير المالية الدولي IFRS 7 لتصنيف مخاطر تعرضات المحفظة الائتمانية:⁸⁴

بالإضافة إلى تعديلات بازل III بعد الازمة المالية العالمية، تم إعادة النظر بالمعايير الموضوعة للحد من المخاطر الائتمانية و كذلك معالجة المحافظ من حيث المخصصات والتقارير المالية التي يعتمد عليها المستثمرون باتخاذ قراراتهم و عليه فإن مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB بتعديل معيار التقارير الدولي للأصول المالية ل يتم إصدار المعيار IFRS 9 المتضمن تقييم الأصول المالية على أساس نهج إعادة التقييم على أساس القيمة العادلة و تقديم معلومات من خلال القوائم المالية عن الخسارة الائتمانية المتوقعة ECL للأدوات المالية.

⁸³ هندي العلي، علي، جلوب محسن، عواطف، (2018)، "مقررات لجنة بازل الثالثة وآثارها على النظام المصرفي العراقي: دراسة تحليلية"، مقال، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 28، الجزء الثاني.

⁸⁴ التعليمات الخاصة بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 ومعيار المحاسبة المالية الإسلامي رقم 30، ملحق قرار رقم (4 / م ن)، مجلس النقد والتسليف، 2019، ص 15 إلى 31، بتصرف.

يتطلب المعيار الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL في ثلاث مراحل مع حدوث تدهور في جودة الائتمان، بالنسبة للمرحلة الأولى يتم التقرير عن خسائر ائتمانية متوقعة لمدة 12 شهراً، وبالنسبة للمرحلتين الثانية والثالثة، "خسائر ائتمانية متوقعة عمر المديونية كاملة. وعليه يتم تبويب التعرضات الائتمانية من خلال نظام تصنيف داخلي يشمل كافة الطرق والأساليب والمعايير لمراقبة جودة الائتمان وتقييم مخاطر المحفظة. وبهدف جعل هذا النظام بنية أساسية لمنهج التصنيف الداخلي (Internal Rating-Based Approach) الذي يمكن استخدامه لاحقاً كبديل عن المنهج المعياري (Standardized Approach) لاحتساب متطلبات رأس المال التنظيمي وفق متطلبات بازل . III

كما يساهم نظام التصنيف الداخلي في رصد وتقدير الزيادة الهامة في المخاطر الائتمانية المرتبطة بالتعرضات الخاضعة لانخفاض القيمة والتي تستوجب حال حدوثها الانتقال من احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى اثنا عشر شهراً إلى احتسابها على مدى العمر المتوقع للتعرض الائتماني وفق المراحل الثلاث:

2-1 . المرحلة الأولى (Stage 1): يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة للتعرضات داخل وخارج الميزانية التي لم تشهد زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ تاريخ الاعتراف الأولي والتي يجب ألا تتدنى مؤشرات النوعية أو الكمية عن الحدود التالية:

1- التزام المتعامل بشروط منح التسهيلات الائتمانية وبسداد الأقساط بالتواريخ المحددة وعلى ألا يمضي على استحقاق أحدها أكثر من ثلاثين يوماً للتعرضات الائتمانية داخل الميزانية والذمم الناتجة عن الحسابات خارج الميزانية.

2- حركة حساب نشطة للجاري مدين، وألا تزيد فترة تجاوز رصيد الحساب الجاري المدين للسقف الممنوح بنسبة 10% أو أكثر عن ثلاثين يوماً.

3- ألا تزيد فترة التأخر عن تجديد عقود التعرضات الائتمانية المتجددة (Revolving) عن مدة ثلاثين يوماً.

4- ألا يتدنى تصنيف المتعامل أو مجموعته المترابطة عن المرحلة الثانية لدى المصارف الأخرى.

2-2 . المرحلة الثانية Stage 2: تتضمن التعرضات الائتمانية داخل وخارج الميزانية التي شهدت زيادة هامة في

المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف الأولي دون أن يتوفر دليل موضوعي على انخفاض قيمتها, حيث يتوجب على المصارف تقييم الزيادة الهامة في المخاطر الائتمانية من خلال مقارنة المخاطر الائتمانية بتاريخ القياس مع مقابلها بتاريخ الاعتراف الأولي, مع الأخذ في الاعتبار كافة المعلومات المتاحة الحالية والمستقبلية. وفي سبيل ذلك يقوم المصرف بتجميع البيانات والمعلومات (النوعية والكمية) ويتم تحويل المعلومات النوعية إلى بيانات كمية ليتم قياس المخاطر بشكل كمي على مستوى كل تعرض, حيث تعتبر زيادة هامة في المخاطر الائتمانية في حال انطباق أحد المؤشرات التالية كحد أدنى:

1- الارتفاع الكبير في التسعير الداخلي للتعرضات الائتمانية نتيجة الارتفاع الهام في المخاطر المرتبطة بها,

وقد يشمل ذلك الزيادة في هامش الفائدة (Credit spread) والمماثلة لتعرضات قائمة من حيث الشروط والطرف المقابل.

2- التغير الهام في شروط منح تعرضات ائتمانية مماثلة لتعرضات قائمة, والتي ستختلف بشكل جوهري فيما إذا تم إعادة منحها. وقد يشمل ذلك زيادة قيمة الضمانات والكفالات أو طلب تغطية أكبر لدخل العملاء أو أية شروط أخرى أكثر تشدداً.

3- التغيرات السلبية الهامة في الظروف الاقتصادية أو المالية أو التجارية والتي من شأنها التأثير سلباً وبشكل هام على قدرة العميل على سداد التزاماته.

4- التغيرات السلبية الهامة في الأنشطة التشغيلية للعميل, والتي من شأنها التأثير سلباً وبشكل هام على قدرة العميل على سداد التزاماته.

5- التغيرات السلبية الهامة في البيئة الاقتصادية أو التشريعية أو التكنولوجية التي يعمل بها العميل، والتي من شأنها التأثير سلباً وبشكل هام على قدرة العميل على سداد التزاماته.

6- الانخفاض الهام في قيمة الضمانات المقدمة من قبل العميل أو جودة الكفالات المقدمة من طرف ثالث (لاسيما في حال كان الطرف الثالث شريكاً أو مساهماً أو شركة أم/حليفة) أو أية مخففات مخاطر أخرى، والتي من شأنها أن تُضعف الحافز الاقتصادي للعميل على سداد التزاماته التعاقدية.

7- عدم الالتزام أو خرق النصوص التعاقدية للتعرض الائتماني، والذي من شأنه أن يُسفر عن تنازلات أو تعديلات في شروط التعرض مثل تقديم إعفاءات أو فترات سماح أو طلب ضمانات أو كفالات إضافية أو أية شروط أخرى.

8- التغيرات السلبية الهامة في الأداء أو السلوك الحالي أو المتوقع للعميل أو العملاء ضمن المجموعة , على سبيل المثال زيادة عدد أو حجم الدفعات التي من المتوقع تأخرها عن موعد الاستحقاق، أو الزيادة الهامة في عدد عملاء البطاقات الائتمانية الذين من المتوقع أن يتجاوزوا الحد الائتماني الممنوح أو أن يقوموا بسداد الحد الأدنى شهرياً.

9- سداد كافة المستحقات على التسهيلات الائتمانية التي سبق وأن صُنفت ضمن المرحلة الثالثة (المعرفة بموجب هذه التعليمات) شريطة ألا تتجاوز مدة تأخرها عن السداد مئة وثمانين يوماً، إلى أن يتم التأكد من التزام العميل بشروط التعرض حيث يمكن بعدها تحسين التصنيف إلى المرحلة الأولى

10- إعادة هيكلة التعرضات الائتمانية المُصنّفة في المرحلة الأولى (Stage 1) إلى أن يتم الالتزام بشروطها، يمكن بعدها إعادة هذه التعرضات إلى المرحلة الأولى. بالإضافة إلى إعادة

جدولة التعرضات الائتمانية المصنفة ضمن المرحلة الثالثة , إلى أن يلتزم العميل بشروطها،
يمكن بعدها نقل هذه التعرضات إلى المرحلة الأولى.

11- تدني تصنيف العميل أو مجموعته المترابطة إلى المرحلة الثالثة لدى المصارف الأخرى.

12- التأخر عن تسديد المستحق من أصل الدين أو فوائده/عوائده لمدة تزيد عن ثلاثين يوماً وفي حال عدم دلالة هذا التأخر على زيادة هامة في المخاطر الائتمانية، يتم تصنيف التعرض الائتماني ضمن (Stage 2) في حال زادت مدة التأخر عن ستين يوماً.

13- التأخر عن سداد قيمة الذمم الناتجة عن الحسابات خارج الميزانية المدفوعة نيابة عن العملاء لمدة تزيد عن ثلاثين يوماً، ولم يقم العملاء بتوثيقها أصولاً كتسهيلات ائتمانية مباشرة بموجب عقود أصولية.

14- ضعف حركة الحساب الجاري مدين، والذي لم يبلغ دورانه مرتين على الأقل خلال السنة أو لم يصل رصيده إلى 10% أو أقل من السقف الممنوح لمرة واحدة خلالها أو تجاوز رصيد الحساب الجاري المدين للسقف الممنوح بنسبة 10% أو أكثر ولمدة تزيد عن ثلاثين يوماً وفي حال عدم دلالة هذا التجاوز على زيادة هامة في المخاطر الائتمانية، يتم تصنيف الحساب الجاري المدين ضمن المرحلة الثانية (Stage 2) في حال زادت مدة التجاوز عن ستين يوماً.

15- التأخر عن تجديد عقود التعرضات الائتمانية المتجددة لمدة تزيد عن ثلاثين يوماً اعتباراً من تاريخ انتهاء عقدها وفي حال عدم دلالة هذا التجاوز على زيادة هامة في المخاطر الائتمانية يتم تصنيف التعرض الائتماني ضمن المرحلة الثانية (Stage 2) في حال زادت مدة التأخر عن ستين يوماً.

16- عدم توفر بيانات مالية مدققة وموقوفة بتاريخ حديث لا يسبق تاريخ قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بأكثر من سنة.

17- ظهور خلل وضعف في إدارة أو أداء الشركة إذا كان العميل شخصاً معنوياً أو حصول خلاف بين الشركاء قد يؤدي إلى احتمال عدم السداد. تعرّض العميل لدعاوى قضائية قد تكبده خسائر مالية تؤثر على سلامة وضعه المالي وقدرته على سداد التزاماته.

3-2 , المرحلة الثالثة Stage 3: تخضع التعرضات المصنفة ضمن هذه المرحلة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على كامل عمر التعرض من تاريخ القياس, وتُعلّق (تُحفظ) الفوائد/العوائد والعمولات المحتسبة على التعرضات المصنفة ضمن هذه الفئة اعتباراً من تاريخ التصنيف وتُعامل معاملة الفوائد المعلّقة وتتضمن هذه المرحلة التعرضات الائتمانية داخل وخارج الميزانية التي تنطبق عليها حالة التعثر والتي تتحقق نتيجة إحدى الحالات التالية:

1- عند مضي تسعين يوم أو أكثر على:

1-1 استحقاق الدين أو أحد أقساطه أو فوائده/عوائده.

2-1 جمود الحساب الجاري المدين لجهة التسديدات اعتباراً من تاريخ آخر عملية إيداع.

3-1 تجاوز السقف الممنوح للحساب الجاري المدين بنسبة 10% منه أو أكثر اعتباراً من تاريخ هذا التجاوز.

4-1 انكشاف الحسابات الجارية تحت الطلب.

5-1 دفع المطالبات الناجمة عن الحسابات خارج الميزانية نيابةً عن العملاء، دون أن يتم سداد هذه الحسابات أو توثيقها كتسهيلات ائتمانية مباشرة أصولاً.

6-1 انقضاء تاريخ تجديد التسهيلات الائتمانية المتجددة (Revolving).

2- عندما تخضع أحد/كافة التعرضات الائتمانية تجاه العميل لإعادة الهيكلة (Restructuring) مرتين متتاليتين دون أن يتم الالتزام بشروطها.

3- عندما يخل العميل بالالتزام بشروط إعادة الجدولة الأصولية (Rescheduling) التي تمّ بموجبها تحسين تصنيفه الائتماني وإخراجه من المرحلة الثالثة.

4- عندما يُخل العميل بالالتزام بشروط التعرّضات التي تمّ تحسين تصنيفها الائتماني وإخراجها من المرحلة الثالثة لدى دفع كامل مستحققاتها التي لم تتجاوز مدة التأخر عن سدادها مئة وثمانون يوماً

5- عند إعلان العميل إفلاسه أو وضعه تحت التصفية.

ثالثاً، القرارات النازمة لتصنيف المحفظة الصادرة من مجلس النقد والتسليف:

مع بداية تأسيس المصارف الخاصة في سورية، صدر عن مجلس النقد والتسليف قرار رقم (597 / م ن / ب 4) عام 2009 الناظم لكيفية تصنيف الديون وتكوين المخصصات اللازمة وذلك استناداً إلى توصيات لجنة بازل I عام 2000. حيث جوهر التصنيف بين ديون منتجة مدرة للعوائد (متدنية المخاطر، عادي، تتطلب اهتمام خاص) وغير منتجة، واستند التصنيف بشكل أساسي على عدد أيام التأخر في السداد حيث يعتبر الدين غير منتج في حال تجاوز مهلة 90 يوم.

في تاريخ 2012/11/13، ونتيجةً لظروف الأزمة وآثارها الاقتصادية صدر عن مجلس النقد والتسليف قرار رقم (902 / م ن / ب 4) والذي تضمن بعض التعديلات على قرار رقم (597 / م ن / ب 4) من ناحية تعديل التصنيف حسب عدد أيام التأخر عن السداد حيث يعتبر الدين غير منتج بعد تجاوز مهلة 180 يوم عن الاستحقاق.

استمر قرار 902/ م ن سارياً حتى صدور قرار رقم (4 / م ن) في شهر شباط من عام 2019 والذي ألزم المصارف السورية بضرورة تطبيق معيار (IFRS) رقم 9 من ناحية تصنيف المحفظة الائتمانية واحتساب المخصصات لكافة التعرضات الائتمانية وذلك بدءاً من 2019/01/01.

الدراسة التطبيقية

نماذج Panel Data:

تعرف Panel Data بأنها بيانات تجمع بين بعدين، البعد الأول يمثل الأثر الفردي ونرمز له بـ i والبعد الثاني هو البعد الزمني ونرمز له بـ T ، أي أنها مجموعة المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة من الأفراد في عدة فترات من الزمن، ومنه شرط الحصول على Panel Data هو أن يكون $(T \geq 2)$ ، وعندئذ يكون لدينا $i \times T$ مشاهدة كلية. يمكن أن تكون Panel Data متزنة (balanced panel) (عدد المشاهدات المقطعية يساوي عدد الفترات الزمنية) أو غير متزنة (unbalanced panel) (عدد المشاهدات المقطعية لا يساوي عدد الفترات الزمنية). كما يمكن أن تكون Panel Data قصيرة (عدد الفترات الزمنية أصغر من عدد المقاطع) أو طويلة (عدد المقاطع أصغر من عدد الفترات الزمنية).

عينة البحث:

تشمل عينة البحث جميع المصارف الخاصة العاملة في سورية والتي بلغ عددها 14 مصرفاً، ولكن من دون البنك الوطني الإسلامي الذي تأخر تأسيسه إلى عام 2021، أي في نهاية فترة البحث، وتفاصيل مصارف عينة البحث هي كالتالي:

اسم المصرف	معلومات عامة
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	تم تأسيسه بتاريخ 4 كانون الأول 2003 برأسمال 1,500,000,000 ل.س. وبلغ رأس ماله 8,400,000,000 ل.س. حتى نهاية عام 2022
بنك بيمو السعودي الفرنسي	تم تأسيسه بتاريخ 29 كانون الأول 2003 برأسمال 1,500,000,000 ل.س. وبلغ رأس ماله 10,000,000,000 ل.س. حتى نهاية عام 2022

بنك سوريا والمهجر	تم تأسيسه بتاريخ 7 كانون الثاني 2004 برأسمال 1,500,000,000 ل.س ويبلغ رأس ماله 8,640,000,000 ل.س حتى نهاية عام 2022
البنك العربي	تم تأسيسه بتاريخ 24 آذار 2005 برأسمال 1,500,000,000 ل.س ويبلغ رأس ماله 5,050,000,000 ل.س حتى نهاية عام 2022
بنك الائتمان الأهلي "عودة سابقاً"	تم تأسيسه بتاريخ 30 آب 2005 برأسمال 2,500,000,000 ل.س ويبلغ رأس ماله 6,001,466,800 ل.س وذلك حتى نهاية عام 2022
بنك بيبيلوس	تم تأسيسه بتاريخ 26 تشرين الثاني 2005 برأسمال 2,000,000,000 ل.س ويبلغ رأس ماله 6,120,000,000 ل.س وذلك حتى نهاية عام 2022 تم تعديل اسم البنك ليصبح "بنك شهباء" وذلك في نهاية عام 2024
بنك سوريا والخليج	تم تأسيسه بتاريخ 21 تشرين الثاني 2006 برأسمال 1,500,000,000 ل.س ويبلغ رأس ماله 10,000,000,000 ل.س وذلك حتى نهاية عام 2022
بنك الشام	تم تأسيسه بتاريخ 24 كانون الأول 2007 برأسمال 5,000,000,000 ل.س ويبلغ رأس ماله 10,000,000,000 ل.س وذلك حتى نهاية عام 2022
بنك سوريا الدولي الإسلامي	تم تأسيسه بتاريخ 9 نيسان 2007 برأسمال 5,000,000,000 ل.س ويبلغ رأس ماله 15,000,000,000 ل.س وذلك حتى نهاية عام 2022
بنك الأردن سوريا	تم تأسيسه بتاريخ 27 أيار 2007 برأسمال 1,500,000,000 ل.س ويبلغ رأس ماله 3,000,000,000 ل.س وذلك حتى نهاية عام 2022
بنك الشرق	تم تأسيسه بتاريخ 10 نيسان 2008 برأسمال 2,500,000,000 ل.س ويبلغ رأس ماله 5,156,250,000 ل.س وذلك حتى نهاية عام 2022

فرنسبنك	تم تأسيسه بتاريخ 13 تموز 2008 برأسمال 1,750,000,000 ل.س ويبلغ رأس ماله 5,250,000,000 ل.س وذلك حتى نهاية عام 2022
بنك قطر الوطني	تم تأسيسه بتاريخ 30 أيلول 2009 برأسمال 5,000,000,000 ل.س ويبلغ رأس ماله 18,150,000,000 ل.س وذلك حتى نهاية عام 2022
بنك البركة	تم تأسيسه بتاريخ 29 كانون الأول 2009 برأسمال 2,500,000,000 ل.س ويبلغ رأس ماله 30,000,000,000 ل.س وذلك حتى نهاية عام 2022

أولاً. الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة:

1-1 الخصائص الإحصائية:

يوضح الجدول التالي أهم المؤشرات الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة:

جدول رقم (4): الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة:

	Q_L	HHI_C	HHI_D	CN_B
Mean	0.230885	0.132792	0.124016	15.70089
Median	0.190313	0.112476	0.115156	13.00000
Maximum	0.885201	0.236903	0.198415	39.00000
Minimum	4.29E-05	0.086278	0.102110	1.000000
Std. Dev.	0.214043	0.048036	0.024712	9.567077
Skewness	1.115213	0.813310	1.794363	0.648769
Kurtosis	3.685380	2.258570	5.662735	2.684580
Jarque-Bera	50.81579	29.82574	186.3784	16.64223
Probability	0.000000	0.000000	0.000000	0.000243
Observations	224	224	224	224

المصدر: إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي E-views

نلاحظ من الجدول ما يلي:

1-1-1 جودة المحفظة الائتمانية Q_L: حقق البنك العربي أقل جودة للمحفظة الائتمانية بنسبة 88.5% عام

2021، بينما كانت أعلى جودة محفظة ائتماني في بنك الأردن عام 2009 بنسبة 0.0043%، وبمتوسط جودة للمحفظة الائتمانية للقطاع المصرفي 23.09% خلال فترة الدراسة، وانحراف معياري قدره 21.4% وهو انحراف يدل على تشتت جودة محفظة كل بنك عن المتوسط المحتسب للمصارف الداخلة في الدراسة ويرجع ذلك لطبيعة عمل ونشاط كل مصرف من حيث كفاءة إدارة مخاطر المحفظة وتحصيل الديون المتعثرة.

2-1-1 مقياس هيرفندال هيرشمان للمنافسة المصرفية حسب التسهيلات الممنوحة HHI-C: بلغت أعلى نسبة

لمقياس هيرفندال هيرشمان للمنافسة المصرفية حسب التسهيلات الممنوحة 0.24 عام 2020، وبلغت أقل نسبة للمقياس 0.086 عام 2016 ، ويظهر الجدول أن متوسط المقياس خلال الفترة المدروسة هو 0.133 وبالتالي فإنه حسب المتوسط خلال سنوات الدراسة أن طبيعة المنافسة بين المصارف هي منافسة احتكارية، نظراً إلى أنها تتفاوت بين 0.1 إلى 0.18، علماً إنه عند العودة إلى المؤشر المحتسب سنوياً كانت تتراوح قيمته بين 10% إلى 17% منذ 2007 حتى 2018 وذلك يشير إلى حالة المنافسة السائدة حينها هي منافسة تامة، ومن ثم بدأ المؤشر بالارتفاع عن 0.18 منذ عام 2019 حتى نهاية فترة الدراسة. كما يشير الانحراف المعياري إنه بقدر 0.048 وهو انحراف صغير يدل على عدم وجود اختلاف في استراتيجية المصارف للتسهيلات الممنوحة.

3-1-1 مقياس هيرفندال هيرشمان للمنافسة المصرفية حسب الودائع HHI-D: بلغت أعلى نسبة لمقياس

هيرفندال هيرشمان للمنافسة المصرفية حسب الودائع 0.198 عام 2007، وبلغت أقل نسبة للمقياس 0.102 عام 2012 ويظهر الجدول أن متوسط المقياس خلال الفترة المدروسة هو 0.124 وبالتالي فإنه حسب المتوسط خلال سنوات الدراسة أن طبيعة المنافسة بين المصارف هي منافسة احتكارية، نظراً إلى أنها تتفاوت بين 0.1 إلى 0.18 ، وهذا يعزز ما توصلنا إليه من خلال مؤشر HHI-C.

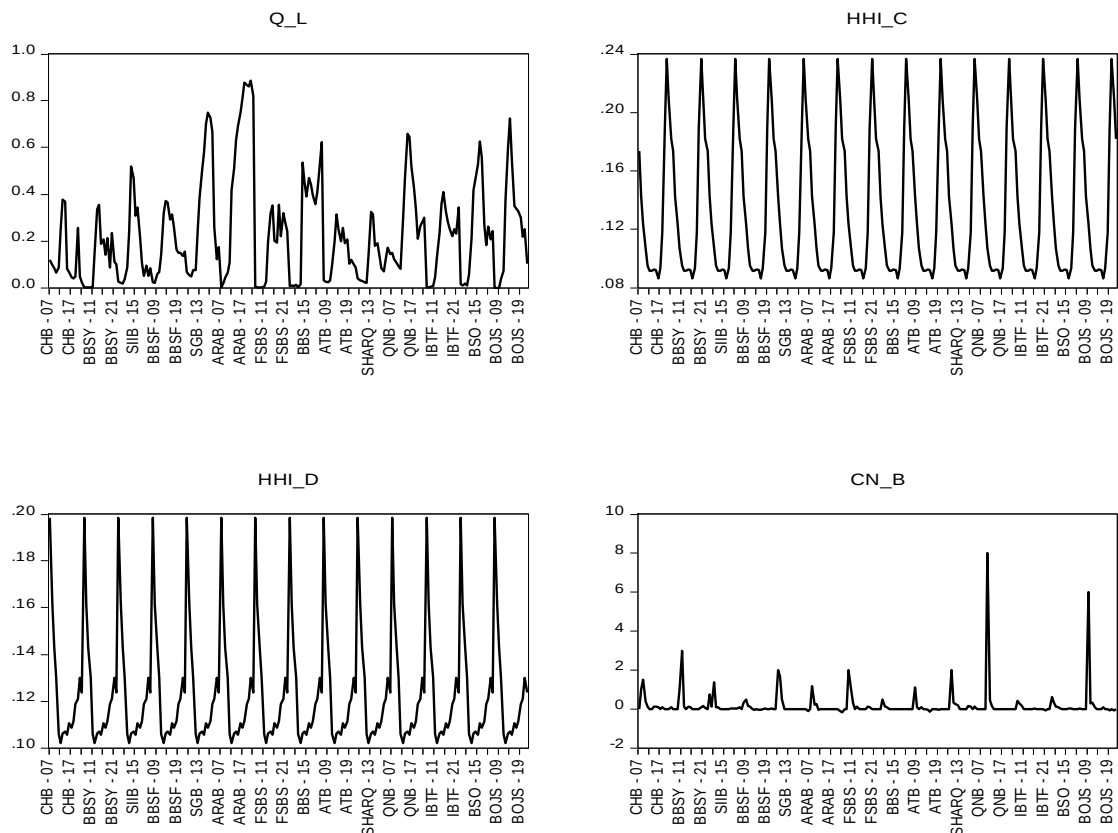
كما تبين أن الانحراف المعياري قدره 0.025 وهو انحراف صغير يدل على عدم وجود اختلاف في استراتيجية المصارف للودائع.

4-1-1 عدد فروع المصارف CN-B: حاز مصرف بيمو على أكبر عدد من الفروع عامي 2011 و2012 حيث بلغ 39 فرع، بينما كان أقل عدد من الفروع هو فرع واحد وهو في معظم المصارف عام 2007 بدايات تأسيس المصارف الخاصة في سورية، وبمتوسط عدد فروع للمصارف الخاصة التقليدية والإسلامية 16 فرع تقريباً خلال الفترة المدروسة، وانحراف معياري قدره 0.096 وهو انحراف يدل على وجود اختلافات في عدد الفروع التابعة لكل مصرف خلال سنوات الدراسة، من جهة أخرى، كانت أكبر زيادة في عدد فروع المصارف هي 11 فرع في مصرف سورية الدولي الإسلامي عام 2010 حيث ازدادت من 8 فروع إلى 19 فرع، بينما كان أكبر انخفاض في عدد الفروع في البنك العربي حيث انخفض عدد الفروع في عام 2022 من 17 فرع إلى 14 فرع، أي بمقدار ثلاثة فروع، كذلك انخفضت عدد فروع بنك الائتمان الأهلي بمقدار ثلاثة فروع عام 2015 من 22 فرع إلى 19 فرع.

2-1 اختبار الاستقرار:

تم إجراء اختبار (Unit Roots) لسلاسل البيانات لدراسة الاستقرار عند مستوى الفرق الأول.

الشكل رقم (4) رسم بياني لتطور متغيرات الدراسة زمنياً خلال الفترة الزمنية 2007-2022:



شكل رقم (5)،المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (E-views)

بإجراء اختبار جذر الوحدة لـ Panel Data (Panel Unit root tests) على سلاسل متغيرات الدراسة نحصل

على الجدول رقم (5) التالي:

Panel unit root test: Levin, Lin & Chu t		
Sample: 2007 2022		
Exogenous variables: Individual effects		
User-specified lags: 1		
Total (balanced) observations: 196		
Cross-sections included: 14		
Series	Statistic	Prob.*
Q-L	-3.20024	0.0007
HHI-C	-4.22621	0.0000
HHI-D	-6.89982	0.0000
CN-B	-25.1366	0.0000

جدول رقم (5) المصدر: إعداد الباحثة باستخدام البرنامج الإحصائي (E-views)

يتضح من الجدول رقم (5) أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية الاختبار لجميع متغيرات الدراسة أصغر من مستوى المعنوية 0.05، لذلك لا نستطيع أن نقبل فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأن بيانات سلاسل جميع هذه المتغيرات مستقرة عند المستوى.

3-1 العلاقة الارتباطية بين الوحدات المقطعية:

يشير وجود ارتباط بين الوحدات المقطعية للمتغير التابع إلى أن وجود مشكلة لدى أحد المصارف والذي بدوره يؤدي إلى انتقال هذه المشكلة إلى باقي المصارف، يوضح الجدول رقم (6) اختبار الارتباط بين الوحدات المقطعية للمتغير التابع جودة المحفظة الائتمانية:

Cross-Section Dependence Test		
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)		
Sample: 2007-2022		
Periods included: 16		
Cross-sections included: 14		
Total panel observations: 224		
Note: non-zero cross-section means detected in data		
Cross-section means were removed during computation of correlations		
Series	Q-L	
Test	Statistic	Prob.
Breusch-Pagan LM	743.4195	0.0000
Pesaran scaled LM	48.36055	0.0000
Bias-corrected scaled LM	47.89388	0.0000
Pesaran CD	25.96135	0.0000

جدول رقم (6) المصدر: إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (E-views)

نلاحظ من الجدول رقم (6) أنه يوجد ارتباط بين المصارف المدروسة بالنسبة للمتغير التابع جودة المحفظة الائتمانية، حيث أن القيمة الاحتمالية المقابلة لجميع الاختبارات أصغر من 0.05، وهذا يشير إلى أن حدوث تراجع في الجودة المصرفية في أحد المصرف فإنه سينتقل أثرها التراجعي إلى المصارف الأخرى، أي في حال حصول تعثر لمعامل

لقاء تعرض ائتماني معين وتم تصنيفه كدين غير منتج، فسوف يتم تصنيف التعرض الائتماني العائد له لدى المصارف الأخرى كدين غير منتج أيضاً.

4-1 العلاقة الارتباطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة:

يوضح الجدول رقم (7) معاملات الارتباط بين متغيرات التابعة والمستقلة:

Correlation Analysis				
Sample: 2007 2022				
Included observations: 224				
Correlation				
t-Statistic	Q-L	HHI-C	HHI-D	CN-B
Probability				
	1.000000	-0.141193	-0.450871	-0.225716
Q-L	-----	-2.125017	-7.526235	-3.452187
	-----	0.0347	0.0000	0.0007
		1	0.425384	-0.079691
HHI-C		-----	7.003311	-1.191154
		-----	0.0000	0.2349
			1.000000	0.125316
HHI-D			-----	1.881999
			-----	0.0611
				1.000000
CN-B				-----

المصدر: إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (E-views)

نلاحظ من الجدول رقم (7) ما يلي:

1-4-1 العلاقة الارتباطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة الثلاثة: نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة

لإحصائية الاختبار أصغر من مستوى المعنوية الإحصائية 0.05 وبالتالي لا نستطيع أن نقبل فرضية

العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية إحصائية

0.05 وهي عكسية بين كل من المتغيرات المستقلة HHI-C, HHI-D, CN-B وجودة المحفظة الائتمانية

.Q-L

أي أن زيادة الحصة السوقية من خلال مؤشر هيرفندال هيرشمان وزيادة عدد الفروع تؤثر سلباً على جودة المحفظة الائتمانية.

2-4-1 العلاقة الارتباطية بين المتغيرين المستقلين HHI_C و HHI_D : نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية الاختبار أصغر من مستوى المعنوية الإحصائية 0.05 وبالتالي لا نستطيع أن نقبل فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية إحصائية 0.05 وهي طردية بين المتغير المستقل HHI_C والمتغير المستقل HHI_D وبالتالي يُفضل عدم وضع المتغيرين في نموذج واحد لتجنب مشكلة الارتباط بين المتغيرات المستقلة.

3-4-1 العلاقة الارتباطية بين المتغير المستقل CN_B والمتغيرين المستقلين HHI_C و HHI_D : نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية الاختبار أكبر من مستوى المعنوية الإحصائية 0.05 وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بأنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية إحصائية 0.05 بين المتغير المستقل CN_B والمتغيرين المستقلين (HHI_C) و (HHI_D) .

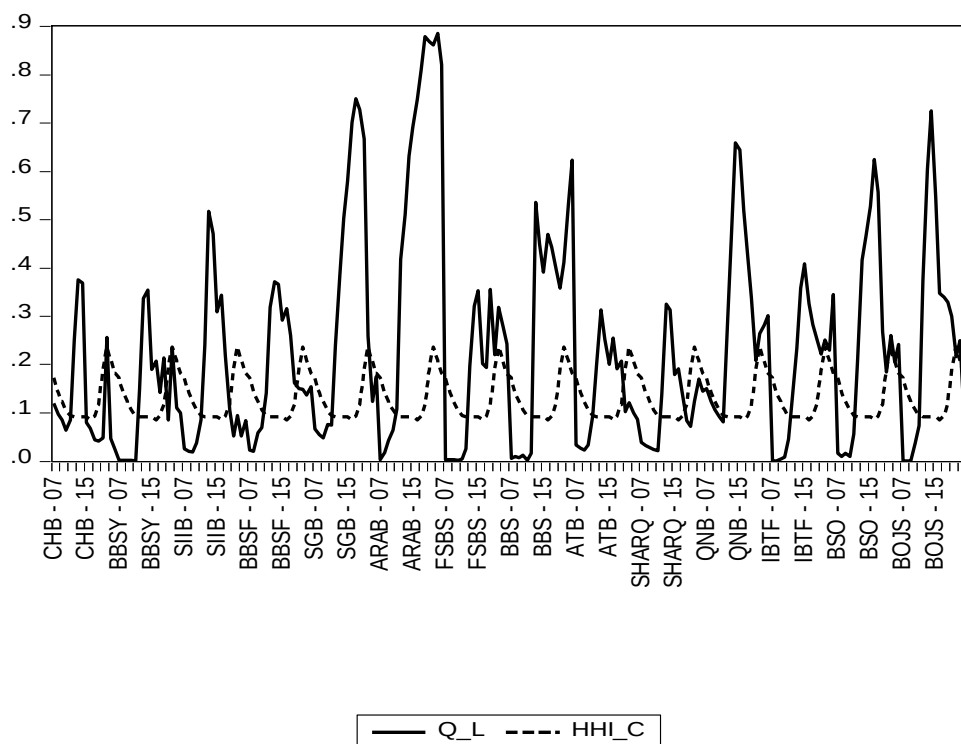
ثانياً، اختبار الفرضيات:

1-2 دراسة أثر مقياس المنافسة HHI_C هيرفندال هيرشمان للتسهيلات الممنوحة على جودة المحفظة الائتمانية:

الفرضية العدم: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر هيرفندال هيرشمان للتسهيلات الممنوحة على نسبة التعثر.

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر هيرفندال هيرشمان للتسهيلات الممنوحة على نسبة التعثر.

الشكل رقم (5) علاقة متغيري النموذج ببعضهما:



الشكل رقم (6) المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (E-views)

1-1-2 نموذج Panel المجمع:

يوضح الجدول رقم (8) نتائج تقدير نموذج Panel المجمع لأثر مقياس المنافسة HHI-C (التسهيلات الممنوحة)

في متغير جودة المحفظة الائتمانية:

Dependent Variable: Q_L				
Method: Pooled Least Squares				
Sample: 2007 2022				
Included observations: 16				
Cross-sections included: 14				
Total pool (balanced) observations: 224				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
HHI_C	1.465792	0.112344	13.04736	0.0000
R-squared	-0.229898	Mean dependent var		0.230885
Adjusted R-squared	-0.229898	S.D. dependent var		0.214043
S.E. of regression	0.237375	Akaike info criterion		-0.033894
Sum squared resid	12.56539	Schwarz criterion		-0.018664
Log likelihood	4.796159	Hannan-Quinn criter.		-0.027746
Durbin-Watson stat	0.234849			

المصدر : إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (E-views)

2-1-2 نموذج (Panel) للتأثيرات الثابتة:

يوضح الجدول رقم (9) نتائج تقدير نموذج Panel للتأثيرات الثابتة لأثر مقياس المنافسة HHI-C (التسهيلات

الممنوحة) في متغير جودة المحفظة الائتمانية:

Dependent Variable: Q_L				
Method: Pooled Least Squares				
Sample: 2007 2022				
Included observations: 16				
Cross-sections included: 14				
Total pool (balanced) observations: 224				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.314429	0.037214	8.449296	0.0000
HHI_C	-0.629137	0.263597	-2.386742	0.0179
Fixed Effects (Cross)				
CHB—C	-0.102237			
BBSY—C	-0.097575			
SIIB—C	-0.063255			
BBSF—C	-0.043941			
SGB—C	0.108697			
ARAB—C	0.291865			
FSBS—C	-0.060455			
BBS—C	0.060511			
ATB—C	-0.090746			
SHARQ—C	-0.104110			
QNB—C	0.079747			
IBTF—C	-0.036918			
BSO—C	0.023813			
BOJS—C	0.034603			
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.268600	Mean dependent var	0.230885	
Adjusted R-squared	0.219607	S.D. dependent var	0.214043	
S.E. of regression	0.189085	Akaike info criterion	-0.428620	
Sum squared resid	7.472428	Schwarz criterion	-0.200162	
Log likelihood	63.00549	Hannan-Quinn criter.	-0.336403	
F-statistic	5.482390	Durbin-Watson stat	0.320692	
Prob(F-statistic)	0.000000			

جدول رقم (9) المصدر : إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (E-views)

3-1-2 نموذج Panel للتأثيرات العشوائية:

يوضح الجدول رقم (10) نتائج تقدير نموذج Panel للتأثيرات العشوائية لأثر مقياس المنافسة HHI-C (التسهيلات

الممنوحة) في متغير جودة المحفظة الائتمانية:

Dependent Variable: Q_L				
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)				
Sample: 2007 2022				
Included observations: 16				
Cross-sections included: 14				
Total pool (balanced) observations: 224				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.314429	0.045800	6.865209	0.0000
HHI_C	-0.629137	0.263597	-2.386742	0.0178
Random Effects (Cross)				
CHB—C	-0.083532			
BBSY—C	-0.079723			
SIIB—C	-0.051682			
BBSF—C	-0.035902			
SGB—C	0.088810			
ARAB—C	0.238467			
FSBS—C	-0.049395			
BBS—C	0.049441			
ATB—C	-0.074144			
SHARQ--C	-0.085063			
QNB—C	0.065157			
IBTF—C	-0.030164			
BSO—C	0.019457			
BOJS—C	0.028272			
Effects Specification				
		S.D.	Rho	
Cross-section random		0.099897	0.2182	
Idiosyncratic random		0.189085	0.7818	
Weighted Statistics				

R-squared	0.025018	Mean dependent var	0.098756
Adjusted R-squared	0.020626	S.D. dependent var	0.191066
S.E. of regression	0.189085	Sum squared resid	7.937220
F-statistic	5.696535	Durbin-Watson stat	0.301913
Prob(F-statistic)	0.017837		
Unweighted Statistics			
R-squared	0.019935	Mean dependent var	0.230885
Sum squared resid	10.01294	Durbin-Watson stat	0.239325

الجدول رقم (10) المصدر: إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (E-views)

4-1-2 المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية:

تم إجراء اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، وتم الحصول على الجدول رقم (11) التالي:

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Pool: BANK			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.000000	1	1.0000

الجدول رقم (11) المصدر: إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (E-views)

نلاحظ من الجدول أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية الاختبار أكبر من 0.05 أي أننا نقبل فرضية عدم القائلة بأن النموذج المناسب هو نموذج التأثيرات العشوائية.

يظهر النموذج المختار من خلال إحصائية t معنوية متغير المنافسة HHI-C (التسهيلات الممنوحة) عند مستوى معنوية 0.05، وأنه يوجد أثر عكسي للمتغير المستقل HHI-C على جودة المحفظة الائتمانية، ونلاحظ أنه بلغت المرونة الجزئية لمتغير HHI-C بالنسبة لجودة المحفظة الائتمانية 0.63- وهذا يعني أن ارتفاع مقياس المنافسة HHI-C بنسبة 1% سيؤدي إلى تراجع جودة المحفظة الائتمانية بنسبة 0.63% في الأجل الطويل، ونلاحظ بالنسبة للمصارف الداخلة في الدراسة وبافتراض ثبات المتغيرات الداخلة في النموذج أن بنك الشرق يعتبر أفضل مصرف

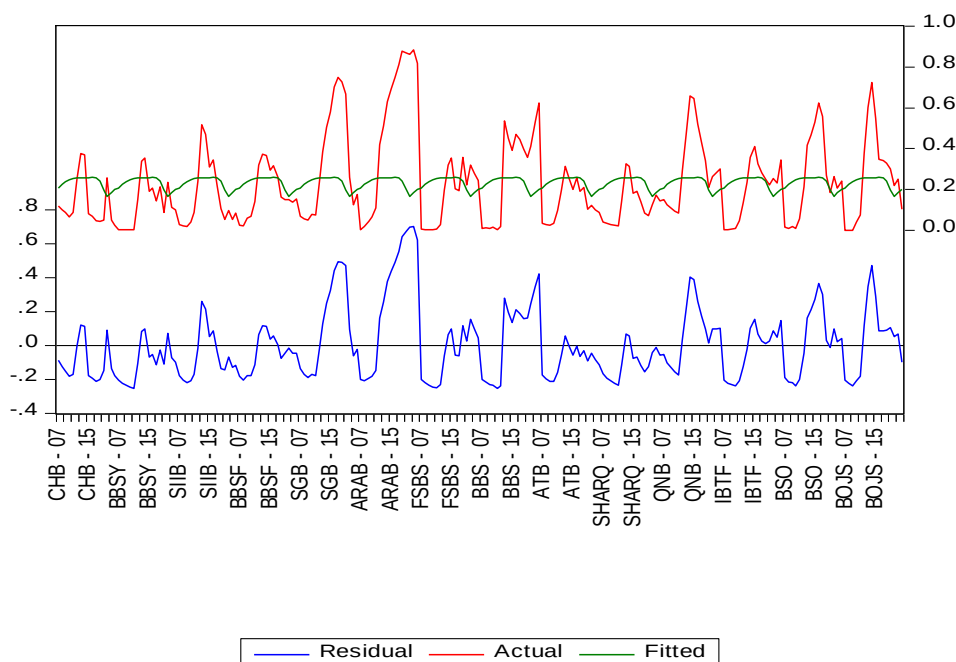
بالنسبة لجودة المحفظة الائتمانية ويأتي البنك العربي بالمرتبة الأخيرة؛ وبهذه النتيجة نكون قد أجبنا على فرضيتنا الأولى حيث تبين أنه يوجد أثر معنوي للمنافسة "التمثل بمقياس HHI-C للتسهيلات الممنوحة" في جودة المحفظة الائتمانية عند مستوى معنوية 0.05 في الأجل الطويل.

أي أن ارتفاع الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية بنسبة 1% سيؤدي إلى انخفاض جودة المحفظة الائتمانية بنسبة 0.63% ، وبالتالي عند توجه المنافسة بين المصارف إلى الاحتكار وزيادة الحصة السوقية سيؤدي إلى تحمل المحفظة الائتمانية مخاطر أعلى.

2-1-5 اختبار معنوية البواقي:

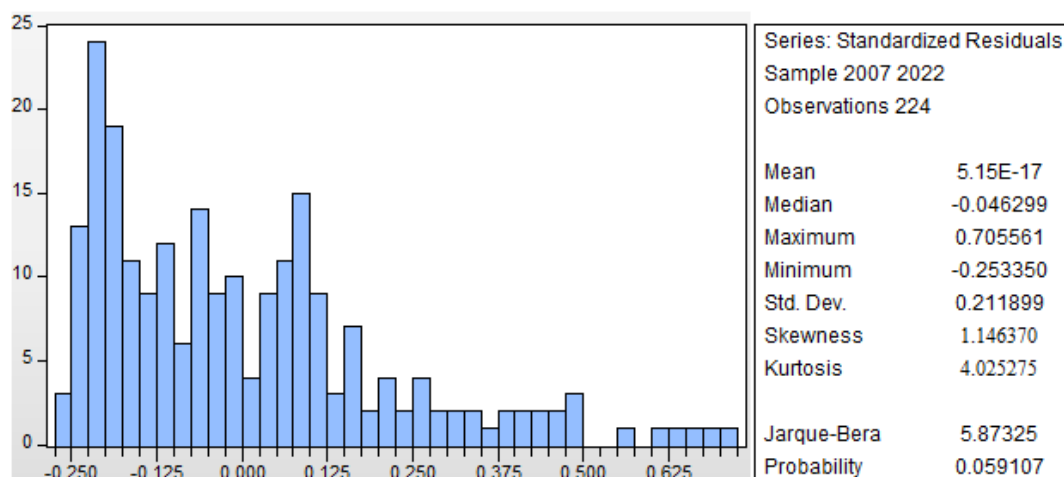
شكل رقم (6) يوضح رسماً بيانياً لاتجاه بواقي انحدار النموذج زمنياً، كما نلاحظ من الشكل رقم (7) أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار (Jarque - Bera) أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بأن بواقي النموذج تتوزع طبيعياً.

شكل رقم (6) بواقي انحدار النموذج زمنياً



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (E-views)

الشكل رقم (7) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (E-views)

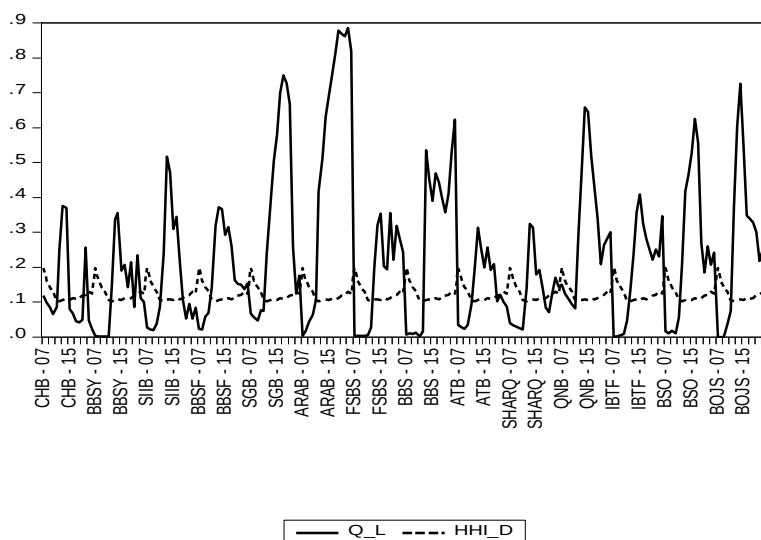
تبين لنا من نتيجة الاختبارات السابقة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر هيرفندال هيرشمان ونسبة التعثر وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

2-2 دراسة أثر مقياس المنافسة HHI-D هيرفندال هيرشمان للودائع في جودة المحفظة الائتمانية:

الفرضية العدم: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر هيرفندال هيرشمان للودائع على نسبة التعثر.

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر هيرفندال هيرشمان للودائع على نسبة التعثر.

الشكل رقم (8) علاقة متغيري النموذج ببعضهما:



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (E-views)

1-2-2 نموذج Panel المجمع:

يوضح الجدول رقم (12) نتائج تقدير نموذج Panel المجمع لأثر مقياس المنافسة HHI-D (الودائع) في متغير

جودة المحفظة الائتمانية:

Dependent Variable: Q_L				
Method: Pooled Least Squares				
Sample: 2007 2022				
Included observations: 16				
Cross-sections included: 14				
Total pool (balanced) observations: 224				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
HHI_D	1.642438	0.125090	13.13002	0.0000
R-squared	-0.223167	Mean dependent var		0.230885
Adjusted R-squared	-0.223167	S.D. dependent var		0.214043
S.E. of regression	0.236725	Akaike info criterion		-0.039382
Sum squared resid	12.49662	Schwarz criterion		-0.024151
Log likelihood	5.410770	Hannan-Quinn criter.		-0.033234
Durbin-Watson stat	0.205015			

المصدر: إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (E-views)

2-2-2 نموذج Panel للتأثيرات الثابتة:

يوضح الجدول رقم (13) نتائج تقدير نموذج Panel للتأثيرات الثابتة لأثر مقياس المنافسة HHI-C (الودائع) في

متغير جودة المحفظة الائتمانية:

Dependent Variable: Q_L				
Method: Pooled Least Squares				
Sample: 2007 2022				
Included observations: 16				
Cross-sections included: 14				
Total pool (balanced) observations: 224				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.715192	0.056082	12.75254	0.0000
HHI_D	-3.905196	0.443537	-8.804673	0.0000
Fixed Effects (Cross)				
CHB--C	-0.102237			
BBSY--C	-0.097575			
SIIB--C	-0.063255			
BBSF--C	-0.043941			
SGB--C	0.108697			
ARAB--C	0.291865			
FSBS--C	-0.060455			
BBS--C	0.060511			
ATB--C	-0.090746			
SHARQ--C	-0.104110			
QNB--C	0.079747			
IBTF--C	-0.036918			
BSO--C	0.023813			
BOJS--C	0.034603			
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.451948	Mean dependent var	0.230885	
Adjusted R-squared	0.415237	S.D. dependent var	0.214043	
S.E. of regression	0.163678	Akaike info criterion	-0.717211	
Sum squared resid	5.599231	Schwarz criterion	-0.488753	

Log likelihood	95.32764	Hannan-Quinn criter.	-0.624994
F-statistic	12.31078	Durbin-Watson stat	0.520174
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (E-views)

3-2-2 نموذج Panel للتأثيرات العشوائية:

يوضح الجدول رقم (14) نتائج تقدير نموذج Panel للتأثيرات العشوائية لأثر مقياس المنافسة HHI-C (الودائع)

في متغير جودة المحفظة الائتمانية:

Dependent Variable: Q_L				
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)				
Sample: 2007 2022				
Included observations: 16				
Cross-sections included: 14				
Total pool (balanced) observations: 224				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.715192	0.062434	11.45509	0.0000
HHI_D	-3.905196	0.443537	-8.804673	0.0000
Random Effects (Cross)				
CHB—C	-0.088221			
BBSY—C	-0.084198			
SIIB—C	-0.054583			
BBSF—C	-0.037917			
SGB—C	0.093795			
ARAB—C	0.251853			
FSBS—C	-0.052167			
BBS—C	0.052216			
ATB—C	-0.078306			
SHARQ—C	-0.089838			
QNB—C	0.068815			
IBTF—C	-0.031857			
BSO—C	0.020549			
BOJS—C	0.029859			

Effects Specification			
		S.D.	Rho
Cross-section random		0.102663	0.2823
Idiosyncratic random		0.163678	0.7177
Weighted Statistics			
R-squared	0.258820	Mean dependent var	0.085486
Adjusted R-squared	0.255481	S.D. dependent var	0.189694
S.E. of regression	0.163678	Sum squared resid	5.947509
F-statistic	77.52226	Durbin-Watson stat	0.489713
Prob(F-statistic)	0.000000		
Unweighted Statistics			
R-squared	0.203283	Mean dependent var	0.230885
Sum squared resid	8.139747	Durbin-Watson stat	0.357821

جدول رقم (14) المصدر: إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (E-views)

4-2-2 المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية:

تم إجراء اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، وتم الحصول على الجدول رقم (15) التالي:

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Pool: BANK			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.000000	1	1.0000

جدول رقم (15) المصدر: إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (E-views)

نلاحظ من الجدول أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية الاختبار أكبر من 0.05 أي أننا نقبل فرضية عدم القائلة بأن النموذج المناسب هو نموذج التأثيرات العشوائية.

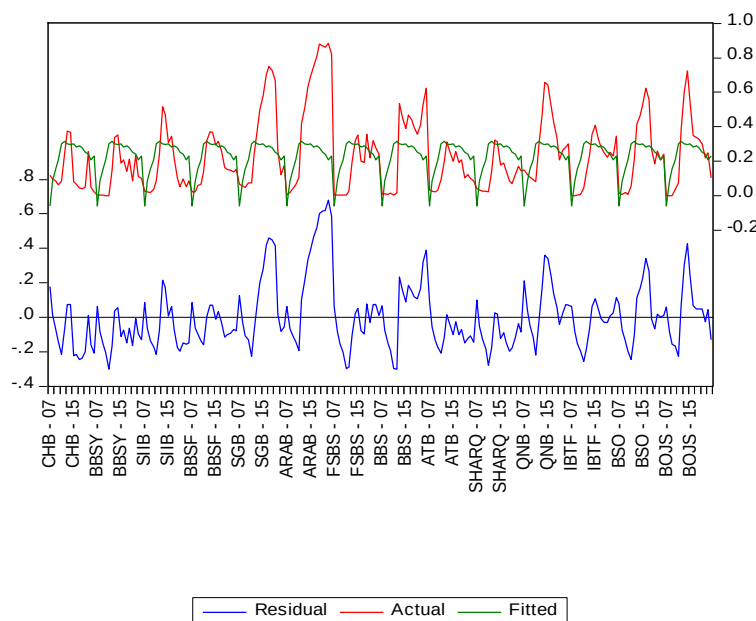
يظهر النموذج المختار من خلال إحصائية t معنوية متغير المنافسة HHI-D (الودائع) عند مستوى معنوية 0.05، وأنه يوجد أثر عكسي للمتغير المستقل HHI-D على جودة المحفظة الائتمانية، ونلاحظ أنه بلغ معامل الانحدار

لمتغير HHI-D بالنسبة لجودة المحفظة الائتمانية 3.91- وهذا يعني أن ارتفاع مقياس المنافسة HHI-D بنسبة 1% سيؤدي إلى تراجع جودة المحفظة الائتمانية بنسبة 3.91% في الأجل الطويل، ونلاحظ بالنسبة للمصارف الداخلة في الدراسة وبافتراض ثبات المتغيرات الداخلة في النموذج أن بنك الشرق يعتبر أفضل مصرف بالنسبة لجودة المحفظة الائتمانية ويأتي البنك العربي بالمرتبة الأخيرة؛ وبهذه النتيجة نكون قد أجابنا على فرضيتنا الثانية حيث تبين أنه يوجد أثر معنوي للمنافسة المتمثل بمقياس HHI-D للودائع في جودة المحفظة الائتمانية عند مستوى معنوية 0.05 في الأجل الطويل.

أي أن ارتفاع الحصة السوقية لودائع المتعاملين بنسبة 1% سيؤدي إلى انخفاض جودة المحفظة الائتمانية بنسبة 3.91% ، وبالتالي عند توجه المنافسة بين المصارف إلى الاحتكار وزيادة الحصة السوقية سيؤدي إلى تحمل المحفظة الائتمانية مخاطر أعلى.

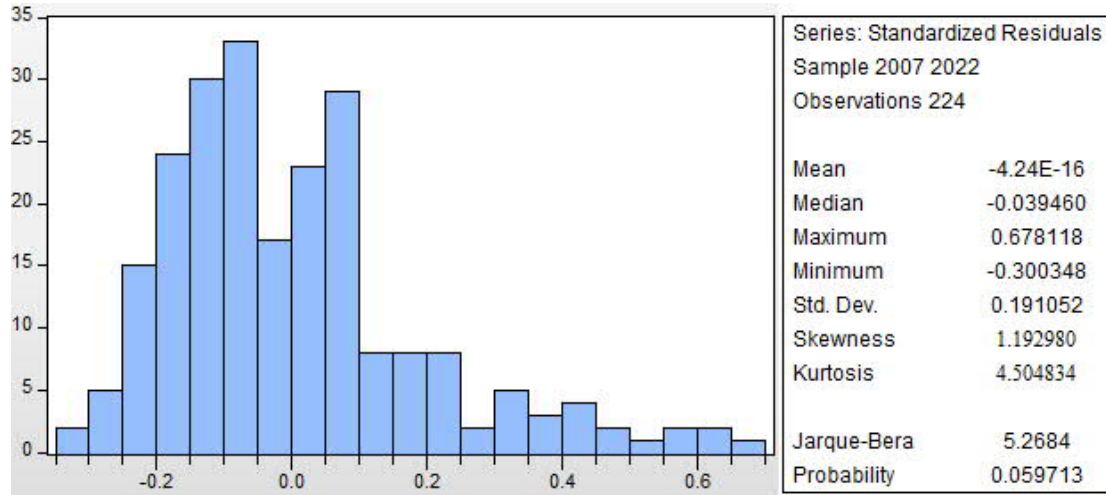
1-1-2 اختبار معنوية البواقي:

شكل رقم (9) يوضح رسماً بيانياً لاتجاه بواقي انحدار النموذج زمنياً



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (E-views)

الشكل رقم (10) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج:



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (E-views)

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار jarque-bera أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بأن بواقي النموذج تتوزع طبيعياً.

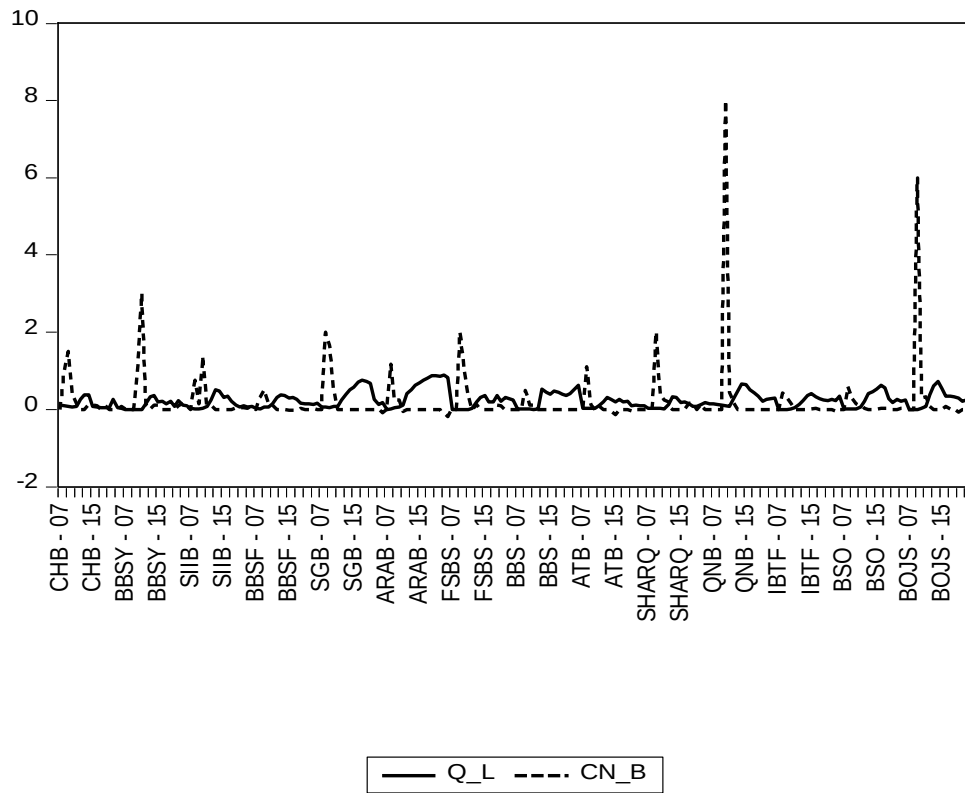
تبين لنا من نتيجة الاختبارات السابقة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر هيرفندال هيرشمان ونسبة التعثر وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

3-2 دراسة أثر عدد فروع المصارف في جودة المحفظة الائتمانية:

الفرضية العدم: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل النمو لعدد الفروع على نسبة التعثر.

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل النمو لعدد الفروع على نسبة التعثر.

الشكل رقم (11) علاقة متغيري النموذج ببعضهما:



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (E-views)

2-3-1 نموذج Panel المجمع:

يوضح الجدول رقم (16) نتائج تقدير نموذج Panel المجمع لأثر عدد الفروع المصرفية في متغير جودة المحفظة

الائتمانية:

جدول رقم (16)

Dependent Variable: Q_L				
Method: Pooled Least Squares				
Sample: 2007 2022				
Included observations: 16				
Cross-sections included: 14				
Total pool (balanced) observations: 224				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CN_B	0.016246	0.026954	0.602737	0.5473
R-squared	-1.172438	Mean dependent var		0.231719
Adjusted R-squared	-1.172438	S.D. dependent var		0.214159
S.E. of regression	0.315653	Akaike info criterion		0.536127
Sum squared resid	22.11935	Schwarz criterion		0.551406
Log likelihood	-58.77814	Hannan-Quinn criter.		0.542295
Durbin-Watson stat	0.114195			

المصدر: إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (E-views)

1-1-2 نموذج Panel للتأثيرات الثابتة:

يوضح الجدول رقم (17) نتائج تقدير نموذج Panel للتأثيرات الثابتة لأثر عدد الفروع المصرفية في متغير جودة

المحفظة الائتمانية:

جدول رقم (17)

Dependent Variable: Q_L				
Method: Pooled Least Squares				
Sample: 2007 2022				
Included observations: 16				
Cross-sections included: 14				
Total pool (balanced) observations: 224				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.244929	0.012827	19.09497	0.0000
CN_B	-0.066352	0.016627	-3.990487	0.0001
Fixed Effects (Cross)				
CHB—C	-0.094970			
BBSY—C	-0.092273			
SIIB—C	-0.066077			
BBSF—C	-0.053137			
SGB—C	0.111932			
ARAB—C	0.284652			
FSBS—C	-0.059282			
BBS—C	0.049416			
ATB—C	-0.099351			
SHARQ—C	-0.104810			
QNB—C	0.101360			
IBTF—C	-0.047164			
BSO—C	0.015095			
BOJS—C	0.048673			
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.300395	Mean dependent var	0.231719	
Adjusted R-squared	0.253306	S.D. dependent var	0.214159	
S.E. of regression	0.185058	Akaike info criterion	-0.471402	
Sum squared resid	7.123249	Schwarz criterion	-0.242220	
Log likelihood	67.56128	Hannan-Quinn criter.	-0.378882	
F-statistic	6.379316	Durbin-Watson stat	0.470775	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (E-views)

1-1-2 نموذج Panel للتأثيرات العشوائية:

يوضح الجدول رقم (18) نتائج تقدير نموذج Panel للتأثيرات العشوائية لأثر عدد الفروع المصرفية في متغير جودة

المحفظة الائتمانية:

Dependent Variable: Q_L				
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)				
Sample: 2007 2022				
Included observations: 16				
Cross-sections included: 14				
Total pool (balanced) observations: 224				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.244460	0.030794	7.938615	0.0000
CN_B	-0.065760	0.016579	-3.966483	0.0001
Random Effects (Cross)				
CHB—C	-0.078340			
BBSY—C	-0.076963			
SIIB—C	-0.054983			
BBSF—C	-0.044107			
SGB—C	0.093925			
ARAB—C	0.238530			
FSBS—C	-0.049327			
BBS—C	0.041720			
ATB—C	-0.082782			
SHARQ—C	-0.087409			
QNB—C	0.084942			
IBTF—C	-0.039102			
BSO—C	0.012984			
BOJS--C	0.040911			
Effects Specification				
		S.D.	Rho	
Cross-section random		0.104749	0.2427	
Idiosyncratic random		0.185058	0.7573	
Weighted Statistics				

R-squared	0.066682	Mean dependent var	0.093718
Adjusted R-squared	0.062459	S.D. dependent var	0.190744
S.E. of regression	0.184726	Sum squared resid	7.541303
F-statistic	15.78963	Durbin-Watson stat	0.442286
Prob(F-statistic)	0.000096		
Unweighted Statistics			
R-squared	0.049605	Mean dependent var	0.231719
Sum squared resid	9.676742	Durbin-Watson stat	0.344683

المصدر: إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (E-views)

2-3-4 المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية:

تم إجراء اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، وتم الحصول على الجدول رقم (19) التالي:

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Pool: BANK			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.217371	1	0.6411

المصدر: إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (E-views)

نلاحظ من الجدول أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية الاختبار أكبر من 0.05 أي أننا نقبل فرضية عدم القائلة بأن النموذج المناسب هو نموذج التأثيرات العشوائية.

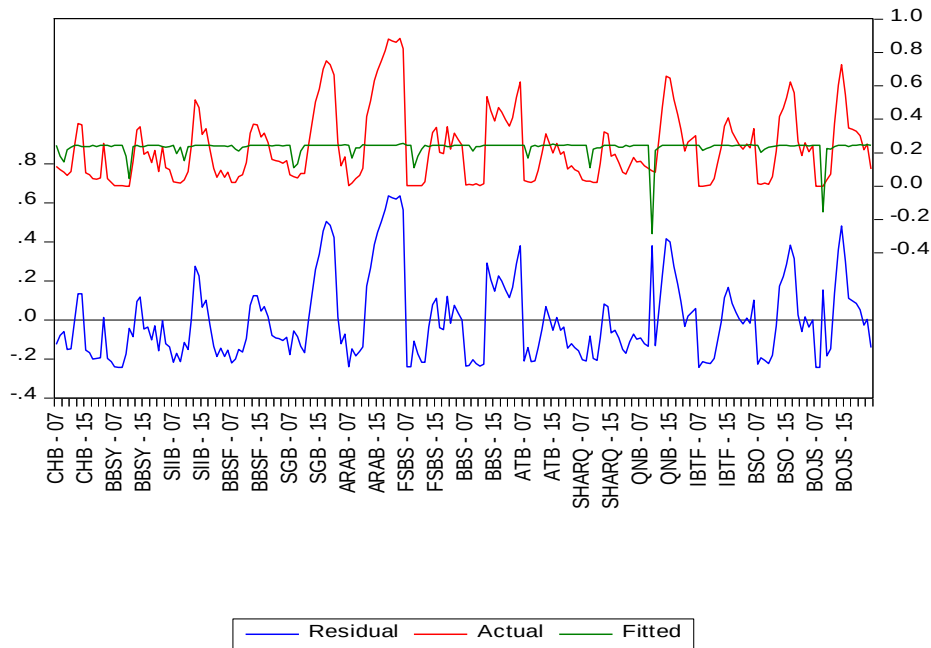
يظهر النموذج المختار من خلال إحصائية t معنوية متغير عدد الفروع المصرفية عند مستوى معنوية 0.05، وأنه يوجد أثر عكسي لعدد الفروع المصرفية على جودة المحفظة الائتمانية، ونلاحظ أنه بلغ معامل الانحدار لمتغير عدد الفروع المصرفية بالنسبة لجودة المحفظة الائتمانية -0.066 وهذا يعني أن ازدياد عدد الفروع المصرفية بنسبة 1% سيؤدي إلى تراجع جودة المحفظة الائتمانية بنسبة 0.066% في الأجل الطويل، ونلاحظ بالنسبة للمصارف الداخلة في الدراسة وبافتراض ثبات المتغيرات الداخلة في النموذج أن بنك الشرق يعتبر أفضل مصرف بالنسبة لجودة المحفظة

الائتمانية ويأتي البنك العربي بالمرتبة الأخيرة؛ وبهذه النتيجة نكون قد أجبنا على فرضيتنا الثالثة حيث تبين أنه يوجد أثر معنوي لعدد الفروع المصرفية في جودة المحفظة الائتمانية عند مستوى معنوية 0.05 في الأجل الطويل.

أي أن ارتفاع الحصة السوقية من خلال الانتشار الجغرافي بنسبة 1% سيؤدي إلى انخفاض جودة المحفظة الائتمانية بنسبة 0.066%، وبالتالي عند توجه المنافسة بين المصارف إلى الاحتكار وزيادة الحصة السوقية سيؤدي إلى تحمل المحفظة الائتمانية مخاطر أعلى

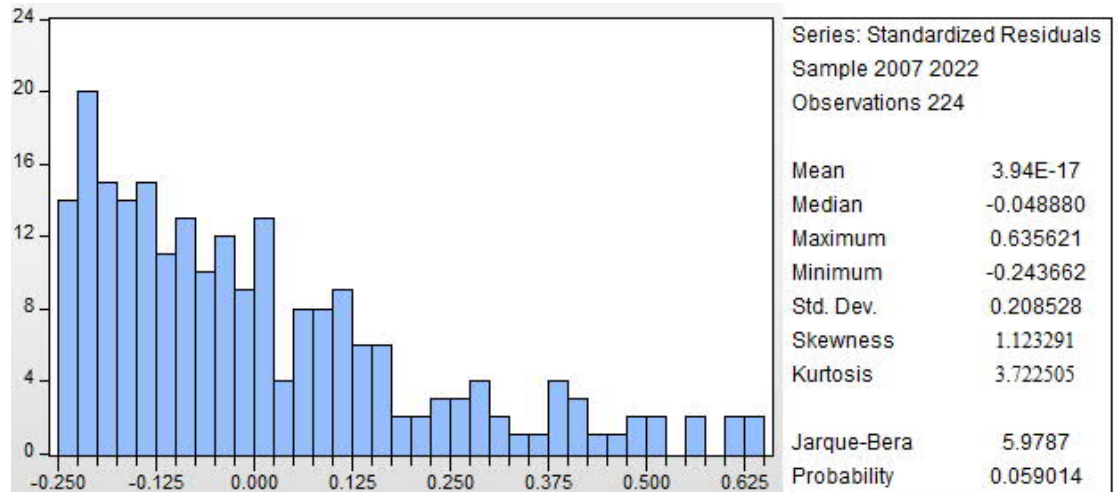
5-3-2 اختبار معنوية البواقي:

شكل رقم (12) يوضح رسماً بيانياً لاتجاه بواقي انحدار النموذج زمنياً



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (E-views)

الشكل رقم (13) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج:



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (E-views)

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار jarque-bera أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بأن بواقي النموذج تتوزع طبيعياً.

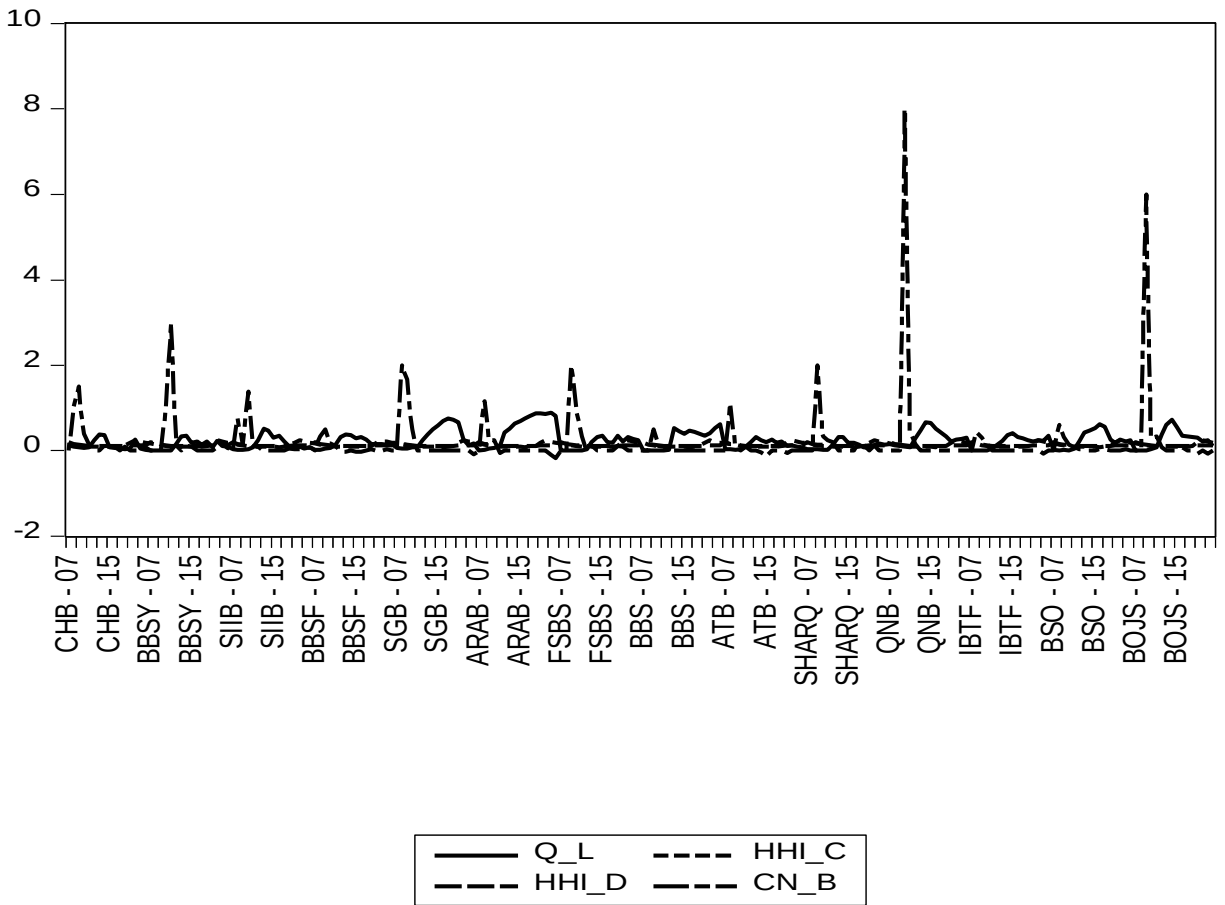
تبين لنا من نتيجة الاختبارات السابقة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل النمو لعدد الفروع ونسبة التعثر وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

4-2 دراسة أثر مقاييس المنافسة HHI-C و HHID و CN-B في جودة المحفظة الائتمانية:

الفرضية العدم: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المنافسة المصرفية المقاسة بمعدل نمو عدد الفروع ومؤشر هيرفندال هيرشمان لكل من التسهيلات الممنوحة والودائع على جودة المحفظة الائتمانية المقاسة بنسبة التعثر.

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المنافسة المصرفية المقاسة بمعدل نمو عدد الفروع ومؤشر هيرفندال هيرشمان لكل من التسهيلات الممنوحة والودائع على جودة المحفظة الائتمانية المقاسة بنسبة التعثر.

الشكل رقم (14) علاقة متغيرات النموذج ببعضها:



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (E-views)

2-4-1 نموذج Panel المجمع:

يوضح الجدول رقم (20) نتائج تقدير نموذج Panel المجمع لأثر مقاييس المنافسة الثلاث في متغير جودة المحفظة

الائتمانية:

جدول رقم (20)

Dependent Variable: Q_L				
Method: Pooled Least Squares				
Sample: 2007 2022				
Included observations: 16				
Cross-sections included: 14				
Total pool (balanced) observations: 224				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
HHI_C	0.546859	0.359219	1.522356	0.1294
HHI_D	1.159750	0.407514	2.845917	0.0048
CN-B	-0.055735	0.020874	-2.670059	0.0081
R-squared	-0.167502	Mean dependent var		0.231719
Adjusted R-squared	-0.178115	S.D. dependent var		0.214159
S.E. of regression	0.232450	Akaike info criterion		-0.066920
Sum squared resid	11.88728	Schwarz criterion		-0.021084
Log likelihood	10.46157	Hannan-Quinn criter.		-0.048416
Durbin-Watson stat	0.281815			

المصدر: إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (E-views)

2-4-2 نموذج Panel للتأثيرات الثابتة:

يوضح الجدول التالي رقم (21) نتائج تقدير نموذج Panel للتأثيرات الثابتة لأثر مقاييس المنافسة الثلاث في متغير

جودة المحفظة الائتمانية:

Dependent Variable: Q_L				
Method: Pooled Least Squares				
Sample: 2007 2022				
Included observations: 16				
Cross-sections included: 14				
Total pool (balanced) observations: 224				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.700592	0.055399	12.64635	0.0000
HHI_C	0.141418	0.248961	0.568033	0.5706
HHI_D	-3.850652	0.485947	-7.924009	0.0000
CN-B	-0.049572	0.014625	-3.389532	0.0008
Fixed Effects (Cross)				
CHB—C	-0.092270			
BBSY—C	-0.094065			
SIIB—C	-0.065815			
BBSF—C	-0.051263			
SGB—C	0.110662			
ARAB—C	0.286025			
FSBS—C	-0.060030			
BBS—C	0.051770			
ATB—C	-0.097626			
SHARQ—C	-0.105084			
QNB—C	0.095443			
IBTF—C	-0.045025			
BSO—C	0.016849			
BOJS—C	0.044663			
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.483954	Mean dependent var	0.231719	
Adjusted R-squared	0.443873	S.D. dependent var	0.214159	
S.E. of regression	0.159707	Akaike info criterion	-0.757785	
Sum squared resid	5.254283	Schwarz criterion	-0.498045	
Log likelihood	101.4930	Hannan-Quinn criter.	-0.652930	
F-statistic	12.07432	Durbin-Watson stat	0.630327	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (E-views)

3-4-2 نموذج Panel للتأثيرات العشوائية:

يوضح الجدول رقم (22) نتائج تقدير نموذج Panel للتأثيرات العشوائية لأثر مقاييس المنافسة الثلاث في متغير

جودة المحفظة الائتمانية:

Dependent Variable: Q_L				
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)				
Sample: 2007 2022				
Included observations: 16				
Cross-sections included: 14				
Total pool (balanced) observations: 224				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.700491	0.062521	11.20414	0.0000
HHI_C	0.141627	0.248947	0.568904	0.5700
HHI_D	-3.853569	0.485914	-7.930559	0.0000
CN-B	-0.049195	0.014593	-3.371242	0.0009
Random Effects (Cross)				
CHB--C	-0.080306			
BBSY--C	-0.082546			
SIIB--C	-0.057629			
BBSF--C	-0.044783			
SGB--C	0.097744			
ARAB--C	0.252218			
FSBS--C	-0.052555			
BBS--C	0.045957			
ATB--C	-0.085612			
SHARQ--C	-0.092219			
QNB--C	0.084251			
IBTF--C	-0.039284			
BSO--C	0.015193			
BOJS--C	0.039572			
Effects Specification				
		S.D.	Rho	
Cross-section random		0.108423	0.3155	

Idiosyncratic random	0.159707	0.6845	
Weighted Statistics			
R-squared	0.302701	Mean dependent var	0.080163
Adjusted R-squared	0.293149	S.D. dependent var	0.189444
S.E. of regression	0.159297	Sum squared resid	5.557254
F-statistic	31.68970	Durbin-Watson stat	0.594682
Prob(F-statistic)	0.000000		
Unweighted Statistics			
R-squared	0.235506	Mean dependent var	0.231719
Sum squared resid	7.783929	Durbin-Watson stat	0.424567

المصدر: إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (E-views)

2-4-4 المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية:

تم إجراء اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، وتم الحصول على الجدول رقم (23) التالي:

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Pool: BANK			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.878327	3	0.8307

المصدر: إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي (E-views)

نلاحظ من الجدول أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية الاختبار أكبر من 0.05 أي أننا نقبل فرضية عدم القائلة بأن النموذج المناسب هو نموذج التأثيرات العشوائية.

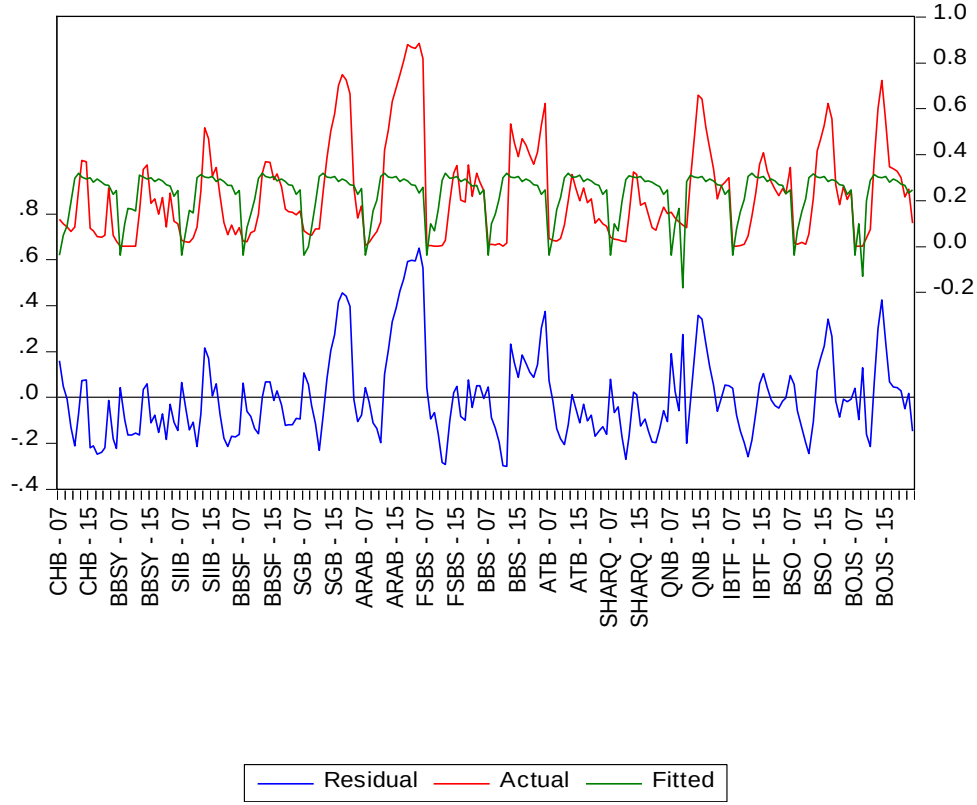
يظهر النموذج المختار من خلال إحصائية t عدم معنوية متغير المنافسة HHI-C (التسهيلات الممنوحة) عند مستوى معنوية 0.05، كما يظهر معنوية متغير المنافسة HHI-D (الودائع) ومتغير عدد الفروع المصرفية وأنه يوجد أثر عكسي لكل منهما على جودة المحفظة الائتمانية، ونلاحظ أنه بلغ معامل الانحدار لكلا المتغيرين بالنسبة لجودة المحفظة الائتمانية -3.85، -0.05 على الترتيب، وهذا يعني أن ارتفاع مقياس المنافسة HHI-D بنسبة

1% سيؤدي إلى تراجع جودة المحفظة الائتمانية بنسبة 3.85% في الأجل الطويل، وأن ازدياد عدد الفروع المصرفية بنسبة 1% سيؤدي إلى تراجع جودة المحفظة الائتمانية بنسبة 0.05% في الأجل الطويل، ونلاحظ بالنسبة للمصارف الداخلة في الدراسة وبافتراض ثبات المتغيرات الداخلة في النموذج أن بنك الشرق يعتبر أفضل مصرف بالنسبة لجودة المحفظة الائتمانية ويأتي البنك العربي بالمرتبة الأخيرة؛ وبهذه النتيجة نكون قد أجبنا على فرضيات الدراسة حيث تبين أنه لا يوجد أثر معنوي للمنافسة "المتمثل بمقياس HHI-C للتسهيلات الممنوحة" في جودة المحفظة الائتمانية عند مستوى معنوية 0.05 في الأجل الطويل، بينما يوجد أثر معنوي لكل من مقياس المنافسة HHI-D للودائع وعدد الفروع المصرفية في جودة المحفظة الائتمانية عند مستوى معنوية 0.05 في الأجل الطويل.

ولكن وحسب ما تبين معنا عند دراسة العلاقة الارتباطية بين المتغيرين المستقلين HHI_C و HHI_D وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية إحصائية 0.05 وهي طردية بين المتغير المستقل HHI-C والمتغير المستقل HHI_D وبالتالي يُفضل عدم وضع المتغيرين في نموذج واحد لتجنب مشكلة الارتباط بين المتغيرات المستقلة.

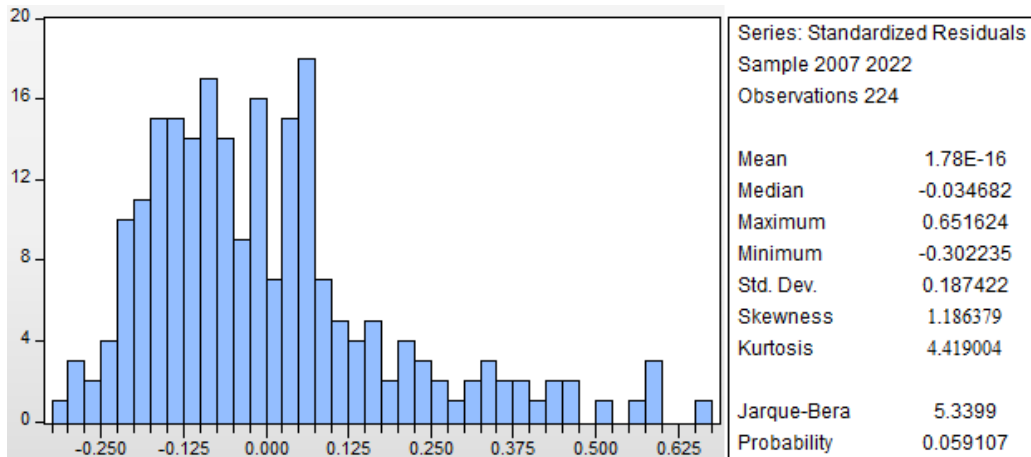
5-4-2 اختبار معنوية البواقي:

شكل رقم (15) يوضح رسماً بيانياً لاتجاه بواقي انحدار النموذج زمنياً



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (E-views)

الشكل رقم (16) يبين نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (E-views)

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار jarque - bera أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل فرضية عدم القائلة بأن بواقي النموذج تتوزع طبيعياً.

ثالثاً، نتائج البحث:

1- توجد فرضيتان للمنافسة المصرفية وعلاقتها بالاستقرار والمخاطر المالية، الأولى فرضية المنافسة – الهشاشة والتي نشأت في ثمانينات القرن المنصرم والتي تفترض أن زياد المنافسة في القطاع المصرفي سيؤدي إلى تحمل مزيد من المخاطر وتراجع امتيازات المصارف الكبرى وقيمتها السوقية، أما الفرضية الثانية "المنافسة -الاستقرار" والتي جاءت كرد على الفرضية الأولى وذلك بعد عدة دراسات أثبتت إنه كلما ازدادت المنافسة في القطاع المصرفي ساهم بتحقيق المزيد من الاستقرار في المنظومة والاقتصاد. وعليه أصبحت الدراسات والأبحاث المتمحورة في هذا المجال تبين أي من الفرضيتين تتحقق لديها.

2- تبين لنا من الفصل الثاني أهمية المحفظة الائتمانية ودورها الجوهرى في نشاط البنك، وعليه فأن ارتفاع حالات التعثر في التسهيلات الممنوحة يعتبر مؤشر هام وهو الذي حصل خلال العقد السابق في القطاع المصرفي السوري، وعليه تم إعداد هذا البحث للوقوف على أحد مسبباته من خلال الدراسة التطبيقية.

3- في الدراسة التطبيقية، أظهرت دراسة العلاقة الارتباطية بين الوحدات المقطعية بالنسبة للمتغير التابع "جودة المحفظة الائتمانية" أنه يوجد ارتباط مقطعي بين المصارف الخاصة الداخلة في الدراسة، أي أن حدوث تغير في جودة المحفظة الائتمانية لدى أحد هذه المصارف فإن جودة المحفظة الائتمانية لدى المصارف الأخرى ستتغير .

وهذا يفسر إنه في حال تم تصنيف مديونية متعامل على أنها في المرحلة الثالثة أو غير منتج، تقوم المصارف الأخرى بتصنيفه كذلك وذلك عملاً بقرارات مجلس النقد والتسليف.

4- دراسة العلاقة الارتباطية بين المتغيرين المستقلين HHI-C و HHI-D وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية إحصائية 0.05 وهي طردية بين المتغير المستقل HHI-C والمتغير المستقل HHI-D , وبالتالي يُفضل عدم وضع المتغيرين في نموذج واحد لتجنب مشكلة الارتباط بين المتغيرات المستقلة.

5- أظهرت دراسة العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة أنه توجد علاقة ارتباط معنوية وعكسية بين المتغيرات المستقلة HHI-C, HHI-D, CN-B والمتغير التابع جودة المحفظة الائتمانية Q-L, وعليه فإن زيادة الحصة السوقية سيؤدي إلى انخفاض نسبة التعثر والتي تم استخدامها كمؤشر لجودة المحفظة الائتمانية, أي عند ارتفاع الحصة السوقية وبالتالي تتخفض حالة المنافسة التامة وتزداد حالة المنافسة الاحتكارية. وعليه عند انخفاض المنافسة التامة أدى إلى تحمل مخاطر ائتمانية أقل وتحسن جودة المحفظة, وعليه فإنه تنطبق فرضية الهاشاشة على القطاع المصرفي السوري خلال سنوات الدراسة.

6- أظهر اختبار Hausman أن النموذج المناسب لدراسة أثر مقياس المنافسة HHI-C في جودة المحفظة الائتمانية هو نموذج التأثيرات العشوائية، والذي أظهر أنه يوجد أثر معنوي وعكسي لمقياس المنافسة HHI-C في جودة المحفظة الائتمانية عند مستوى معنوية 0.05 في الأجل الطويل، وهذا يؤكد إنه لتحقيق حصة سوقية أعلى من خلال التسهيلات الائتمانية الممنوحة يؤدي إلى تحمل مخاطر أعلى وبالتالي انخفاض المنافسة أدت إلى تحسن جودة المحفظة المقاسة بنسبة التعثر. وهذا بدوره يعزز أن فرضية الهاشاشة تنطبق على القطاع المصرفي السوري.

7- أظهر اختبار Hausman أن النموذج المناسب لدراسة أثر مقياس المنافسة HHI-D في جودة المحفظة الائتمانية هو نموذج التأثيرات العشوائية، والذي أظهر أنه يوجد أثر معنوي وعكسي لمقياس المنافسة HHI-D في جودة المحفظة الائتمانية عند مستوى معنوية 0.05 في الأجل الطويل، وهذا يؤكد إنه عند تحقيق حصة سوقية أعلى من خلال استقطاب مصادر الأموال يؤدي إلى تحمل مخاطر أقل وبالتالي انخفاض المنافسة أدت إلى تحسن جودة المحفظة المقاسة بنسبة التعثر. وهذا بدوره يعزز أن فرضية الهاشاشة تنطبق على القطاع المصرفي السوري.

8- أظهر اختبار Hausman أن النموذج المناسب لدراسة أثر مقياس المنافسة عدد الفروع المصرفية CN-B في جودة المحفظة الائتمانية هو نموذج التأثيرات العشوائية، والذي أظهر أنه يوجد أثر معنوي وعكسي لعدد الفروع المصرفية CN-B في جودة المحفظة الائتمانية عند مستوى معنوية 0.05 في الأجل الطويل، أي عند تحقيق انتشار جغرافي أكثر لتحقيق حصة سوقية أعلى سيؤدي إلى تحمل مخاطر أقل وبالتالي تحسن جودة المحفظة المقاسة بنسبة التعثر. وهذا بدوره يعزز أن فرضية الهشاشة تنطبق على القطاع المصرفي السوري.

9- أظهر اختبار Hausman أن النموذج المناسب لدراسة أثر مقاييس المنافسة HHI-C, HHI-D, CN-B معاً في جودة المحفظة الائتمانية هو نموذج التأثيرات العشوائية، والذي أظهر أنه يوجد أثر معنوي وعكسي لكل من مقياس المنافسة HHI-D وعدد الفروع المصرفية في جودة المحفظة الائتمانية، بينما لا يوجد أثر معنوي لمقياس المنافسة HHI-C عند مستوى معنوية 0.05 في الأجل الطويل، ولكن حسب دراسة العلاقة الارتباطية بين المتغيرين HHI-C و HHI-D التي أظهرت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بالتالي يُفضل عدم وضع المتغيرين في نموذج واحد.

10- أظهر اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنماذج الأربعة أنها تتبع التوزيع الطبيعي أي أن النماذج الأربعة مقبولة إحصائياً.

رابعاً. التوصيات:

1- في مجال المنافسة ونظراً إلى أن وسطي المؤشر خلال سنوات الدراسة بين أن طبيعة المنافسة في القطاع المصرفي هو منافسة احتكارية. على الرغم إنه بالعودة لكل سنة على حدى فأن القطاع المصرفي كان يتمتع بمنافسة تامة حتى 2018، وعليه فأن الممارسات الحاصلة منذ عام 2019 أدت إلى الوصول إلى منافسة احتكارية. وقد تكون هذه الممارسات إما بسياسات ائتمانية خاصة ببعض المصارف كإحجامها عن منح التسهيلات أو الحالة المعاكسة قدرة بعض المصارف من استغلال نفوذها لكسب حصص سوقية وبهجم

أكبر. وقد تكون بعض القرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف أو عدم كفاية الرقابة على أنشطة المصارف أثرت بشكل سلبي على المنافسة. وعليه وبناءً على نتائج البحث لدينا توصي الباحثة بإصدار السلطة النقدية تعليمات وتوجيهات تتضمن تحديد سقف للمنع الائتماني لإجمالي المحفظة وعلى مستوى الأنشطة وخصوصاً للمصارف ذات السياسة التوسعية، بالإضافة إلى توجيه المصارف المتحفظة في حصتها السوقية بالتوسع في عمليات المنح الائتماني، وذلك لتنشيط حالة المنافسة بين المصارف.

2- توصي الباحثة إلى اعتماد سياسة منافسة من قبل السلطة النقدية تهدف إلى منع وصول القطاع المصرفي إلى حالة الاحتكار وتخفيف تأثير الحصة السوقية، كتعزيز دور المصارف ذات الحجم الصغير في منح التسهيلات وزيادة القيود والضوابط للمصارف ذات الحجم الكبير والتي تنمو حجم المحفظة لديها بشكل متزايد. تشجيع المتعاملين بالتعامل مع عدة مصارف حسب الاحتياجات المالية وألا يتم حصرها بمصرف واحد أو تقييد المصارف بنوع معين من الخدمات المالية وألا يتم حصرها بمصرف واحد، مما يساهم من زيادة العرض المتاح من الاحتياجات التمويلية وتخفيف تأثير الحصة السوقية.

3- يعتبر انتشار وعدد المصارف العاملة في سوريا منخفض نسبةً لحجم الاقتصاد وعدد السكان، وعليه توصي الباحثة على حث السلطة النقدية على ترخيص فتح فروع جديدة لمصارف قائمة أو مصارف جديدة بشكل مدروس بما يلبي الحاجات التمويلية والخدمات المالية ويساهم في زيادة المنافسة.

4- بهدف تعزيز دور إدارة المخاطر بالتزامن مع ازدياد المنافسة، بما يحقق حالة من الاستقرار لدى القطاع المصرفي وكما أشرنا إنه بعض من تعديلات بازل III تدعيم رأس المال التنظيمي لمواجهة المخاطر. وعليه توصي الباحثة بضرورة بدء السلطة النقدية بتطبيق تعليمات بازل III مما يساهم بالكشف المبكر عن المخاطر واتخاذ الإجراءات الاحترازية اللازمة لها.

- 5- فيما يخص جودة المحفظة الائتمانية, توصي الباحثة على تعزيز دور السلطة النقدية في مراقبة أنشطة المصارف بشكل دوري بناءً على المؤشرات المحتسبة والتحقق من قيام إدارة المخاطر بإعدادها كافة الدراسات والاختبارات اللازمة بما يضمن الاستقرار المالي للمصرف وبالتالي القطاع المصرفي ككل بالنتيجة.
- 6- كما نوصي على ضرورة تطبيق المصارف العاملة الاختبارات اللازمة للمحفظة للتنبؤ بمخاطر المحفظة حسب الأساليب المشروحة في الإطار النظري وضرورة تعزيز السلطة النقدية لدور إدارة المخاطر وزيادة صلاحياته بشكل أكبر, كضرورة استيفاء توصية مدير المخاطر قبل الموافقة على منح التسهيل الائتماني (Credit Approval) للتحقق من الجدارة الائتمانية وعدم التساهل بشروط المنح وتجنب تحمل مخاطر الاختيار السلبي.
- 7- ضرورة تحقق السلطة النقدية من عدم وجود تجاوز في منح التسهيلات الائتمانية للمجموعات المترابطة مما يخفف من حالة الاحتكار والمخاطر الائتمانية, حسب قرار 395, من خلال المتابعات المكثفة للملفات الائتمانية وجولات التدقيق الميدانية.

المراجع العلمية

I. المراجع باللغة العربية:

أطروحات:

- 1- أبو كمال, ميرفت, (2007) , "الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل II دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين", رسالة ماجستير, كلية التجارة, الجامعة الإسلامية, غزة, فلسطين.
- 2- الجميلي, طه, (2014) , "أثر تدريب الموارد البشرية بتحقيق الميزة التنافسية في المصارف العراقية دراسة ميدانية في المصارف العراقية غير الحكومية", أطروحة دكتوراة, كلية الاقتصاد, جامعة دمشق, دمشق, سوريا.
- 3- الخطيب, بسمة, (2014) , "دور الصيرفة الإلكترونية في تحقيق الميزة التنافسية" دراسة ميدانية للمصارف العاملة في سورية", رسالة ماجستير, كلية الاقتصاد جامعة دمشق, دمشق, سوريا.
- 4- المملوك, أنس, (2014) , "مخاطر الائتمان وأثرها في المحافظ الاستثمارية دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة في سورية", أطروحة دكتوراة, كلية الاقتصاد, جامعة دمشق, دمشق, سوريا.
- 5- بوسنة, محمد رضا, (2016) , "تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء: دراسة حالة الصناعة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2014/2004", أطروحة دكتوراة, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة محمد خيضر بسكرة, الجزائر.
- 6- حداد, خدوج, (2015) , "دور القياس المرجعي الشامل في تحسين القدرة التنافسية – دراسة تطبيقية في المنشآت الصناعية", رسالة ماجستير, كلية الاقتصاد, جامعة دمشق, دمشق, سوريا.

- 7- حفيان جهاد, (2012) , "إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية دراسة استيعابية في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة خلال سنة 2012", كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة قاصدي مرباح - ورقلة, الجزائر.
- 8- حمود, ظافر, (2015) , "القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية في إطار تحرير التجارة السورية", أطروحة دكتوراة, كلية الاقتصاد, جامعة دمشق.
- 9- زغار, أحمد, (2017) , "التحالف الاستراتيجي كخيار للمؤسسة الجزائرية", أطروحة دكتوراة, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر, 2017.
- 10- سايجي, الخامسة, (2018) , "أثر الهيكل التنافسي للسوق على أداء الصناعة دراسة حالة قطاع الهاتف النقال في الجزائر", أطروحة دكتوراة, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة محمد خيضر بسكرة, الجزائر.
- 11- شاكور, شذى, (2015) , "الأثر التتابعي لاستراتيجيات الأعمال في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة للمنظمات المصرفية في العراق دراسة ميدانية بين عدد من المصارف غير الحكومية العراقية", أطروحة الدكتوراة, كلية الاقتصاد, جامعة دمشق.
- 12- عبد الحي, محمد, (2014) , "استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية", أطروحة دكتوراة, كلية الاقتصاد, جامعة حلب, سوريا.
- 13- فائق, آفين, (2015) , "أثر تنوع محفظة القروض في عائد ومخاطر المحفظة", رسالة ماجستير, كلية الاقتصاد, جامعة حلب, سوريا.
- 14- قضاوي, بانه, (2016) , "أثر أدوات السياسة النقدية الكمية على الائتمان المصرفي دراسة تطبيقية على الاقتصاد السوري", رسالة ماجستير, كلية الاقتصاد, جامعة دمشق, سوريا.

- 15- محمد، مياد، (2015)، "التأمين على الائتمان ودوره في إدارة المخاطر الائتمانية وتعزيز عمليات التمويل "دراسة للتجربة الأردنية مع إمكانية الاستفادة منها في سورية"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
- 16- مطر، فاطمة، (2015)، "أثر تحفيز المتعاملين في تحقيق الميزة التنافسية دراية ميدانية في المصارف الخاصة السورية"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.
- 17- ناجي، أميمة، (2013)، "التنوع في محفظة الائتمانية وربحية البنوك"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، جامعة العربي بن هادي - أم البواقي، الجزائر.
- 18- نقولا، مهند، (2007)، "دور تكنولوجيا والأتمتة في تحسين جودة محافظ الائتمان دراسة الواقع الأردني"، أطروحة دكتوراة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن،

الكتب:

- 1- أبو بكر، مصطفى. (2006). *الموارد البشرية مدخل لتحقيق الميزة التنافسية*. مصر : منشورات الدار الجامعية.
- 2- الصميدعي، محمود. يوسف، ردينة. (2006). *مدخل في الاقتصاد الإداري*. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1.
- 3- العلي، صالح. (2014). *المصارف الإسلامية*. دمشق: منشورات جامعة دمشق.
- 4- حساني، عبد الرزاق. (2011). *التسويق المصرفي*. دمشق: منشورات جامعة دمشق.
- 5- فضلية، عابد، خضور، رسلان، (2008). *التحليل الجزئي*، دمشق: منشورات جامعة دمشق.
- 6- نبيل، مرسى. (1998). *الميزة التنافسية في مجال الأعمال*. الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب.

المنشورات البحثية:

- 1- البلتاجي, محمد. نحو بناء نموذج محاسبي لتقويم وسائل استثمار في البنوك الإسلامية (المربحة, المضاربة, المشاركة) , مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر, العدد الثامن والعشرون.
- 2- الصقر, علاء. (2022). تقييم المشاريع الاستثمارية باستخدام أسلوب مونت كارلو في ظل ظروف المخاطر, مجلة جامعة البعث, العدد 32.
- 3- الفاضلي, عبد الله. العكاشي, عبد الباسط. (2023). أثر المنافسة المصرفية على استقرار المصارف التجارية دليل تجريبي من دول مجلس التعاون الخليجي. مجلة آفاق اقتصادية, إصدار 17.
- 4- بتال, أحمد. فيصل, فيصل. (2021). قياس وتحليل أثر المنافسة المصرفية في مؤشرات الاقتصاد المالي: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي العراقي. مجلة اقتصاديات الأعمال.
- 5- بن ربيع, حنيفة. بن زابة, عبد المالك. (2014). اختبارات التحمل كآلية لإدارة المخاطر المصرفية. مجلة جديد الاقتصاد.
- 6- خميس , هناء. (2015). أنماط هيكل الائتمان وانعكاسها على قيمة المصرف. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية مجلد 21 العدد 85.
- 7- زعباط, عبد الحميد. سحنون, عقبة. (2012). دور السياسات الصناعية المصرفية في ترقية تنافسية الجهاز المصرفي الجزائري, مقال, أبحاث اقتصادية وإدارية, جامعة محمد خيضر بسكرة, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, 2012.
- 8- سالم, الياس. (2016). التحليل التنافسي باستخدام النموذج الخماسي لبورتر بالتطبيق على شركة كوندور للصناعات الالكترونية, مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية , العدد 2016/15

- 9- سوداني, سومية. حمدوش, وفاء. (2023). مؤشر هيرشمان – هيرفندال كوسيلة لقياس المنافسة بين البنوك العاملة في القطاع البنكي الجزائري للمدة (2016-2020). مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة, المجلد 06, العدد (1).
- 10- طالب, نريمان. رومان, خديجة. (2014), إدارة المخاطر التجارية في البنوك التجارية وفق بازل III, كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير, جامعة د. الطاهر مولاي.
- 11- عبد المنعم, هبة. زايدي, كريم, (2020). المنافسة المصرفية والشمول المالي في الدول العربية, صندوق النقد العربي.
- 12- فيصل, فيصل. (2020). استعمال نموذج (Panzer – Rosse) لقياس المنافسة المصرفية: دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية العراقية باستعمال أسلوب Panel Data للمدة 2011 - 2017, مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم, العدد 46.
- 13- محمود, أبي. الدعبول, مي. (2020). أثر المنافسة على مخاطر الائتمان والعسر المالي: دراسة تطبيقية على البنوك التقليدية الخاصة العاملة في سوريا, مجلة جامعة حماة, العدد رقم 13.
- 14- هندي العلي, علي. جلوب محسن, عواطف. (2018). مقررات لجنة بازل الثالثة وآثارها على النظام المصرفي العراقي: دراسة تحليلية, مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية, العدد 28, الجزء الثاني.

القرارات:

- 1- قرار مجلس النقد والتسليف الخاص بالتركيزات الائتمانية رقم (395/ م ن / ب 4), 2008.
- 2- قرار مجلس النقد والتسليف الخاص بتصنيف الديون رقم (597 / م ن / ب 4) عام 2009.
- 3- قرار مجلس النقد والتسليف الخاص بتعديل معالجة تصنيف الديون رقم (902 / م ن / ب 4), 2011.
- 4- معيار كفاية رأس المال – بازل 3 للبنوك التقليدية, مجلس إدارة بنك الكويت المركزي, 2014.

5- قرار تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 (IFRS 9) لتصنيف الديون رقم (4 / م ن) ,مجلس

النقد والتسليف, 2019.

6- إلتعليمات الخاصة بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 ومعيار المحاسبة المالية الإسلامي رقم

30, ملحق قرار رقم (4 / م ن) ,مجلس النقد والتسليف, 2019

II. المراجع باللغات الأجنبية:

الكتب:

1. Hill, Charles W. L. and Jones, Gareth R. (2001). *"Strategic management: theory and integrated approach"*. Houghton Mifflin Co.
2. Margareta ,Joan. (2012) *"Understanding Michael Porter the essential guide to competition and strategy,"* Harvard Business review press.
3. Mishkin, Frederic. (2004). *"The Economics of Money, Banking and Financial Markets"*, Columbia University.
4. Saunders, Anthony, Millon Cornett, Marcia. (2008). *"Financial Institutions Management A Risk Management Approach"* Sixth Edition.

المنشورات البحثية:

- 1- Amidu, Mohammed. Wolf, Simon. (2013). Does Bank Competition and Diversification Lead to Greater Stability Evidence from Emerging Markets. *Review of Development finance 3*.
- 2- Conscore, David. Curits, Dionne. (2005). Banks' loan portfolio diversification, School of Economics and commercial law, University of Gothenburg.

- 3- Cihak, Martin. (2004). Stress Testing: A Review of key Concepts, *Czech National Bank internal Research and policy note*.
- 4- Deb, Ashis Taru. Murthy, K.V. (2008). Bhanu.Theoretical Framework of Competition as Applied to Banking Industry, *Munich Personal Repec Archive*.
- 5- Fogila, Antonella. (2008) Stress testing credit risk: a survey of authorities' approaches, BANKA D'ITALIA EUROSISTEMA, *Questioni di Economia e Finanza*.
- 6- Leon, Florian. (2014). Measuring competition in banking: A critical review of methods ,*Etudes et Documents* no 12, CERDI ,HAL.
- 7- McNamara, Christian. Wedow, Michael. Metrick, Andrew. (2019). Basel III B: Basel III Overview, *Journal of Financial Crises*, Issue 4, Volume 1.
- 8- Credit Portfolio Management at Japanese Financial Institutions- Current Status and Challenges- Study Group on Credit Portfolio Management,2007.

القرارات:

- 1- Principles for the management of credit risk, consultative paper issued by Basel committee on banking supervision, 1999.

2- مقررات لجنة بازل, June 2006 II, تحت عنوان

International convergence of capital measurement and capital standards,